

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

10

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

۱۶۱۹۹



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۶۳۶۴

۱۶۱۹۹
۵۷۳۴۴
(نقشه)



الذي لا يشع عنه ذكر يكون النفع في الالصال الى المطلوب
 اخلاصا زادا وخرج عن المقصود في ذلك بعض الامراض
 والاشغال الى ان قربت من الله المستغفر فالفقتا على ما
 كنت عازما بعون الله تعالى ايها اللبيب محمد بن محمد بن
 ابراهيم وغيره الا ابتداء بارتقاء نفسه وعلى ريد ارتقاء نفسه
 تحليته بنفسه عن جميع الاعراض التي تسد الممر عن الوصول الى الله الموصلة
 في المعاد وعزم وجدان في تحقيق طريقتهم حسن ربه والسداد
 من اتقاهم بما دونه من اجل انهم يطرقون الابواب والخوان
 وسبيلهم الى الله تعالى الى الله تعالى ان الله تعالى له في
 اعظم حجاب الشيطان وقد يكون له في حجبته حجبته في نفسه
 وشبهه في حجبته حجبته في هذا الشخص بعينه في حجبته في حجبته
 فليس كل امرء قد يكون حجبته في حجبته في حجبته في حجبته
 الحكم والرجح ان عرف سببها ركبها وتبرأ منها فيسبح الله تعالى
 الله وعرف الله تعالى في المسئلة المرفوضة على طريقها الى المشيت
 الثاني الى المشيت في حجبته روجبه هذا الامر وكثرة
 الما بين حجبته وقد يكون في حجبته في حجبته في حجبته
 في حجبته في حجبته وقد يكون في حجبته في حجبته في حجبته
 في حجبته في حجبته وقد يكون في حجبته في حجبته في حجبته



١	١
٢	٢
٣	٣
٤	٤
٥	٥
٦	٦
٧	٧
٨	٨
٩	٩
١٠	١٠
١١	١١
١٢	١٢
١٣	١٣
١٤	١٤
١٥	١٥
١٦	١٦
١٧	١٧
١٨	١٨
١٩	١٩
٢٠	٢٠
٢١	٢١
٢٢	٢٢
٢٣	٢٣
٢٤	٢٤
٢٥	٢٥
٢٦	٢٦
٢٧	٢٧
٢٨	٢٨
٢٩	٢٩
٣٠	٣٠
٣١	٣١
٣٢	٣٢
٣٣	٣٣
٣٤	٣٤
٣٥	٣٥
٣٦	٣٦
٣٧	٣٧
٣٨	٣٨
٣٩	٣٩
٤٠	٤٠
٤١	٤١
٤٢	٤٢
٤٣	٤٣
٤٤	٤٤
٤٥	٤٥
٤٦	٤٦
٤٧	٤٧
٤٨	٤٨
٤٩	٤٩
٥٠	٥٠
٥١	٥١
٥٢	٥٢
٥٣	٥٣
٥٤	٥٤
٥٥	٥٥
٥٦	٥٦
٥٧	٥٧
٥٨	٥٨
٥٩	٥٩
٦٠	٦٠
٦١	٦١
٦٢	٦٢
٦٣	٦٣
٦٤	٦٤
٦٥	٦٥
٦٦	٦٦
٦٧	٦٧
٦٨	٦٨
٦٩	٦٩
٧٠	٧٠
٧١	٧١
٧٢	٧٢
٧٣	٧٣
٧٤	٧٤
٧٥	٧٥
٧٦	٧٦
٧٧	٧٧
٧٨	٧٨
٧٩	٧٩
٨٠	٨٠
٨١	٨١
٨٢	٨٢
٨٣	٨٣
٨٤	٨٤
٨٥	٨٥
٨٦	٨٦
٨٧	٨٧
٨٨	٨٨
٨٩	٨٩
٩٠	٩٠
٩١	٩١
٩٢	٩٢
٩٣	٩٣
٩٤	٩٤
٩٥	٩٥
٩٦	٩٦
٩٧	٩٧
٩٨	٩٨
٩٩	٩٩
١٠٠	١٠٠

١٧٢٩٤
١٦١٩٩

الى انما في مثل مشقة الامانة وعدم التمسك بصلة غير حرة
 خلفه او مشقة ان يصلي خلف احد او خلف شخص او امام جماعة او
 مشقة رعاية حضور كل اقامته لسبب او مشقة رعاية الوقت او حب
 موافقة منكر الوجوب او حب ضاه او حب ضامح او كون قوله
 على وفق قوله وباجل هذه الامور سبيل اليها فالواجب على طالب
 النجاة الساعي لا يطاع في حجب والاتباع في تحصيل الوهم المحض والمحاكاة
 بعبادته ويرى نفسه مواجها بالاعمال الردية وتبعيد الاعراض
 الذنوية الدينية ويحجب نفسه بربطه من جميع الاعراض التي تبغده
 عن تحصيل الزاوية المحمدية ويستعين بغيره من النفس والشرطان و
 يكره هذه الخلفيات في تحصيل العفلة والتمسك بالحق في جميع
 وجوه العيش في جوهر الامانة لا يجره ويتامل بعد ذلك في الالة
 لم يكن ان الله يهدي الله تعالى ان شاء والذين جاها هذا وافتنا
 كنهنا فيهم سئلنا وانا لا نخطئ هذه القضية وعرضها على
 ولا اترك عرضها وعرضها على نفس كل امرئ مشقة متعلقة ما نحن
 فيه وارجو ان الله تعالى ان لا يخلي الي نفسي شيء الله وامل على ما
 رعا في حق القضية والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ومعنى
 عمدة عمر وشهادته ببا من عمر وضعه في اي وثيقة كالتوقيع
 في ذال الشباب ليدار الثواب والعتاب على قرب شتال اليها كون



بكر

مكتبة
 دار
 الكتب
 القاهرة
 ١٩٢٩

بكر

والى الصلح والى الفسخ الكرا على عطاء نقل المعقود من كتابهما و
 الشهادة الثانية في الرسالة وان كان قوله في التصانيف المشهورة
 غير الرسالة هو الوجه التخييري في قال الوجه العيسري من المداكر
 وشيخ حسن بن عبد الصمد وغيرهم المتأخرين الذين تأخروا عن التمهيد
 الثاني الذي لا حجة الى تقدمه وهو باجتهاد في المسئلة اختلاف بين
 الاقوال الثلاثة المذكورة ولا يجزئها احسب ان يفيج الى انهم
 فيها حتى يظهر الحق في العمل على ما دل عليه دليل من هذا القول هو
 المعتمد ولما ادعى بعض العلماء العظام منهم الله الاجماع على عدم
 وجوب تسليم بيان نكرانها لظهوره عدم تقدم هذه الدعوى ثم اتى
 على الدعوى من المقصود الرسالة في فصول في نقل
 عبارات الفقهاء وبيان مقتضاها فيما يحتاج الى البيان قال الشيخ
 المحقق طاب ثراه في المقنعة وعلم ان الروايات من
 الصادق عليه السلام ان يبطل جلاله فرض على عباده من الجماعة الى
 الجماعة وثبت من صلوه لم يفرض فيها الاجتماع الا في صلوة الجماعة
 خاصة فقال جل خالق يا ايها الذين آمنوا اذ انادي
 للصلاة من بعد الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع ذلكم
 خير لكم ان كنتم تعلمون وقال الصادق عليه السلام ترك الجماعة
 شئ من غير طبع الله على قلبه ففرضها ونقض الله الاجتماع على ما

قوله الا انه بشرط حضور امام مومن على صفات تقدم الجماعة و
 بخطيب خطيبين ليقطع بها وبالاجتماع عن المجتبعين عن الرابع
 ركعات ركعتان واذا حضر الامام وحيت الجماعة على ما لم يظفر
 الا في عذر الله تعالى منهم وان لم يجز الامام سقط فرض الاجتماع ومن
 حضر امام بكل بشرط من تقدمه فيصير الاجتماع حكم حضوره حكم
 عدم الامام والشرايط الترتيبية فيجب على الاجتماع ان يكون حرا
 بالغا طاهرا في ولادته مجنبا من الامراض الجذام والبص خاصة
 في طهارة مسلما مونا معتقدا للحي بآية في بآية مصلية للفرض
 في ساعته فاذا كان كذلك اجتمع معه اربعة نفر وجب الاجتماع
 ومن صلى خلف امام بهذه الصفة وجب عليه الاضات عند قراءة
 والقنوت في الاولين من الركعتين في فريضة ومن صلى خلف الجماعة
 ما وصفناه رتب الفرض على المشروعية فيما قدمناه وفي حضور الجماعة
 مع وصفناه من الائمة فرضا لا يستحب مع من خالفهم فقيهون وندبا
 هذه العبادة صريحة في الوجه العيسري من غير خاصة الى البيان ومع
 ذلك اقول اعلم ولا ان يكون في الامام صفات تقدم بها الجماعة
 وحكم بعده بان ما يحل بهذه الشروط حكم حضوره وعدمه واحد
 وبعد ما ظهر من كلامه شرايط صفات في الامام لم يفرغ من الفاقد
 لها في حكم عدمه ولم يظهر تلك الصفات في المجتبعين فصل الصفات

التي اجملنا فيها بقوله والشرائط التي تجب فيجب مع الاجتماع
 ولم يكن في هذه الاوصاف الامام والنايب ولا ما يدل على اعتبار
 احدهما بوجه الوجوه وكيف يقول فقيه والشرائط كذلك في
 مقام التفصيل ويجل باعظم الشرائط الذي هو الامام والنايب
 ويقتضيان الاجتماع الى ذكره صلا وهذا من بعد الظن بمثل المصداق
 وقطع النظر من جلالته لما نعلم واراوه ما لا يفهم منه احد
 بل تظن بفقهاء يتكلم بمثل هذا الكلام ويريد هذا المعنى ولا نقض
 هذا في الجملة التي يتبعها رضاه واعى المانع عن الوصول الى الحق في ارض
 مستند لا يتعلق عرض بطرف دون طرف وارض نفسك غافلا
 عن تحقيق قائل احد الطرفين وارض بمثل هذا الكلام في الدلالة
 على طرف وانظر بل حكم بطلان في بدو له وكيفية صاحب هذا القول
 في هذا الطرف فبطلان الكلام فيه او تجوز خلافه بل حكم به وان كان
 راعى حتى الخلف في مرتبة من هذا الاتفاق قد راعيت السياق
 بعض القولين وتكررت بعضها الدال على ارادة المعصوم وهو ذلك
 الامام في مواضع مخصوصا معروفا باللام المذكورة في المعصوم خصوصا
 في كلام الفقهاء جميعا بعد تعالانا فنقول في المتبادر من الامام هو
 المعصوم في كلام الفقه ما غرطه خصوصا في مقام الجاهل كيف لم
 يتعارف السعي عن الامام الجماعة بغير لفظ الامام مع انه غير عن فاقه

الشرط

الشرائط بالامام في الموضعين احدهما قوله وان حضرا امام محل الشريعة
 آتية واما بقوله من صلى خلف امام بخلاف آتية ومع عدم ظهور كون
 الامام المعروف باللام ظاهر في المعصوم غير الامام المعروف باللام
 باللام وقابل به بالامام لا يحتمل كونه معصوما ولا يصح ان يزم عدم وجودها
 مع الناب مع ظهور بطلانها لا يقولون به وانه لا وجه لجعل هذه
 الشرائط في خصوص الناب مع قطع النظر عما ذكرته لا يقولون
 الصنف باذي مراتب الاضاف انكار ظهورها في الوجوب غير
 هذا كاف للقيام بالوجوب لان استدلاله انما هو بطلانها لانه
 صريح الروايات والغرض من نقل هذا الكلام وغيره عدم ثبوت
 كون عدم الوجوب العيني عاما وهذا الظاهر بل الاحتمال كاف
 لان المانع يقول هذه العبارة ظاهرة في الوجوب العيني و
 الاجتماع على خلافه غير ثابت ومع ظهور الاشتباه في مواضع حتى
 في دعوى الاجتماع واجتها واهم الاجتماع من اضعف كماله
 ثبت الدلالة لا يحصل الوثوق بتحقيق الاجتماع في عدم الوجوب
 واما في حصول الوثوق بالاجتماع لا يصح حكم بكونه فيجب الرجوع الى
 دليل غيره وغيره يدل على الوجوب كما يظهر ثبت الدلالة
 قال رة في الاشارة باب عدم ما يجب بالاجتماع في صلوة
 الجمعة صد ذلك ثمانية عشر خضلة احمرية والبلوغ والتذكير وسلامة

العقل وصحة الجسم والسلامة العينية وخصو المص والشهادة
لنفسه وتجليته الرب وجوده وارتقاه مما تقدم ذكره من هذه
الصفات وجوده خاص فيهم لصفات تخص بها على الايجاب
ظاهر الايمان والطهارة في المولد والصفحة والسلامة في نشأته
ادواء الجذام والبصر المعرة بالحدوث والاشياء التي تفتت عليه في
الاسلام والمعرفة لفقه الصلوة والوضوء بالخطبة والقرآن و
اقامة فرض الصلوة في وقتها من غير تقدم ولا تأخر عنه بحال
انحطه بالصديق في الكلام فاذا اجتمعت هذه الثمانية عشرة
خصلة وجب الاجتماع في الظهور لم يحقق على ما ذكرناه وكان فيها
على النصف من فرض الظهور لخاصة في سائر الايام وهذه العبارة التي
صرح بها في الوجوب ومع الاستغناء عن البيان نقول حصره في هذا
التي يجب بها اجتماعه في ثمانية عشر خصلة فلو كان الامام او نائبه
في الوجوب لم يجز احصاء فيها فان توهم اندراج احد هاتين
انما فيقول اعتبر في احدى من الدين توهم صفات لا تختص بالنائب
مع فلو بالصفات المتعبرة عنه بالمنفعة فلا وجه تخصيص المطلق
بهذا الفرد الذي لا منفعة في ذكر الصفات له بل اقرية معينة و
تخصيص الامام مع كونه ظاهره بطلان بعد قول اصد به ثلث عناية
القضاة بظهور بطلان التخصيص بالامام والنائب وقوله فاذا اجتمعت

هذه الثمانية عشرة خصلة وجب الاجتماع ايضا صريح في عدم اعتبار
امر آخر في الوجوب ونقطة الامام لم يكن صالحا لتوهم اعتبار
المعصوم عند المناظر غير موجود في هذه العبارة حتى يتوهم غير
المقابل على عبارة هذه العبارة البعد من توهم عدم الصراحة
انني قد كتبت حاشية متعلقة برسالته لبعض فضل الخراساني هو
مما كان معروفا بالصلاح والديانة ورسالته مشتملة على كلمات
يخاف عن مخالفة مقتضى ظاهرها الاواسط الذين لم يتأملوا الى هذا
الشرعية ملاكافيا ولم يخجلوا من تفسيرهم بتقية العادات وكما
حاشية متعلقة ببعض الاخبار التي تكلم فيها وتلك الحاشية كتبتها
لاذات شبهة تخص كانت شبهة مختصة في دلالة الالحاد وفلا
كانت كلمات المتعلقة بغير ما يشبهه لبعض آخر اجبت ان اشير الى
ضعف ما يحتاج الى الاشارة اليه حيل التمهيد الى اذمان
الناظرين وهذه الفاضل نقل عبارة الاشراف ثم قال قريب
المقنعة الا ورا فيها معتقد التي تأسره صادق في الخطبة
والانصاف لفظه كل من الوجوب العيني مطلقا على ما قاله في المدارك
الا ان قيل الاجماع على عدم العينية في زمان العينية جماعه من محل
العلماء مما تستند العقول غاية الاستنكار مع مخالفة قدوة مثل
المعينة فالظاهر منهم معوانه مشافهة وعلوم من تصانيفه الا ان قيل

في هذه الزمان فان كثرة ما يقع في اي زماننا وقد نظر لان جميع
تتبع كلام الامام بطريق انهم يعلمون ان كثرة من الاجماع كانت
تتبعونها ليست قطعية بل اجتهادية ففعل هذا الاجماع كذا فيكون
خبره علينا ولا يتبع الا غير ارتبعت ودعى الاجماع لقولهم بحجية الاجماع
المقبول بخلاف واحد فيقول واحد قبل واحد والثاني قبل واحد
ينقلهم فلا يتبع الا غير لفظ الاجماع بل يحيلنا الى في الماضي و
القرين واقرار الاصحاب فان شهدت بالصدق فالقبول وان
شهدت بالسوء فالرد وان استبدل الامر فالوقوف لا الحكم بالحقبة
بمجرد مجمع اللفظ وهذا الاجماع القسم الثاني وحين تحقق القول
بالوجوب ليس يكون كلام بعض المدعيين في غاية الظهور في الاهتمام
والثبات محتملا لهما ومع ان تحقق القول بالوجوب تتبع من غير
الظاهر والاقبال كما ظهر لك بعد كلام المتفق ومع عدم كمال
بيان كون الاجماع الذي رادوه جهتها وبما يظهره نصا عينا
ان الله تعالى فلا يفرع ما فرعه من قولنا لفظا هو انهم سمعوا
علما فرعه عليه مع قطع النظر عما ذكره بل يتبع لترك كلام المفيدة
في الكتابين المتواترين وترك مقتضاها بتجوز سماع احد قوله بما فيه
روية في كتاب لم يعرف اسمه ولا رسمه ولم ينقل احد سماع قول
ينافيه ولا روية في كتاب من كتبه ولو كان من هذه الاما

مقبولة لم يصح خطبة كثر من الاجماع التي خطوها وايضا فرض سماع
اللفظ من اوجه وادناه في كتابنا لا يقرنا في فرضنا وهو عدم الوقوف
بالاجماع على عدم الوجوب بخلاف لانه عبادته في الكتابين على
الوجوب من غير ان يقال اننا اعترف بهما يكون كلام المفيدة
في الكتابين ظاهر في العينية فقامت باعتبار بعض الصداق فان
انهم اتوا ولم يحرم به فكيف اجترأوا عند تعدد المذهب
في اول رسالته ليعتدل بحجة والتجيز ان يقول وقا بتدريج
من اجل عصا هذه اقوالا ثانيا فقالوا بانها واجبة عيني مطلقا
سواء كان الامام حاضرا او لا وسواء كان فقيها ثقة او لا
الغرض من وضع هذه الرسالة نفى هذا القول المبني على قول
ايضا ما حاصله انه يمكن ان يكون مرادهم بيان شروط النايب ثم
اذن الامام لكونه معروفا كما لم يذكر الامام وهذا في غاية السهولة
لانه من شروط التولية يعرف ناطق الكتاب من جهة ترك
ذكر النايب بالظهور ولم يترك اعتبار البلوغ وطهارة المولد
اعتبار النايب اظهر من اعتبارهما وبالحجة ذكر عدم الامام و
النايب مع استغناء جميع الشرائط وقوله ومن صحت خلف امام
هذه الصفات مشيرة الى الصفات التي ليس فيها الامام ولا نايب
وجوب عليه الاتصاف مع قوله في مقامه من صحت خلف امام خلا

هناك

ما وصفناه في صحيح في كون الشروط المذكورة تمام معتبر في جوبها
 وعتبار الامم والناس على قولنا ان اعتبارهم من الشروط التي
 يتطرق اليها المسألة لا يتركز وقوله في الاثر ان ذلك ما لا
 غرض منه وعدم ندرج الامم والناس في واحدهما اصرح في
 زعم الفاضل ان الصدق في الكلام الذي يدل عليه قوله في الاثر
 وخطبه بالصدق فيمن الكلام لا يكاد يتحقق في غير الامم او ناسه
 وهذا في غاية الضعف لعدم اعتبار ذكر الكافي الشافعي في المظنة
 وعدم تصانف كل نواب الامم عليه السلام بمرتبة زائدة لظهور
 خروج كلام الفاضل عن اعتبار او ايها جواز الفاضل المذكور في
 الاحتياط كون الواجب بمعنى الاستحباب في زمان عدم ذكر الب
 للجمعة مانع عن هذا الحمل وفي خصوص عبارة المقنة ويحجب
 الجمعية مع من وصفناه من الامم فرضا ويجوز مع من خالفهم
 تقيده وبذلك لا بد عن هذا الاحتمال لم ينقل هذه العبارة
 قلعه غفل عنها وتوهم جهل التقيس ترك ذكر الامم والناس
 كما يظهر من كلام الفاضل المعنى لانه لم يترك الطريقة الحقيقية
 في الكتابين عن اعتبار الانصاف كيف ذكر اعتبار خمسة التي
 ليس من باب اعتبار العامة الذين ذكرهم في الكتب فليظهر من
 الكتابين اعتبار العدالة وان لم يكن هذا اللفظ ليس قول اقدم

وكذا

وكلمات المعيدة في المجلس مع العامة التي جعلها اسبابا لتضي
 شتمه على امور ليست مثل تلك الامور وصفها في جنبها
 شيئا حتى يتكلم بها في المجلس او لا يكتفي في التصانيف وقال
 ابو حنيفة في بن نوح الدين في الكمال على ما نقل عنه المعتمد
 والثقات لا ينفقه الجمعية الا بامام الملة او موصو به من قبله او
 من يكامل له صفته اجماعا عند تعذر الامرين واذا انكملت هذه
 الشروط انعقدت الجمعية وانقل فرض الظهر من اربع ركعات
 الى ركعتين بعد خطبة وتعين فرض حضور على كل رجل بالغ مسلم
 محلي للرب حاضر مبنه وبينها فريضة فيهما دونهما ويسقط
 فرضهما عن عمده فان جفرا تيقن فرض الدخول فيها جمعية انتهى
 هذه العبارة صريحة في كفاية صفة امام الجماعة عند تعذر الامرين
 والمراد بصفة امام الجماعة هي العدا التحيث قال في باب الجماعة
 واول الناس بها امام الملة او من يقبه فان تعذر الامران
 لم ينفقه الا بامام عدل ويظهر من العبارة المنقولة ان عند تعذر
 الامرين يجب اجماع مع امام عدل عنده سواه كان الامام عليه السلام
 طاهرا لا وفي تعذر الطهور سواه كان صاحب السلطنة الم
 والاستبعا في تعذر الاذن مع ظهور الامام صاحب السلطنة
 كما لا يخفى فالاجماع على اعتبار احد هما في الواجب عند ظهوره

مطلقا تعدد الاذن ام لم تعدد بهم والسند قول ابي الصلاح لعدم
 التمسار عند التعدد وقيل ان الشك في التمسار لا ينافي في التمسار
 في كونه المسمى بهند المستحقين قوله واذا جهر العدة التي يصح
 لم يتعد حضورها الجماعة ولم يجز و كان امامهم من حيث يمكنها
 من اقامة الصلوة في وقتها و ابرار الخطيئة على وجهها وكافوا
 ما عرفت من ان يكون بالعين كالمعقول الصالح وحب
 عليه من فرضه الجمعة وكان على الامام ان يخطب بهم خطبتين في
 يصح به بعد جماعتين انتهى الظاهر من المراسم العدة هي خمسة
 بقية قوله يصح ان تعدد وهذا لا يدل على عدم القول بوجوب
 العينة لا على السبق فيلان كثر الفقهاء لم يفرقوا بين شرط
 الاعتقاد والوجوب العينة عتبار العدة والفرق الذي قامت
 الشك وانما لا يوجب حمل كلام من انظر منه الصحيح عليه
 فانه اللفظ لا يدل على التخيير وقوله وحب عليهم فرض الجمعة
 وقوله كان على الامام ان يخطب بهم خطبتين في غير ذلك
 للجمعة على قوله بالوجوب العينة وقوله وحب على الشرط الذي
 لم يذكر فيه الامام ان يخطب بكلام صحيح في وجوب جمعة في زمان
 العينة وقال الفاضل المذكور وهذه العبارة مثل ما تقدم في
 ظهور وجوب العينة مطلقا ومراعاة لعبارة السابقة على عبارة

الصلوة

في الصلوة بل يلحق من قال يظهر عبادة العينة والى
 الصلوة والى الفتح رحمه الله في الوجوب ان يكون في الوجوب
 منه عا في زمانه وذكر العدة ذلك ككلمات منها ان هذه الرجل
 ليس من يفرح في لغة عا اذ عده من الاجتماع وليس في
 عدا و هو فيه انه من قبل اقول العدة بعد اقول الفقهاء
 في بعض المراسم وكون شهرته نازلة عن شهره المشهورين لا
 يخرج قوله عن درجته الاستعداد مع ان التمسك ليس في كونه
 او ما يبدل اقول اقول له مما لا شبهة فيه وهو ان كلمات آخر
 ظاهرا لمن تأمل فيما ذكرته فلا حاجة الى التفصيل وقال
 الصدوق انه في المنع على ما حكى عنه وان صليت الظهر مع
 من يخطب صليت كعتين وان صليت بغير خطبة صليتها اربع
 وقد فرض من الجمعة الى الجمعة خمساً وثلاثين صلوة فيها صلوة
 واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة ووضعها عن
 تسعة من الصغرة والكبير والمجنون والمساو والعبد والمريض المرأة
 والاسرى من كان على راس فرسخين ومن صلاتاً واحدة
 فليصلها اربعاً كصلوة الطلوع سائر الايام وهذه العبارة
 ظاهرة في وجوب العينة لانه في الصلوة التي عتبتين مع من يخطب
 وبغير خطبة وحمل الاول كعتين والثاني اربع ركعات وظاهر

٨

بهذا القدر هو الوجوب التخييري لكن استشهدوا بهذا المطلب بالرواية
 الدالة على الوجوب العيني من اجل ان مراده بقوله وان صليت بغير
 خطبة لتعذر من خطيب سواء كان عمتا او غيره وعدم تحقق العدد
 او العدالة الشرعية قوله من صلاها وحده فليصلها اربعة
 يدل على ان من خطب سنا ليس هو الامام او نائبه فيه
 نظر فان ذكره وان صليت بغير خطبة صليتها اربعة بعد قوله
 ان صليت الظهر مع من خطب صليت تعين زيادة الى ان
 المراد من خطيب هو من خطب بالفعل لا من كان لائقا لان
 خطيب الاكابر المناسبات يقول بدل قوله وان صليت
 بغير خطبة وان صليت مع غير من خطب الرواية وان كنت
 على الوجوب العيني كما سيظهر لكن لا يظهر ان الصدوق فيهم
 الوجوب العيني ولعله ذكره لاثبات مطلق الوجوب الرجحان
 ذكره من صلاها وحده فليصلها اربعة لاثباته الى ان التخيير
 بين الاثنين والاربع انما هو عند اقامة الصلوة جماعة فان
 ذكر احد هذه العبارات لاثبات تحقق القول بمشروعية الجمعة
 في مقابل من يدعي الاتفاق على احكامه فله وجه وجه والما عوى
 ظهوره في الوجوب العيني لا يخلو من بعد لان أسلوب العبارة قد
 في التخيير بغير نفس الرواية تدل على العينية لا يحصل الظن بزيادة

انما ان صليت
 بغير خطبة

العينة

العينية من العبارة وبالحمد ذكر من خطب في مقابل بغير خطبة
 الدال على زيادة من خطب بالفعل وكله على ان المصلي على احد
 التقديرين يصلي اربعة وعلى الاخر اثنين اقامة القرينة على
 ان المراد من خطيب ليس خصيصا المعصوم والنائب المذكور
 بعدهما وعدم ذكر عبارة تدل على تعيين الاثنين مع من
 خطب في غاية الظهور في التخيير في زمان الغيبة لكن لا يصلح ليقال
 بتحقيق القول بالوجوب ولو كان هذا راجعاً عن هذا القول
 وكملت اليقظة على نعمائه فان قلت قد قلت بتحقيق القول
 بالوجوب العيني فانقلبت عن المهيذ الى الصلاح والى الفتح فليعلم
 وهذا معارض به عوى الاتفاق على عدم الوجوب فكذلك
 القائل بالتوفيق في ذيل الاقوال بالجملة ومن نقل الاصل
 على انه اشارة الى الامام الشيخ ابو جعفر الطوسي ربه في احكامه فانه
 قد ثبت بغيره في جملة الوجوب بالامام او من يأمره بالامام بذلك من
 قولنا واما غيره فذلك متى اقيمت بغيره لم يصح ثم قال ولعلنا
 ان لا خلاف انما تنفذ بالامام او من يأمره بامره ليس على نعمائه
 انما يمكن انما ولا امره ليس ثم قال ايضا عليه جماع الفرق
 فانهم لا يخفون في ان من شرط الجمعة الامام او امره ثم قال وايضا
 فانما يجمع من غير التخيير بل وقت هذا اما ان الجمعة لا تخلف والامر

ومن في المصلحة فليعلم ان ذلك اجماع مصلح الاصل وهو ان يفتقر
 بالرجوع الى المصلحة بان ذلك لم يفتقر في نفسه بل يفتقر في كونه
 يجوز ان يفتقر في نفسه او في غيره من احوال العبد الذي
 يتحقق به ان يفتقر في نفسه فليعلم ان ذلك لا يكون فيه عيب في حق
 ذلك مجرى ان يفتقر في نفسه لان ذلك يفتقر في نفسه فليعلم ان ذلك
 ان يفتقر في نفسه فليعلم ان ذلك يفتقر في نفسه فليعلم ان ذلك
 ضعف الدليل فيما لا يفتقر في نفسه فليعلم ان ذلك يفتقر في نفسه
 المذكور بان كلام الشيخ في ذلك على ما ثبت في محله في مواضع
 اعدنا قوله من شرط انعقاد الجمعة امام او غيره لا لانه اذا لم
 يكن احدهما اشغى شرط انعقادها وان فعل عبادة مع اتفاق
 شرط انعقادها بدونه وحرام وثانيها قوله متى اقيمت بعينه
 لم يصح وثالثها قوله لا يفتقر الى قوله لا يفتقر لان شغل الدنيا
 في وقت ذوال الجمعة فليعلم ان يفتقر في نفسه فليعلم ان ذلك
 بدونه وحرام غير مبرر للذمة ورايها قوله وايضا عليه اجماع
 الى قوله او امره لان الظاهر من قوله من شرط الجمعة امام هو
 شرط انعقادها لا وجوبها مع قطع النظر عن اول كلامه الذي هو
 قوله من شرط انعقاد الجمعة وخاتمها قوله وايضا فانه الى قوله
 لصلوة ذلك لعل الفرق بين الاجماع الذي ذكره بقوله وراي

عليه اجماع الفرق والاجماع المشترع من عدم قيام الجمعة في الثلثة
 كون الاول اجماع الشيعة والثاني اجماع فرقة الاسلام ويؤيد
 الى ما ذكره في نسبة الاجماع الى الفرق في الاول واليه ارجع
 الاصل في الثاني فليعلم ان ذلك يفتقر في نفسه فليعلم ان ذلك
 خمسة مواضع وادعى الاجماع على اشتراط انعقادها بالامام
 او اذنه في الرابع ونحوه من وجوه في قوة دعوى الاجماع على
 احكامه فالتفتي في هذا ما وجد في ما يظهر من كلام الشيخ وهو ان
 اذن الامام الذي يدل على احكامه ولم يذكر دعوى الاجماع
 على احكامه قبل استدلال الشيخ به على الاجماع بعدم اقامته
 غير الفرق الثلاث وفيما نه على تقدير تسليم ذكره لا يدل على
 مدعاه لان خلفه يجوز لا حاجة في فعلهم وقولهم فان ضم اليهم
 نقل النكار الشيعة من الفعل منهم ايضا فلا يفتقر لان عدم
 التولية في امثال هذه الافعال لا يدل على عدم كونها متكررة
 وان شك بزمان سلطنة امير المؤمنين عليه السلام
 فاقول ان ثبت عدم فعل غير الامراء ومن في المصلحة
 فيمكن ان يكون منفعة التعيين رخصة في النزاع او حليان
 الناس في الاقدار وختمها بالاحكام التي لا اطلاق
 لغير المعصوم مثل المصلحة فيكون الامام هو الاكمل في صلوة

اول

المأمونين فلهذا افضل اذ ثبتت منها او الكل ومع ظهور هذه
 الامايات لا يحصل الظن بكون التعيين لا شرطية الصواب او
 الوجوب خصوصا عند التعذر والغيبية واذا عرفت ضعف
 استنباط الاجماع في الام الذي استنبط منها يتفق فوق بما
 ذكره سابقا فلفظ الاجماع لا مكان ان يكون ناخذا مثل
 ذلك اقول في ظاهر عبارة رتبة تشوئ عظيم لان مقتضى عبارة
 المذكورة حتمية الحق في ما لا ينفك كما عرفت وظاهر جواب السؤال
 الذي ذكره بقوله ذلك في قوله هو الوجوب العيني ليس
 قوله غير ذلك محوي ان يجب لانهما وجبة عينية لا تقدر
 نصب الامام لكذا في جوابي فقلت مراد بقوله محوي ذلك
 محري في المثلث في اصل محراز لانه نحوه ويدل عليه قوله
 ما دون فيه من غيبية لظهور الاذن والترتيب في جازم الزاكر
 قلت ان كان اللفظان ظاهرين في الاستحباب لكن ليسا بحسين
 فيه ومع ذلك يحتاج الى التمسك في قوله غير ذلك محوي ان
 الامام من يصلي بهم فكيف يمكن ارادة الشيخ في خلاف اللفظية
 احداهما يمكن في الآخر وما ذكره من قوله ولو انعقدت بالرعية
 لصلو كذا لك مؤيد لارادة الظاهر قوله محري ذلك في الغيبة
 التاويل في محري ذلك في العبد لا في ليس في لا ينساق الى الثاني

والاما الله في قوله اللطيف فليس كذلك لان التمسك في ما دون
 هذا لان الاذن هو ما يميز الامارة في قوله شرطية الحق والحققة
 الامام من يامر به في قوله هذا الحق بعض الحق بل الامام
 الاذن والترتيب في شئ واحد على اذنه وهو مطلق لا
 خصص على الاستحباب بحسب الشئ والعرف وان كان فيه
 اظهر من الوجوب في ثبوت يمكن ان يكون مراد بشرطية الحق والحققة
 شرطية الحق في بعض ان الوجوب العيني في عبارة الاخرى ما يتا
 منه اذنه الاذن والترتيب الذي ذكره في جواب السؤال
 يمكن في وجوب التخيير فقلت في شرطية الحق والحققة واردة
 شرطية الحق في عنوان الوجوب العيني في غاية البعد في اللفظ
 لو لم ينظم اليه قوله في نصيبه لم ينفع وقوله ولو انعقدت
 بالارادة لعل ذلك في غير ما كيف يمكن كلامه على ارادة هذا
 المعنى في السجل السابق المؤيد بالامور المذكورة فان قلت البعد
 الذي اذنه على ظاهره يمكن قوله بشرطية الحق والحققة بالامام
 او امره والاستدلال عليه بالامور المذكورة ثم ذكر الامام
 الظاهر المتألفات في جواب فان قيل وعدم تعطل المساقاة
 او تعطلتها وعدم التعيين في احدى مراتب البعد فوجب الجمع وجواب
 السؤال لا يتحمل المحرر حتى يحل غيره على ظاهره فوجب التأويل في

ان يفتقر الى ذلك من شرط انعقاد جملة الامام في غير هذه
 اشتراط واحد هما عند حضور الامام وتيسر الاذن لا مطلقا وقد اورد
 الشيخ كون هذا الشرط عند حضور الامام على وجه الشرط في قوله
 في المذكور كما سطر لك ويؤيد هذا الاحتمال قول الشيخ
 او هو يكمل له صفة امام كما عند عند تقدير الامر فيكون مراده
 رحمه الله في قوله ليس على انعقاد ذلك ان لم يكن الامام له
 وسيل انه اذا لم يراع احد هما مع الامكان والغير ليس على
 انعقاد ما وسيل لا مطلقا وكذلك مراده من قوله فانهم لا يخلون
 في انهم لا يخلون في اشتراط انعقاد واحد هما عند التفسير فكل
 قوله فان من غير التفسير على انه عليه وآله الى قوله لصلوة كذلك
 استمرار هذا الطائفة في اذنته سلاطين العدل والنجور اذ اعرفت
 هذا فافهم ان الظاهر انه عليه السلام عند سلطنته انما يعين لا الحق
 في البلدان وفي المواضع التي يكون فيها الاجتماع والكثرة واما
 تعيين في القرى والسوا فغير ظاهر لولم نقل ان عدم تعيينه عليه السلام
 ظاهر ففعل قائله بقول الحكم ذكرتم انه لا لال القرى سكا عند اجتماع
 العدد المعتمد في جملة اقامتها مع لغير الغالب الشايع فيها عدم
 تحقق عدد الثلثة فكيف يصح اشتراط احد ههنا انعقاد جملة
 فاجاب بان الاذن لا ريب يعني في اشتراط اهل القرى المذكورة

في السؤال مثل تعيين الامام على السلم في البلدان في وجوب جملة
 فان قلت هذا قول بعد عدم استمرار الاذن في زمان حضور الامام
 وسلطنته في اهل القرى لم ينظر به قائل فكيف يكون الاذن
 باشهاد هذه الاحتمالات قلت كان الغالب على البلدان
 تسلط الائمة الصالحة والطيحان فلم يكن المؤمنون قادرين على
 اقامته جملة اطلاقا او في الغالب بحيث ان لم يكن لبعضهم
 اقامتها خفية يجب عليهم غاية الاستتمام في الانعقاد قولنا ففعل
 بحيث لا يشع بين اهل الايمان فيقولان ان هذا اهل الحق في
 طائفة في عرضة الوصول الى غيرهم وان كانت الطائفة
 معروفة بالاعتماد والصلاح واهل هذه الامور التي كانت
 التبعة فانهم عرفوها وها او كان فعلها في غاية العقل و
 الانعقاد يمكن خفاء امره على كثير من اهل الزمان فكيف يجب
 انكث بعد معنى الزمان عدم ظهور القول لبر بين الفقهاء
 لا وجه لعدم ما لا جماع الذي ليس له في المعصوم فلهذا
 لا اظن وضبط زمان سلطنته اهل المؤمنين وحينئذ لم يجب
 بحصل العددين اهل القرى الذين كان بينهم كان في شرط
 اقامة جملة تعيين الامام على السلم كما نواير كونها في السلم
 ولا يحسن عليهم تركها بل ما يقع عن الاعتراض غير ما هو لو فرض

بعض ما يلزم ظهور الشرح في هذا الكتاب فلا بد لكل من عمل
 كلامه خلاف على حجة من يستوجب جواب السؤال القريب وحده على التحريم
 يتبع الى تكلف شديد يابى عنه العقول على التقديرين يلزم
 على الشرح دعوى الاجتماع على امطاهر البطلان ومع ظهور لطلانه
 ينطبق الصفات الى دعواه الاجتماع في مواضع اخرى لظهورها
 في دعوى الاجتماع واما على عدم الوجوه العينية كماله على بيان
 حكم الحق في زمان الظهور والسلطنة وذكر استمر الحكم لا اذنه
 رحمه الله تعالى بهذا الحكم لاستمراده من اعماله والعمارة وحمل
 اصل القدر على ان لا يثبت على عدم تعارضه مع اعماله لا على اعماله
 اصل القدر على جواب على حجة من ادعى بالخصوص في غير
 اصل القدر وان الماديين بالعموم في اعماله في حكم
 الماديين بالخصوص في اصل البلدان فلا يحتاج الى تكلف في حمل
 عليه حمل التحريم بعد ملاحظة عبارة الى الصلاح والشهادة جميعا
 يقتضي بهذا الكلام ولو فرض عدم قوة هذا الكلام لا لغير
 القائل بل لوجوب الكفاية لتمامها بما يظهر من هذه العبارة
 من العبارة ان المؤدية للقول بالوجوب ان لم نقل كفايتها كسب
 ارتفاع الوثوق بكون عدم الوجوه العينية اعمالا وان الاجتماع
 الذي ادعاه على تقييد حمل كلامه على كونه التحريم محتمل وحمل فلا بد

بمعة الاجتماع لتأني الوجوه لوجوبها بل جدا فانه من زوال
 الاقدام فان قلت قد ادعى القائل التواني ان العلم القطعي
 ما حصل من دعوى الاجتماع الشرح في خلاف والشبهة في
 الذكر في العلالة في المستثنى والمذكورة والشرح على ما في
 شرح القواعد وغيرهم عدم الوجوه العينية كون عدم وجوه العينية
 تعليلها فانقول في جوابه قلت قد عرفت مقتضى كلام الشرح
 في خلاف فانظر حتى يظهر لك انما قال الشبهة في
 الذكر في صفة الحق بالبرهان الاجتماع كنهان بدل من الظهور
 قال المذنب اذا تولى المصنوع في ذلك الشرح ليدل على
 الحق على كل مسلم الا ان الله جل جلاله او امره او خبره او امره
 وقال عليه السلام ان الله قد فرض عليكم الحق في ركعتي في جنود
 اوله وموتى وله امام عادل استخف فابها لوجودها فلا جمع
 الا شمله ولا يارك له في امره الا اوله صلوة له ولا لا كونه له
 الا ولا لاج له الا ولا معلوم له الا ولا يرك له حتى يوجب وقال
 برواية ابي بصير ومحمد بن مسلم ان الله فرض في كل اسبوع خمسة
 وثلاثين صلوة منها صلوة وجهية على كل مسلم ان يشهد بالاسنة
 المرفوعة والمملوكة في المسافر والمرأة والصبي وروى زرارة
 عن ابي ابي عليه السلام فرض الله على الناس الحق في ركعتي وشروطها

سيد الاول السلطان العادل هو الامام اوناية اجماعا
 ثم ذكر شرط الثاني ان قلنا السابغ اذ في الامام كان
 النبي صلى الله عليه وآله اذن انما اجماعا واما المؤمنين عليهم
 وعليه طاق الامامة هذا مع حضور الامام عليه واما من غيبه
 كنهه الامان ففي الحق ما قولان اجماعا وبقول معظم الامام
 اجماعا اذ الامكن الاجتماع في خطتين فيجعل باهر من احدهما الذي
 حاصل من الائمة المتأخرين هو كالاذن من امة الوقت والله اعلم
 الشيخ في اختلافه في توجيه زاده قال في حاشية ابو عبد الله
 قد صلوه اجماعا حتى ظننت انه يريد ان ثابته فقلت لعل
 قال لا انا تحت عندهم ولان العتبات حال الغيبة باشراف
 ما هو اعظم من ذلك بالاذن كما حكم والافاء والتعليق ان
 ان الاذن انما يعتبر مع امكانه اما مع عدمه فيسقط اعتباره و
 يبقى عموم القرآن والكتب في اعم المعارض وقد روي عن
 يزيد في الصحيح الصادق عليه السلام اذا كان سبعة يوم اجماعا فليصلوا
 في جماعة وفي الصحيح من منصوص عن الصادق عليه السلام جميع القوم
 يوم اجماعا اذا كانوا خمسة فما زاد وجماعة واجبة على كل اهل العذر
 الخامس منها الاحتمة المأداة والملوك والمساو والمريض
 الصبي في الموتى عن زاده عن الباقر عليه السلام مشكك بهك ولم

انما قال العادل

في

فليفت فرضنا الله قد كيف منع قال صلى الله عليه وسلم
 اجماعا في اخبار كثيرة مطلقة والتعليق ان حسن والاعتماد على
 الثاني اذ عرفت ذلك فقد قال الفاضل سقط وجوب اجماع
 حال الغيبة ولم يسقط الاستحباب ظاهرهما انه لو اتي بهما كان
 واجبة مجزية عن الطرف الاستحباب انما هو لا اجتماع او لمخاض
 حصل الامر من الوجهين على التخيير بما يقابل الوجوب المتيقن
 حال الغيبة لان نصية التعليق ذلك فما الذي افشى سقوط
 الوجوب الا ان عمل الطائفة على عدم الوجوب ليس في ان
 والامصار وعمل الفاضل فيه الاجماع والانع بعضهم في الشرعية
 محلا وراسا وهو ظاهر كلام المتن في صحيح السار واين ادريس
 وهو القول الثاني من القولين مبتدأ على ان اذن الامام شرط
 الصحة هو سقوطه وهم سيدون التعليق الى اذن الامام يكون
 وجود الاذن ويكون الاذن الموجود في عصر الائمة على من
 سمع ذلك الاذن ليس حجة عليه من يات من المكلفين والاذن
 في الحكم والافاء خارج عن الصلوة ولان المعلوم وجوب الظاهر
 فلا يزول الا بمعلوم وهذا القول منصوص والا يلزم القول بالوجوب
 العين واصحاب الاول يقولون به حتى كلامه اقول اني لا اجماع
 بقوله السلطان العادل هو الامام اوناية اجماعا منا وبقوله

وعلينا ان لا نأمنه فان كان مراد الفاضل احدى العينين
 فهو غفلة من قول الشريعة انه جامع حضور الامام وان كان
 نقده الى قول الشريعة الا ان عمل الطائفة على عدم وجوب
 في سائر الاعصار والاصار فهو غفلة من معناه كما يظهر لك
 فان فصل مقتضى كلامه فيصلا ما يظهر لك الحال اقول ادعى الاجماع
 والاطباق الامانة في اشتراط الامام اذ لو كان صريح بان
 الاجماع انما هو مع حضور الامام كما عرفت وظاهر التعيين بالاعتقاد
 والتمسك بقوله في العقيدة ان قولان صحيحا وقيل مخطا
 اجماران عدم الوجوب العيني مسلم عند بعد ارادة المصلحة العامة
 من هذين اللفظين حتى لا ينافي في الوجوب العيني عند خلوهما
 عن القرينة الصادقة عن الظاهر والالتزام بما يدلان على تعيين
 اليها واعلم بزيادة اللفظين انية كقولهم ودرمانت با الوجوب
 المضيقي لكونه ظاهرا في ان امر به الوجوب لم يترك في ظاهر
 قوله واليه شاهد الشيخ في اختلاف ان كان مراده ما هو ظاهر
 القرائن المذكورة على كلامه في اختلاف على الوجوب التخييري في
 زمان الغيبة وهو في غاية السجدة لان هو المتعلق به في الاولى
 والسواد وجوابه يدل على انهم سبب كونهم مندرجين في المآلات
 والترغيب العامين في حكم المآلات وبين ما يخص كما عرفت وظاهر

ان قال

ان هذا

ان هذا الاذن والترغيب انما يستفيد من الاحاديث
 التي ليس فيها من حضور الامام وغيبته عين ولا اثر بل اهل
 القدر في كلام الشيخ والاختيار التي تمسك بها في مقابل
 اهل المدن سواء كان الزمان زمان حضور السلطان العادل ام
 فالظاهر من كلام الشيخ ما ذكرته تكفي في وعلى تقدير كون غير السؤال
 واجواب من كلامه حكم الجمعية مع حضور الامام وما ذكره فيما حكاهما
 مع الغيبة فالظاهر من كلامه الغيبة هو الوجوب بما ذكرته انما
 والقرينة الدالة على حمل كلام الشريعة على ارادة التخيير مفسودة
 في كلام الشيخ ويمكن ان يجعل بعض الناظرين ما ايد بالتعليل الاول
 وهو قوله لا يوجب ضرورة قال حشا مؤيد الارادة قال في
 التخيير لكن تحت ظاهرها فيمكن اجماع الاول منه في غاية الظهور
 في الغيبة كونه كذا فعمل امر به من قوله الاذن حاصل من الاذن
 المأمون هو الاذن الذي يجوز صلوة الجمعة من غير تحقق
 الوجوب المضيقي بمسبب وقوعه على ان السلطان العادل
 عند يمكن ان يتبع من قبله ان الامام عليه السلام ان كان
 سلطانا فياذا نهى بغير وجوب عينا والافخيرة بالتعليل
 المناه في غاية الظهور في الغيبة لا يوجب سقوط الاذن مع
 عدم الامكان وحكم كون عموم الامانة والكتب رافعا عن

14

المعارض في هذه الآية والآية التي رتب الوجود لافادان
عومها خاليا عن المعارض لطرف من الوجود جلت العينة ايضا
عمل قوله وفي يوم تقوم الساعة والاحبار خاليا عن المعارض في
عمل الاحراز في غاية البعد ولو يرد ما ذكرته تأييده رحمه الله
القرآن والاحبار بالتحسين الذين في غاية الظهور في الدلالة
على الوجود العيني والموقوف الذي هو قوله في الطاهر قوله على
بامرين ان التعليلين مشمولان من كل ما بعض الفقهاء فان كان
صاحبا للتعليبين غير صاحب الاخر ففي غاية الظهور ان
صاحبا للتعليبين الثاني قابل بالوجود العيني والطاهر ان صاحب التعليل
الاول ايضا قابل لكون اجزاء الاول منه في غاية الظهور فيه
عدم اياه اجزاء الثاني عنده وان كان هذا الظهور دون جزم الاول
وان كانا من واحد فقوله بالوجود العيني في غاية الظهور ولا
يحتل قوة الظهور بشتمال التعليل الاول على صحيح زيادة في
التعليلين محض الاحتمال التعليلي الذي ذكره عند نفسه في غاية
البعد في قوله فقد قال الفاضل من سقط وجوب محال التعبد
ولم يسقط الاستحباب شارة الى عدم عتداده بجهل العلماء
نراه باحواله لوجوده عند ظاهر قوله وبما يقابل الوجود المضاف
تخص هذا القول عند وجه اللفظ على محض الاحتمال التعليلي الذي

مقدار

لا يصدق له في غاية البعد ولا يبعد تأييد هذا القول الا ان عمل
الطائفة في لان الطاهر من المراءى من عمل الطائفة هو ترك المجعة
لا عدم القول بوجوبها والاحتمال ما سب ان يقول الدان
اجماع الطائفة على عدم الوجود وما يفيد مقادير ولو يرد
وهو نسبة الاجماع الى نقل الفاضل لان طريقتهم الحكم يكون
المشكك جامع عند ثبوته عندهم وان كان قد كور في كلام
السابقين ونقله في القول بغير الشريعة بل في قوله
بالع بعضهم فمقتضى الشريعة صلا بما لفتها في شناعة القول
وهي كذلك ولعل التقى بالظهور غير تعرض بان الشناعة فان
قتت قوله وهو القول الثاني من القولين يدل على عدم تحقق
بالوجود المقتضى عنده فلت لا دلالة على ذلك لانه يمكن ان يكون
ان يمكن براده من الاعتقاد واحراز المعنى الذي لا ياتي في الخبر
والعينية كما يستغنى عنها اللغوي ونقل التعليلين الذين
على المطلق لان كل واحد على خاص يدل على مطلقه ثم رجع التعليل
الثاني الذي اظهر في الدلالة على الوجود العيني ثم نقل الاحراز
المطلق الى قسميه نسبة التخيير الى الفاضل ونسبة القسمين لا في
الى قابلية بالاجماع لقوله وبما يقابل الوجود هو المفضل
يستعمل الرب للتعليل او التكملة وان كان الطاهر منها الاول

١٧

حكم كبر مقتضى التعليدين انك مع الحكم مقتضى سقوطها
 وجعل قوله فاما الذي يقتضي سقوط الوجوب فذكر كون عمل الطائفة
 على عدم الوجوب اي ترك فعلها ويمكن ان يكون سبب ترك
 بعضهم الاعداد التي رتبته ترك بعض أفرادهم قوله بالوجوب
 اشار الى ضعف القول بعدم الوجوب بسببه نقل الاجماع الى غيره
 ثم ان هذا الاجمال والاهمال الى التخيير والتأمل عتبا بعض
 اغراض يدعو اليها ان اليها ليس بعيدا لعل قوله وهذا القول
 متوجه الى آخر ما يشار اليه الى ما ذكرنا في هذا القول
 وورد على معنى القول الاول وهم لا يقولون برأي عظيم الحكم
 القول الاول ان الكلي فكل ما ذكرنا ان احتمال قوله بالوجوب
 هذه الكلمات وقد كيف يعبر عنه بقوله وقد بانع المل
 على غاية المباعدة في الحكم هذا القول يقول ملا فاضل مخار
 اما الوجوب التخيير والعيسر على الاول ايضا لا يمكن الحكم بان
 قوله الا ان عمل الطائفة على عدم الوجوب العيسر دعوى اجماع
 على عدم الوجوب فعدا الفصل الثاني في الشهادة لجماعة الذين
 زعم دعوى اجماع على عدم الوجوب هو سنة على وفقه كان
 لعل خلاصة كلامه ان في الافق المطلق والجماع والاسم
 قوله في زمان الغيبة القول الاول هو الجواز الذي يندرج تحت

ويعبر بعمل الجواز المطلق لتعديله ان الاول الاول والثاني
 وان كان حمل التعليد الاول مناسباً للثاني ومقتضى التعليدين
 عتبا ولا سيما على بطلان محرمه بل دلالتها على الوجوب المقتضى
 كما اشار اليه بقوله لان مقتضى التعليدين ذلك اعتما على الثاني
 لتوضيح الحق من الجواز الذي هو الوجوب به ولعله ما ثبت
 الجواز المطلق انما الى حقيقة قسمته او ما الى تحقيق هذا
 القول بقوله ودر ما يقام بالوجوب المقتضى انما ما ظهر
 سابقا دعوى التدرج المناسب للوقت ثم اشار الى حقيقة
 هذا القول بكون مقتضى التعليدين مع المناكح والبالغ عن مقتضى
 سقوط الوجوب ثم ذكر كون عمل الطائفة على عدم الوجوب
 العيسر غير ان يذكر نقطا يدل على الاتفاق الكاشف عن
 دخول المعصوم وانشاء الى عدم ثبوت الاجماع على نسبة الى
 الغيوات الى بطلان محرمه بل فقط بالغ الى بطلان التخيير
 بما يتكلام القائلين بالجمرة فافهم عليه قوله وهذا القول
 متوجه الى آخر ما نقله لكن يحسن حمل قوله واضحا القول الاول
 على مقتضى ظاهر تسمية دعوى الاجماع على عدم الوجوب العيسر
 لا عبارة الذكرى توهم وان تأييد القول بالجمرة بقوله هو ما
 بلا وجه له وان تأييد الوجوب العيسر بهذا الكلام حجة لكفاية

عندهم ايضا والثاني مع كونها عامية تشمل على مخطا وجا ترشيد
على عدم كون هذا اللفظ من معصية الله في افعال العباد في
الامام وان قيل ان استظهار الرواية من العامة وانما صفة
بأن على كونها من معصية الله في افعالهم فيكون غير بعيد فيقولها
الشهيد في الذكرى والمصنف في الذكرى باسقاط اللفظ او جاز
وتحتمل ان يقال مراده بالامام جازي من لم يكن فاصفا
لا سلطان العادل ولا في العرف على اختصاص هذا اللفظ بما
للمعصوم من غير مطلقا فكيف يثبت القول بالاختصاص في
زاد في معصية الله عليه وآله ولو قيل بزيادة الامام للمعصوم
اللفظ مع بعده لا يدل على عدم الوجوب لاحتفاء عدم
ترتب هذه المرتبة من العقاب عند تركها مع عدم المعصوم
ترتب على تركها عقاب ايضا ليشتمل الرواية على الناس ولم
يقبل احد بسقوط الوجوب بعد لا يقال لعل المراد بالاختصاص
عدم المبالات الذي ترتب على عدم تعظيم الامر بها والتجود في
المشروع فلا يدل على الوجوب ان كان مع امام عادل ولا
يناسب ذكره في مقام بيان وجوب التعبد مطلقا لاننا نقول
مع عدم اختصاص حرمة الاختصاص بالجمعة الطاهرة الاختصاص
هو عدم ترك هذه الصلوة سهلا مع علمه بوجوبها لقدرته تعالى

بقره

بقوله او جودا لها والمراد بالجوذا لكان الوجوب في طهران
ترك كل في لفظ ترتبها على الاختصاص والتجود لان من يمكنه
وجوبا لا بعد تركه سهلا فلا يترك فعله سهلا عليه والفرق بينهما
بأن وجوب الوجوبين الذين لا يخرجوا عن الترك عنهما فلهذا ذكرنا
لتعظيم ذكره على الترك المخصوصة الامر من فصل بين الله والدين
بهذه الرواية من غير ذكر لفظ امام عادل او جازي لثبوتها باللفظ
التي لا اختلاف فيها بين العامة وانما صفة فكل من يدل على شتمها
هذه الرواية اذا ثبت شتمها سواء كانت شتمت على لفظ
والامام عادل او لم تشمل على اللفظ من قطرها الوجوبين فالرواية
من مؤيدات القول بالوجوب لا سموت كما قاله العلامة رحمه
والا لاشتمال الروايات الثلاث على صفة ليني على تبادر المعصوم
من الامام مطلقا او اذا كان يعرف بالامام وكلها هي مضعفة
الاول فعدم ظهور السبب في شتم الامام في الامام بحجته
وكيف يدعى تبادر المعصوم من هذا اللفظ واذا اخرج الى التعبير عن
غير المعصوم الذي يتقدم بحجته في الصلوة لا يتعارف بغيره
لفظ الامام فكيف يتقدم بحجته بهذا التعبير بزيادة المعصوم وانما
الذي لا يجعل الامام للمعصوم ليعلم فلهذا لم يورد شتم الامام الكلام في مقام
على كونها شتمه اليه وانما اذ جعلت شتمه الى الامام بحجته

٢٠

فلكون المقام مقام جهاد كما في الماشية اليه ولما ذكرتم في آخر
 وهو انه ان حمل الامام على ما لم يحاذرنا للفظ حمل على ما هو بلا حجة
 الى اختلافه ان حمل على المعصوم فلا بد ان جهده ذكر الامام لم يسئل على
 كونه مستترا بخصوصه بل المأذون من حيث حكمه ويرد على خصوص الاستلال
 بالثالث ان ذكره على وجه واحد في مقابل قوله اما مع الامام فمعية
 واخر على ارادة انما الحكم في هذه الرواية انه على وجه الاستلال
 في صلوة يوم الجمعة فيمنعه من كون القسم الاول المقابل للصلوة
 المستدركين فلما حملوا قوله على وجه واحد واما الوجه في اختياره في غيرها
 لو كان وجوبها بعنوان التخيير فيقسم الامام في الركنين والقول بان
 ذكره من الركنين في القسم الاول لا يقتضي التخيير من الرواية
 عن طاهره وادركنا به في غاية البعد ان قلنا بالامام فقل
 صغف استلزامه بالروايات على الوجه ما ضعف استلزامه
 بالاجماع فلان قوله هو من حيث علمنا لا يدل على الاجماع
 الذي هو حجة عندنا ما بسبب الحق هو ما يعلم دخول المعصوم فيه ولو يد
 هذا لا يقتضي عدم ذكره بالاجماع في مقام الاستلال بل ذكره
 هو من حيث علمنا اجمع في مقام تقرير المذهب ثم سرف في الاستلال
 بقوله لنا واستلزام الروايات المذكورة والامام في غيره فلو لم
 قلنا في بيان وجوبه بحجة واجبة وهو قول علماء الاسلام فلو

ان قوله هو من حيث علمنا في الثاني بمنزلة قوله وهو قول علماء
 الاسلام في الاول ولم يكتف في الاول بهذا بل قال عند تعدد
 الدليل والاجماع عند التفصيل واما الاجماع فلانه لا خلاف
 بين المسلمين في ذلك ولو فرض انه اراد بالاجماع ما هو حجة عند
 اهل الحق فيحمل ان يكون اجتهاديا وتفرع قوله كان اجماعا كما
 يظهر لك فيزيد الاحتمال ايضا بطلان الاجماع على اجتهاد
 اظهر من ان يخفى على اصحابنا بالتخيير والتوقف في جميع اقسامه
 المعروفة غير المختلف فيه في التخيير واليقين والاشتهار
 التخيير لم نقل به لانه كلام المفيد وغيره على الوجوب في كل
 بعد من غير سماعه ولان اتفاقا بحجة حكم شرعي فيقف على
 الشرع ولانه يقتضي السبيل بفعل النبي صلى الله عليه وآله او
 قوله لم يقع بحجة الا السلطان في كل عصر فكان اجماعا ولو كانت
 تنفذ بالبيعة لصلوا في بعض الاحيان ولانه لو لم يعتبر الامم
 لسقت طائفة الى اقامتها الغرض قول عدم السبيل بفعل
 لم يظهر لنا لا مكان قوله سبيل الله عليه وآله ما يدل على وجوب هذه
 الصلوة على الامة واقامة صلى الله عليه وآله بعد على وجه يدل على
 كونه بياناً وعدم النقل لا يدل على عدمه ومع هذا نقول نقل
 العلامة في دليل قوله واما الشهادة رواه الجمهور انه صلى الله عليه وسلم

الحق واجب على كل مسلم الا اذ يقره ولا يتم تقييد هذه الرواية
 بما يدل على اعتبار السلطان او اذ لا يتم نقل هو وغيره ما يدل على
 التقييد وظاهر من النقل عدم الا ان يدل دليل عليه لم يذكره
 ما يلحق كونه دليلا عليه فيمكن ان يكون هذه الرواية قبل صلوة الجمعة
 بحيث يمكن كونها بيان لها وظاهر ان لا يتم كافي لنا في هذا
 المقام فظهر ما ذكرته جهلا بما في هذه الرواية من عدم استمرارية
 القول والفعل وكذلك يمكن ان يكون ما بين استمرارية ما ذكره
 في هذه الرواية انه على ما في كتابكم عليه السلام في تقييد واجبة
 الى يوم القيمة وجه دلالة هذه الرواية انما هي الدعية وآله قال
 كتب في هذه الدلالة على الوجوب الاصطلاح اظهر من لفظ الوجوب
 والاصطلاح الدعية آله فيهم من لفظ كتب بقوله فليضة وهي التي كتب
 في كونها اظهر من لفظ الوجوب الدلالة على الوجوب الاصطلاح
 بقوله واجبة وحكم استمرارية الى يوم القيمة ولم يذكر لها بدلا فكان
 السلطان شرط في التقيد كما قال به في هذا الكتاب وفي
 وجوبها كما قال به في مواضع اخرى كان وجوبها منقطعا بعد
 زمان ليس من زمان الى محمد بن الحسن عليه السلام الى الان فلم يكن الحكم متناه
 الى يوم القيمة صحيحا فان قلت وان قلت الرواية على الوجوب المضيقي
 كما قال به في الرواية بقوله وهو يدل على الوجوب على التبيين

يحتاج الى التقييد مثل ان كان هناك سلطان عادل كما يجب على
 التقييد بالعدد والعدالة والخطبة وغيره فلهذا اقول في الرواية
 بدلالة هذه الرواية على الوجوب على التبيين مع السلطان مع
 انه قال هناك لعدم وجوبها على التبيين في مثل هذا الاركان
 قلت الفرق بين اعتبارها في امور لم تنقطع وبين ما انقطع اذ يبين
 الفسقة في جود الاول وعدم حوازا لشيء في وفي قوله
 ولم يتم حقيقة الاسلام لان لم يتم لا يدل على مدعى لانه كما
 كانت الحقيقة في بعضهم من الايمان بها والشبهة لبعض الآخر
 مقصودة في عدم المشروعية وعدم دلالة عليه لان ارتكاب
 جميع الامور المشروعة غير متحقق خصوصا اذا اشتمل ارتكابها على
 ما وان كان فعلها راجحا بما ترك فعل العباد كثير من الامور الراجحة
 باعتبار دلالة الحكماء صيرورة الفعل مما زامش واليد لا يفي
 والاسس وترك بعض الامور الراجحة للفراغ عن الاشياء من
 فعل العباد غير بعيد وقوله فكان اجماعا في غاية الضعف لعدم
 ترتيبه على ما سبق كما ظهر لك عند تكلنا في عبارة اختلاف فهذا
 جهتها ومنه في غير مثل ما راجحتها وانما وجه علينا ان لم يظهر
 ضعف للمأخذ فكيف يكون جهة مع ظهور ضعف للمأخذ والغير
 من عوى الاجماع بالشهادة لتجعلها قوية ولا جهة لغير ذلك

ناشئة من أخذ ضعفه بما ذكره من احتمال التيقن والشبهة
 يظهر ضعف قوله ولو كانت شققة بالرعية الى آخره نقول من كلامه
 ربه فظهر ضعف تلك الفاضل التوخي ومن افق في التمسك
 لاجماع المذكور في المتن بل مع ظهور الضعف يحصل احتمال المسألة
 في دعوى الاجماع والاجتهاد فيها وان لم يظهر لك بل في خصوصها
 في بعض مواضع وعواء الاجماع قال العلامة ربه في التذكرة بشرط
 في وجوب جمعة السلطان او نائبه اجمع وبر قال الوجوه للاجماع
 على ان ينسب اليه اسوة بالكلية لا ما به جمعة وكذا التعلق
 كما بين للفتن وكما يجوز التفتن لفقائهم من دون اذن
 الامام كذا امامة جمعة ولرواية محمد بن مسلم قال لا يجب جمعة على
 من سببه الامام وقاصده مدعي حقاً ومدعي باطل حيث يردان
 من غير يحدود بين يدي الامام ولا تراجم اهل الصلوة
 فانه لا يقيم جمعة في كل عصر الا لامة عظمى ثم قال في مسئلة
 لو كان السلطان جازراً لم يفتي على استحقاق الاجماع لا يفتي
 جمعة على الاخرى وسيأتي ولا يجب لغوات الشرط وهو الامام
 او من نصبه او طبق الحق هو على الوجوب ثم قال في مسئلة هل للفقهاء
 المومنين حق الغيرة والتمسك من الاجماع والتخليص منه جمعة اطلاق
 على ثلثه عدم الوجوب لانها لا شرط وهو ظهور الاذن من الامام

وهو قول العلامة

وهو نقول في استحباب إقامة الجمعة المشهورة ذلك لقول الزادة
 حاشا الصادق عليه السلام الجمعة التي تلت انتان بيان ما تبه
 فقلت نعم وعليك فقلت انما عرفت عندكم قال الباقى عليه السلام
 لعبد الملك مثلك مثلك ولم يصل في ليلة فرفضه فرفضها الله قلت كيف
 هتبع قال صلوا جماعة في صلوة الجمعة وقال الفضل بن عبد الملك
 سمعت الصادق يقول اذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة اربع
 ركعات فان كان لهم خطيب فليخطب جمعة اذا كانوا خمسة نفر وانما
 حيث كثر من الكفاية فليخطب ثلثين وقال سلاوي بن ادريس لا يجوز
 لاصالة الاربع فلا يسقط الا بغيره والاجابة السابقة متقدمة
 لان قول الصادق عليه السلام الزادة وقول الباقر عليه السلام للملك
 اذن انما يكون الشرط قد حصل وقول الصادق عليه السلام فان كان
 لهم خطيب فليخطب جمعة على الامام او نائبه لان شرط الوجوب بالامام
 او نائبه اجماعاً فكذا هو شرط في اجواز انتهى قول ذكر الاجماع في
 تحريم المذهب لا في الاستدلال استدل على شرط الوجوب
 بالسلطان او نائبه بقوله للاجماع اجماعاً وقد عرفت في ذيل فصل كلام
 اختلاف ضعف هذا الاستدلال وان لم يظهر ارادة الاجماع في
 ارجح من لفظ الاجماع ولو سلم ارادة الاجماع المعبر عنه العلم
 بدخول المعصوم فيه فيمكن ان يكون منزه عن الغفلة المستلزم الذي

شيئا الى القول بالاجماع على ان خبره صحيح والراجح وزيد
 حتم لا يخلو عبارة المتفق المتقوله هي قوله ولم يعمم الجمع الا
 السلطان في كل عصر فكان جاعا ورواية محمد بن مسلم لا يمكن عملها
 على الظاهر ويجعلها شارة الى ان خبره راجع الى ما لا يلزم المطلوب
 كما سيجزى قوله فانه اجماع اصل الا عصا تحمل الفصل والقوله
 الاول على تقدير ثبوته لا يدل على المطلوب كما اوالت اليه في
 عبارة الخلاف والثانيه في غير مسلم الضعيف ليل الذي هو قوله
 فانه لا يعمم خبره في جميع ذلك يرد على ظاهر الدليل انه لو لم يكن
 على عدم وجوبها مع الثانيه في قوله في نسخة الضعيف لا يرد
 يجب لقوات الشطاح ان قوات الشطاح لم يعمم لاصل الا ان الغام
 للوجوب عند سلطانها في قوله اطلق عليها على عدم الوجوب
 لا يعمم الشطاح لم يعمم الا ان خبره لا يعمم خبره الوجوب عند
 التيسر لا مطلقا كما يدل على عبارة الى الصلاح المتقوله وهي قوله
 او من يملك ان يصطفا لم يجز عند تقديره الامرين ويؤيد الوجوب
 سؤال القراء بغير عبارة الخلاف في قول الشهيد في الذكرى الا ان
 انما يعتبر مع مكانه اما مع عدمه فينقطع استباره ويترجم له ان
 والكتاب خاليا على المعارض كون الشهيد في غير الخبرين لا يعمم
 لا ينافي ذكر كلامه في نسخة المتفق على اتفاق شجرة الوجوب بجمعه بان

الامام الذي قال بالعلم انه لا كلام للشهد على عدم كون الشبهة
 احاطة في تعليله استجابا لجمعة حال الغيبة بالروايات
 اشكال فيمكن ان يقال بطلان الوجوب عند السلطان ولا فرق بين
 زمان الغيبة وحينئذ اذا انقضت سلطته فلهذا على الاستجاب
 في زمان الغيبة بهذه الروايات اقول ان قولنا في زيارته و
 عبد الملك بل كنهها الا ببيان بالجماع لا وعلى الثاني لا يخفى
 للتحقق في غاية التاكيد الذين يطهران من الروايات على الاول
 انظر بها بل نفي انها تارة كان ما يامر بها الامامان بخبران
 التاكيد رعايه لشيئهما وللشفقة عليهما انهم لم يشك
 به انهم اظهرا انها يفعلان في ذلك التاكيد الاول لا ينافي
 مرتبة المعروف والاخران يدلان على وقوع جمعة وان
 كان بخبران الطوم ان فرضنا عدم فعلهما فلا يفسد من احتمال
 الفعل فكيف يصح تعليل الاجماع بما ذكره بقوله فانه لا يقيم
 بجمعة في كل عصر الا لا يعمم مع عدم المناسبة لاجتماعها
 الوهم بانها لم يفعلوا مع كونها ما مورين بها وهو بعد لا
 كيف يمكن الحكم حتى يصح ان يقول قال وان مراده من
 قوله لا يعمم جمعة عدم الاقفا من الظاهر المستمرة على ما هو
 مقتضى الاعم فلا يصح عليه على الاجماع المذكور انما هي من الغيبة

من الظاهر وهو مستلزم ان كثير من الماد من غير انفسها مستلزمة
 في دعوى الاستصحاب مستلزم الطلب تراه بالروايات السابقة على
 الاستصحاب يدل على ان محلي الخطب على ظاهره ولم يتخصص
 بالامام او نائبه والامام يستلزم كونه ههنا ومع ظهوره في كل
 الشخص واحد هما من سلاسل وان ليس الى على عدم حقيقة
 باحدهما واقول قولهما يكون الصادق عليه السلام والباقر عليه السلام
 لزادة وعبد الملك اما قول الوجوب على غيرها فليس هو المطلوب
 او استحبابها فحققت السلطة من الامام من غير ان يكون له السلطة
 حكم العادة بقوله فان لا يعين بمقتضى كل عصر الا ان الامر لم يرد
 الظهور والاستمرار وان ارادوا احدهما او كلاهما فلا يصح
 على الاجتماع وقد قال سلاسل وان ليس له لا يجوز لاسانه
 ان يرد على الوجوب المستلزم لاسانه في امثله المسائل كان
 للدعوى بالوجوب ان يرد على اصل صلوته وقت الزوال في جملة
 نزلت جملة فزيد للقيم كحسب ان كما يدل عليه حديث الصحيح فان
 الاستصحابات الى على استمرار كونها كعقبت ومع ذلك فليطلب
 اليه في موضع فان قال قائل بعدم جو الفاعل في الامام عند
 ابن ابيس فلا يصح استصحاب الاصله عليه فليثبت كمن لا ارب
 اولها الظاهر وفرض عدم ثبوت كونه محققا في الصحيح قولها بما تراه

الادع في قولها ان قول الصادق والباقر عليه السلام ان
 لزادة وعبد الملك ان قول زادة وحسن بصفته المستلزم للغير
 وقوله عندكم عدم الاختصاص به وقول الباقر عليه السلام لوجه
 قوله مستلزم الخطب للفرق والمدة عدم الاختصاص فان قالوا
 فذكرها لزادة وعبد الملك يعني ان المثال في مقصود ان من يصح
 الاذن قلنا كما ان الذين يخرجون اذنان لمن سمعها فلا يجوز
 ان يكون العمومات التي لا تخرج منها الاختصاص بالمسامعين اذما
 لم يرد في حيزها وما قلناه ما لنا لا يصلح للمباينة ومع قول العلية
 طالب تراه بالوجوب التخصيص راسخا في فرضه ليل سلاسل وان
 او ليس بمجرة لظهور لطلانه وحمل خطب على الامام او نائبه
 صرف اللفظ من حيث الفهم والعرض بل ليس صالحا للفرق لانهما
 يحل الفرق لاول دليل قوي على ان محمدا يدونها ليس عليه دليل
 مستلزم للاجماع الذي ادعيه قد عرفت حاله بما نقلت من
 الكلام وتفريع قوله فكذلك هو شرط في اجوازها فاعرض عليه غاية
 للضعف فقلنا بما ذكرتم في كلامه ضعف الاجماع الذي ذكره في
 الشكوه وكون الاجماع الذي زاد عام في المسئلة في ضعف وقايل
 تراه في النهاية وجوب استحبابه السلطان او نائبه عند علمك
 اجمع لان خبره في العديد والذكر كان يعين لاماته اجمعة كذا خلفا

بعد كما ينبغي للعقلاء وكما لا يجب ان يجيب الانسان نفسه
 قاصدا من اذنان الامام كنه الامانة المحقة فلا يصح صحة الامانة
 معه اذ من ياذن له هذا في حال ظهوره اما في حال الغيبة
 قالوا قولي انه يجوز للعقلاء المؤمنين ان يمتثلوا قول الله في هذا الكتاب
 ايضا لم تذكر الاجماع في الدليل بل انقص في الاستدلال
 على قوله لان النبي صلى الله عليه وآله لم يمتنع فلا يمتنع على هذا الاجماع
 خصوصا بعد ما ظهر من كلامه في المنتهى المذكور وقوله
 في التحريم من شرط صحة الامانة العادل او من نفسه فلو لم يكن الامام
 ظاهرا ولا نائبا لم سقط الوجوب اجماعا وليس يجوز
 الاتباع مع إمكان الخطأ لان اقول بان لم يعلل الاجماع
 بهما لم يغفل المنتهى لكن يجمل ان يكون في هذه ما ظهر منه في
 بعض الكتب فلا وثوق بهذه الدعوى وان قطع النظر عن الاول
 المنقول في الوجوب فكيف يمكن الاعتماد عليها قالوا
 رة في المختلف وهو ان تصانيفه على ما ذكره القمارة قالوا
 الصلاح لا يتعدل صحة الامانة بل الملة او منسوب من قبل او من بعد
 وصفت الامانة بحجة عند تعدد الامر من اذنان واقامة
 ففي هذا الكلام مكان الاول فغسل بجملة مع غيبة الامام
 منع عن العقلاء من اقامتها ونحوه كما ينبغي وهذا حكم قد عاين

في جملة هذه السبل التي في المسائل الماخرا في صلوة
 التوجه كقوله من يذن له عليه ولا صحة الا مع امام عادل
 او من قبله الامام العادل فاذا عدم صليته الظاهر اربع كليات
 وهو ليس بعد المستوي وقوله سدادا لفظا لفظا ان
 يصلوا بالناس في الاعيان والاستسقاء فاما اجماع فلا
 هذا التمسك من وليس ثم نقل عبارة الهندية وخلاف
 ثم قال ابن ادريس منع ذلك كما ذهب اليه سدادا ولا
 احوال عموم قوله تعالى اذا فدي الصلوة التي وما رواه
 عن ابن ابي عمير الصادق ع اذا كانا سبعة لم يحق فليصلوا
 في جماعة وفي الصحيح منصوص بان الصحيح في اربعة فاحتمل
 في ذلك المتن من عند المالك ولان لا يل عدم الاثر
 ولا منها يدل على الظاهر ولا يرد حكمها حكم المبدأ لا يتغير
 بالخطئين لانا نقول انها بدلان من الركعتين في كل شرط
 فيها زيادة على الركعتين ثم نقل ابن ادريس عن الاجماع
 على شرطها انها لا تجوز بالامام او من بعده وليس الاثر
 واحتمال عدم الاول منع الاجماع على خلاف صورة النزاع
 ايضا فاما نقول بوجوب فان الفقيه المأمون منصوص على
 الامام وكذا اضحى حكمه ويجب عليه عطا اقامة الحمد

عند في محله ما ذهب اليه مسائل خلافه و خلاف ما ذهب اليه في
 منتهى لا و قوله التي ذكرها جميعا اصل الاصل و انما في محله
 لا خلاف بين أصحابنا ان شرط انعقاد الحق لا يتم الا باجماع
 للصلوة و انما الظاهر اربع ركعات في الذمة بيقين فمن قال صلوة
 ركعتين يخرج عن الذمة يحتاج اليه دليل على يرجع في المعلوم المطلقون
 و خبر اللاحق و الذي لا يوجب علما و العمل انتهى و قد ان قول الشيخ
 رد ذلك دون من قبله و ان اجماع اليه ليس كمن الروايات
 المعقولة ليس عليه و يستظهر ذلك و الله اعلم عند الله ما ينبغي
 الوجوب و براءة الذمة من الوجوب و الذي لا يقع لها ما لا يقع
 في احد هما و الخلافة في قوله و لو لم يكن له قوله و لما كان في قوله
 صلوة اربع ركعات و ان كانت مسلمة كقولهم ان لا يستعمل في
 البطلان و لم يستعمل في قوله و بعد عبارات الاحكام المستقلة و
 غير المستقلة و قوله و الذي لا يتصور عندي ما ذهب اليه في مسائل خلافه
 في ان كل حكم يكون مذموم في محله و هذا من بعد الا و ان كل حكم يثبت
 في محله عبارة و تركها و الحكم يكون من حيث يتحقق الا و الذي
 يعجز عنها في تقديره و لا نفراد و هذا خارج عن القانون في الوجهين
 في هذا العبارة مع فان كان الرابع على قانون اجماع امر اياكم
 برحمة و الا يحكم بغيره و لا يقتضيه و اذا و انما في مجموع عبارات

و هذا لا يمكن الحكم بكون مقتضاها الحرة مقتضاها اما الوجهين
 العينة و الا و ان غاية البعد لو قلنا بالاحكام فانما هو انما في
 او حتى ما عندنا في عبارة خلافه و قد عرفت ضعف اجماع
 الاصل و الذي لا يوجب علما و العمل انتهى و قد ان قول الشيخ
 رد ذلك دون من قبله و ان اجماع اليه ليس كمن الروايات
 المعقولة ليس عليه و يستظهر ذلك و الله اعلم عند الله ما ينبغي
 الوجوب و براءة الذمة من الوجوب و الذي لا يقع لها ما لا يقع
 في احد هما و الخلافة في قوله و لو لم يكن له قوله و لما كان في قوله
 صلوة اربع ركعات و ان كانت مسلمة كقولهم ان لا يستعمل في
 البطلان و لم يستعمل في قوله و بعد عبارات الاحكام المستقلة و
 غير المستقلة و قوله و الذي لا يتصور عندي ما ذهب اليه في مسائل خلافه
 في ان كل حكم يكون مذموم في محله و هذا من بعد الا و ان كل حكم يثبت
 في محله عبارة و تركها و الحكم يكون من حيث يتحقق الا و الذي
 يعجز عنها في تقديره و لا نفراد و هذا خارج عن القانون في الوجهين
 في هذا العبارة مع فان كان الرابع على قانون اجماع امر اياكم
 برحمة و الا يحكم بغيره و لا يقتضيه و اذا و انما في مجموع عبارات

المحقق

بالعبارة المتعددة في قول بعض العامة ثم قالت عقداً فعل من عاهد الله
فإن كان يعين لامة المحجة وكذا اختلف بعد كما يعين للفقهاء فكما
لا يصح ان يصيب الانسان بفنائه من دون اذن الامام فكذلك اامة
المتحد ليس فيها ايصال استدلال بالعمل المستمرا والامام فلو كانت
حقق للاجماع في قول الامام الشيخ شبهة كثيرة من العلم فتنقل بعض
جري مني وبين بعض الفضلاء حتى يظهر مقتضى العبارة مع غيره وكان
هذه الكلمة ان الوزير العظيم فكم ليده وقع المكافئة مني وبين فاضل
كتب رسالة فارسية في نفق الوجه العجيب ونظر الكتب التي نقل منها
الاعاديت حتى يظهر انه بل تحقيق غير الاعاديت التي فسرنا فلان في
الاستدلال بالعلماء طلب تراه حديث بل عني وجوب المحجة ام لا
بطلان رسالة الاستدلال المقصورة على ترجيح الاعاديت للدلالة على
الوجوب معني اياهم ثم تلك التبريد ثم كان في سائر الدنيا في صنف اخيه
مع جميع العلماء الكرام الذين منهم علماء علماء المحققين في حاشيتهم
تراه في الوزير في سبل وجدت حديثاً يدل على الوجوب فثبت نعم
روى المحقق المعبر العسكارة في الشكره وان قصد في المذهب
حديثاً نقله في حفظ واحد في مقام بيان ان القضية في المحجة
هو حقيقة لا الظاهر المقصود وكما هو احد قولنا ان فخر فلا يخرج الظاهر
عنها وهو استدلال على هذا المطلب في قوله عليه السلام كتب عليكم

شع

بالحجة وفيه وجبة الى يوم القيمة ولعظيم الكفى في الاستدلال منها
احد من لعينهم ضم اليه رسول الله لم يقل احد منهم لفظاً بل عني
شك في كون هذه الحديث من رسول الله صلى الله عليه وآله فلو كانت
الكلام على ثبوت كون هذه الحديث من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله
مقتضى اليقين المذكورة في حديثنا الحديث انما هو ثبوت قوله
كل المعصوم عند ارباب الاقدام والمؤمنين وهو كلك او بعد
بيان حديثنا في الحديث فقلت لفظاً في الدلالة على الوجوب
الاطلاق في الظاهر لفظ الوجوب ومع ذلك اكد صاحبنا في ريبه
الذي هو مثل لفظاً في كونه اظهر من لفظ الوجوب في قوله وجبت
ولم يذكر في الحديث الدلالة لا وحكم يستمد منه الا في يوم القيمة فلو
كان وجوبها مشروطاً بسلطان ادنايه على ما يقول الناس في انقطع
وجوبها بعد سلطة ابي محمد بحسن ما الى الان ويكون منقطعاً الى
ظهور الامام الشاطب وهذا اختلف مقتضى هذه الحديث في ذلك
صاحب الرسالة المذكورة ما تقول في قوله كتب عليكم ايها وفيه
وجبة الى يوم القيمة فقلت من نقل هذا او اي كتاب في حديثه فهاك
نقطة فيما تقول في جوابه عن تعدد الوقوع فقلت نقلت حديثاً في
تجديد حديثنا في هذا رصده بما وصفته فاعرض هذا الكلام وقالت هذا
احديثنا لايها رضى الاجماع على عدم الوجوب فقلت فتم اوعا فيتم

٢٠

بعبارة الحق المتقوله لانه السيد المذكور سابقا لتلك
 او عاده العلامة ثم لا يجمع فقلت مع اشتباهها مسأله العلامة في دعوى
 الاجتماع كما ظهر من تتبع كلامه لانه لا يوجد على عواذة مخالفة
 للبيان الصحيح فقلت لانه لم يتكلم في هذه المسئلة بما اودع العلامة
 وتمسك بدعوى الحق فقلت لانه المعبر عنها بان يطين منها الا
 المعبر عنها قول وهو قول علامنا وليس صريحا في الاجتماع المقصود
 بهما وكثيرا ما يعبر بالبشره في هذا اللفظ ولا فرق في لفظة فرق
 الاجتماع من غير قول ان يظن مقتضى كلامه الذي تسبى في اللفظ حتى
 يظهر انك فقلت مع كل كلام هو الاستدلال بفعل المستتر في
 زمانه ليس هو كلفاء ليس خلفا الذين في كل النسخ فقلت في
 غير المزمع وحسن على السلم وروعيه ان لم ينفذ التبعين فقلت
 في استباره في انفق والحقه يمكن ان يكون منفعة وضع مادة
 النزاع واطمين للمؤمنين في الاقراء فلا يكون الاستدلال
 بفعل المستتر على المشروط في اظهر منعت الاستدلال بفعل المستتر
 فالفرع تابع له في الضعف فقلت ان بعض النسخ فقلت لم ينفذ
 الحق بالاجماع قصد عزو احدتهم فقلت لهم لم تكن كلامي انه لم
 يذكر لفظ الاجتماع على كلامي بل ان هذه الاجتماع اجتمعت في جملتها
 من باخذ ضعيف فكتبت او اصرفها قال فاقبلت في العلامة

وقلت له فقلت في حيل عبارة الحق في ان الاجتماع الذي هو
 فقلت فرق الاجتماع بل هو تفرع على السابق او شبهه فقلت
 لا ارتباط لها بالسابق فلم يتكلم به بما يتعلق بالعبارة في
 ما فيها من رعب بعض النسخ بالجماع فقلت السيد الفاضل في
 المعبر عن الصلاح الذي يظهر منه انما الصلاح خصوصاً في
 او اخر عمره وحقه مع اجداد المعصومين انه لا يلزم
 انقطاع استمرار صلوة الجماعة في هذه المقادير التي ذكرتها
 ان يكون مع الامام المنقطع عما جاء يصلون معه فقلت خطاب
 عليكم متوجه الى الامام ولا يخصه بل بالامام المنقطع ومن
 كان يعرفه في الجماعة في هذا الوقت فقلت هو قول علامنا
 جميع مصاف وفيه اجمع المصاف هو العموم والاستغراق
 ودار استدلالنا بالظن لا يقر بعدم الصراحة في الاجتماع
 فقلت انما في الدليل على حجة ظاهر القرآن والاجماع المعبر
 واما حجة ظاهر فقيه فلا يدل عليها ليس مع هذه الكلام
 الحق في قوله والحق انه لو عدم هذه الظاهر لانه بعد
 قال هو قول علامنا نقل اقوال بعض علماء العلامة ثم طرح
 في الاستدلال بفعل المستتر الذي عرفت ضعفه وانشره الآباء
 من هذا الامر لصعيف ولو كان الاجتماع المعبر تالياً لكان

الظان يقول مع هذا الاجتماع ويتغير به الضم اليه ما ينطبق به
 لا ان يستدل بالفعل المستتر وشرع الاجتماع منه فمركب
 المقال ذلك بما قال صاحب الرسالة وافرقة فاعلم
 السبب البصري ولا تفرق ما يقع سمك بلا على يمينه
 من جميع الاغراض من كائنا كان يوم القدر من هذا الموضع
 قبل تقدير ان تقول ان اجواب عن سؤال ترك هذا الكتاب و
 صحيح بعض الروايات وقد بعضها باهم عبارة فقهها
 بعد ما ظهر كون البعض اجتمعا ويا واما ان كون الباقي شيئا
 خرج من اجتمعا والاجتماع شيئا لا يبين هذا العبد ان لم يقل
 طه بالان بعضهم يجتهدون في اخذ الاجتماع كما يظهر في قوله
 من تصانف العلامة طاب ثراه وهذه العبارة على التحقيق و
 يقولون الاجتماع ينقل بعضه من معتمدا عندهم وتقولون هذه
 المسئلة اجتمعا من غير ان يتصور ان ينسب اليه غير من يتبع
 كذا الاستدلال به يحصل العلم والظن يكون بعض الاجتماعات
 المنقولة اجتمعا وبعضه وان ينقل بعض الظن بالاول فلا
 سبب لكون استدل الشرح طاب ثراه بالفعل المستتر وانما
 الاجتماع منه فمركب الاستدلال والاشارة الذي ظهر من التحقيق
 طاب ثراه فقل احدهما او كلاهما غشا لما ظهر من العلامة ردة

فان لم يحصل الظن به لم يحصل الظن به خلاف هذا المثل في
 عباراتهم فاصد الظهور هذا المطلب خصوصا اذا لم يظهر
 الاستدلال والاشارة لم يظفر بالحق في بعض التصانيف
 جملت في الطلب في كما يظهر من مثل العبارات التي نقلتها
 من تصانف العلامة عظم وجلت فقهه قول من تقدم اظفلا
 يحصل بالاجماع الذي لا دونه بعده في هذا الامر بعد ظهور
 الاختلاف في كلامهم تقدم او عدم ظهور اماره الوجود في قوله
 بفتح طه في كنه البصرة وفي امور اخر تظهر لك بالمثل وقال الشيخ
 في الدرر وسكن صلوة الحق ركنين بدلهم الظاهر في الامام
 اذ انما وفي الغيبة يخرج الفقهاء مع الامم ويخرج عن الظاهر والاجماع
 مع البلوغ والعقل والوجود والحجة والذكورة والصحة العمر و
 المرض والاقامة والشيخوخة وعدم البعد بانه يخرج من جنس وعدم
 اشتغاله بجوارز ميت او مريض او حزين باطل او حق عجزه او
 خوف على نفسه طمنا او االه او مطرا او حبل سيده وقصروا
 وجبت عليهم العفقت بهم الا في المكلف والمرأة على الاصح
 وسبح الحضور على من بعد في جنس فاقصا او سلوتهما في منزله اذا
 جمعت الشرائط وبعد في جنس والاثنين الحضور والاسلام ط
 في الصحة لا في الحرب والعقل شرط فيها وتصح المنية وجعل

بجمع مع الامام واما انما يكون في زمان جهنورا الامام الذي له
 سلطة وحصول الجوب الذي هو وجوبه لا يلهى له حصة منها في
 هذا الزمان فليفت في غيره ولو كان كذلك فغير مستحق ان يكون له
 الحق في هذه العبارة لم يكن الحكم بطوره ولا لانهما على كونه فكيف
 يكون هذا الحكم لخص لعل هذه العبارة من غير اطلاق على غيره فلهذا
 لم يشع نسب الحق اليه من جهة يفتون وجهها في حيث ان هذه
 الا زمان كيف وشاع نسب هذا القول الى ان ادريس في الذي
 لم ينس عليه من تأخر عنه من علماء الرجال الا ان ادريس الذي
 في باب الصفات وذكرها محلو طابا لانه في شوع نسب القول بالحق
 اليه وترك نسبته الى شيخ عظيم المنزلة في رفع الشان الذي من قبله
 الطائفة وقدمهم كما ذكر القائل المذكور بعد لو كان هذا القول
 قوله العينة ايضا هذا من غير من يظهر بعين عقلة القائل من
 عدم ولا كلام ان لا يصح نسب على ما فهمه لانه عطفته من
 منشا عدم نسبة هذا القول اليه مع ان راسه عليه ولا عدم لانه
 كلامه واضح لا يحتاج الى التايد لانه او لم يشع نسبته الى الحسن بن
 الحسين اقل قد ظهر ان العلامة طاب ثراه قال في المستهاية
 وانض عنه هذا القول في كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واداب
 بسلامه وان ادريس نسب الى طاهر كلام السيد وروى بعضهم الى

ابن حمزة واما رجل العلامة في هذا القول لم ينسب اليه الذكر في هذا
 القول الى العلامة مع حاله ونسب الى سلامه وان ادريس
 نسب الى طاهر كلام السيد وروى بعضهم ان قوله في القائلين
 بالوجوب الى ان نسبوا الحق الى طاهر كلامه في قوله بل امر به بالنسبة
 الى العلامة الذين هم اصحاب هذا القول كيف يعظم ان قول
 مثل الشيخين بعض العلماء الكبار الذي نسب هذا القول الى
 طاهر وقل عقولهم كلامه في بعض المعصن انهم كشف عليهم حيث
 ساءوا لا فرق لم ينسب اليه ولا العلامة في ذلك المذهب
 في هذا القول الى ابن حمزة بل نسب الى السيد عتوان ان العبارة
 الى سلامه وان ادريس فعليه لعدم الاعتداد بقوله او ظهور
 الرجوع عن هذا الرأي وبما جعل ثبوت الاستمرار في هذا القول
 في غير سلامه وان ادريس عطف وان نسب لغيره كلام السيد
 ثراه فلا يصح نسبة نسب الكلام على تعريه وتكلم في المحار
 والقائلون بحججهم المتأخرين كمن عطف عبارات بعضهم و
 عبارات بعض العلماء المذكورين في بعض النسخ في غير المذكور
 العلماء الذين لم نقل عباراتهم الى طاهر في غير كثره لا يحتاج الى
 التخصيص وانما ان جماع الذراء في العلامة وروى المستفيظ لانه
 في نفسه على الابعاع المذكور وان ادريس طاب مع في نقله الى الامام

في جميع نواحي الدنيا من بلاد الهند وبلاد الصين
 اخرج من بلاد الهند الاندلس من قبله ولم يبق احد الا السلطان
 في كل عصر فكانت جماعته من جملة الاندلس من قبله ولم يبق احد الا السلطان
 الله كره والنهاية ذكر الامام قبل الشروع ولم يستدل به فلا يمكن
 الحكم بآراء الامام الذي لم يرد في المعصوم فيه ولا في تقدير
 اذ اورد في المعنى لا يمكن الحكم بعد ما اخرج هذا الامام الفاعل
 المستم الذي لا يدل عليه كلامه فلا وثوق بالامام الذي اورد
 العلامة طالب تراه في هذا المستند اما الامام الذي اورد
 الشيخ في اختلافه فهو في موضعين في ما فيها من صحة في كونه اجتهاد
 خيرا لم تعرفت عدم صلاحه كونه في هذا فلا وثوق بالامام الذي اورد
 الذي اورد في قبل من المعصوم في اجتهاده في الامام
 مثل هذا الامام ليس محمدا عليه وسع ذلك تحت اذ اورد في الاجتهاد
 بانه انما هو كالحجة الشريفة واما ما في من قول الشهيد في ان
 عمل الطائفة في عدم وجود العترة في سائر الامم فليس من حجة
 وهو الامام على خلافها في اجتهاد في نقل الامام اما الفاعل في
 غاية الظهور في عدم ثبوت الامام له واما ما في من كلام المحقق في
 في المعصية في ان هذا قوله هو قول عيسى بن علي مع عدم صراحة
 في الامام الذي هو محمدا لم يذكر في انصاف المستدلال بل ذكره في

الغالب

الذي اورد في ما فيها قوله في المعصية في الامام الذي اورد في المعصية
 في عدم دلالة حجة في هذا الاجتهاد فظهر ان ما يظن من دعوى الامام
 في كلامه من العلم والعظماء جميعهم الذين في الدنيا دعوى
 غيرهم مثل الشيخ عليه والشعيرين الذين في غيرهما جميعهم الذين
 ليس في الامام في هذا وعنده اعترف بعض الناس كون المعصية
 في الامام الذي اورد في المعصية في الامام والشعيرين جميعهم الذين
 لغاية فضلهم ونجرتهم وحيثما ظهر في دعوى الامام اقول لا كما
 في غاية فضلهم ونجرتهم وحيثما ظهر في دعوى الامام اقول لا كما
 اياتا في كونه من الائمة المعصومين صلوات الله عليهم جميعين
 لكن المستدلي في غير المعصوم وفي خصوص هذا المستدلي في
 السهو وسع وسع ذلك في كل مكان الشهيد في علم يدع
 الامام الذي اورد في المعصية في الامام في معصية في علم يدع
 الامام الذي اورد في المعصية في الامام في معصية في علم يدع
 كلامهم كون اجتهاد اجتهاد وان جردوا في العمل اجتهاد في
 اجتهاد الاجتهاد في غير المعصية في الامام في معصية في علم يدع
 الامام في علم يظهر الاجتهاد في اجتهاد واما كان الشيخ طالب تراه
 مع هذا المعصية في معصية السهو في الامام لم يذكر في المعصية
 جميعهم الذين في الامام في معصية في الامام في معصية في علم يدع

ذكرته في كل مكان في السؤال فان قلت اذا كان مدعى الاجماع
 كما هو المفروض يجب ان يكون نقله معتمدا لا يقتضيه عدم التمسك
 في الحكم بالاجماع لغير علم فكيف قلت بغيره من غير العلم
 الرواية المتقدمة من صاحب الكفاية والمقصود ان الذي نقل الحديث عنه
 بخلاف الاجماع فانه يورثه ونقل من كان يجهل بعلمه كوالكذب
 من نظري الاختلال الذي يطرق اليه انما يجهل بتمسك الاجماع الى
 الواسطة منه وعلم الاجماع يقتضي بحال عدمه لا يوجب الوثوق بما
 والاعتقاد في الكذب بالاجماع والمسا في غيره من العلم الذي
 خرج اصل الصلاح والديانة المحترمة عن قبح الكذب شيئا
 بحيث لا يبقى الوثوق بحسن سماع الاجماع اذ المسموع القران في ان
 هذا الاجماع ليس بهما ما بل قد يكون العطف والاحتياط الذي
 يشترط منه الاجماع اطرح العطف انما هو من العمل بالاجماع المعبره لا الكذب
 الصادر عن المعصوم لا يحتمل الكذب الكذب الطاري اذ هو من الرواية
 فاذا اعتبر الاحتياط لم يتم كما اورد طرق اصل الاحتياط بالادراك
 المتعقبة في علم الرجال بعد تمسك الكذب والسهو في النقل والعطف
 في فهم المعصوم وعدم التميز بين الروايات الواردة لبيان الحق
 الواردة بغير تقييد ليس بكثر العطف انما هي من الاحتياط في الاجماع
 وان كان طرق العطف والاحتياط استلزاما للمصلحة في الاجماع

مرارة الاجماع في الحديث يعرف ذكره فظهر ان كثره من الاحتياط
 واجتهاد من المجتهدين وتسميتها بالاحتياط لا تجعلها قوية وانما هو من
 نقل الاجماع لا يمكن احكام بحجتها ما لم تشهد القرينة بما صدقها فان
 لو كان ما ذكرته في امر الاجماع حقا لم يحصل الوثوق بقوله فيهم
 لمطرق السهو في النقل في جهتها ولقد قيل ان نقله من غير الاحتياط
 في جميع الامور التي تحتاج الى الاستدلال بالاجماع فقلت لا ارتباط
 لذكر النقل والروايات مطلقا بما نحن فيه لانا لا نثبت اليهم
 قبح الكذب بغيره غير السبب اليهم بل قد صدقنا ما ذكرناه من كون
 العطف والاحتياط وكون بعض الاجماع احتياطيا وبما يقتضيه
 الاثر في شهادته بالاحتياط والاحتياط في شهادته ما لم يظهر بالقرينة
 عدم كونه احتياطيا في النقل والرواية لئلا يترك لعدم بطرق
 الاحتياط ومنها واهمال السهو والادراك في هذا الاحتياط في زمان
 الاثر في العلم وعدم فهمه من الاحتياط في زمان ذلك الزمان
 وصحة الاحتياط في تعديل الشهادة بغيرية لا يستلزم القطع في الحق
 وبل قد استعمل ان يعمى احد عن شخص لا يطلب حكمه من شهادته
 عند الشك في ايقاظها انما هي ان احتياط الذي يدرجه المدعي في الاحتياط
 القاضي لا يستلزم شهادة المالك بل هو احتياط في ادعاء القاضي
 ان علم من الشهادة بالعلم فلا يمكن اثبات الكذب والعدالة في ما هي عليه

بين الاستعداد والاعمال جامع وتقبل الروايات التي لا يتوهم من حيث العلم
 في اثبات وجوب الحجته في زمانه في بيته ويدل
 على ذلك الآية وصحح الكتاب وطاهر ما اذا لا يقول لها ما انما
 الذين امنوا اذ انزلنا من السماء ماء فاسمعوا الى
 ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون والوجه الثاني
 ان نقل خبره اعد اتفاق المفسرين على ارادة الحجته اخطبها اوها
 من ذكر الله من حيث ارادة احداهما لم نقل ارادة طرفا و
 لم نقل عدم الفقهائين بها بل هما طبعين الى ذكره في الاستدلال
 على وجوبها عنده وهو السلطان او نانية وفي الآية اوضح
 النكية عنون في اسمه الآية الشريفة بالنداء وذكره في التفسير وغير
 بالامان المشعر كون العمل بما تقرر بهما حقيقة الاطلاق ونقل
 المراد بالسر هو الاسراع في التعجيل في حضوره من غير انما الحجته
 بحيث لا يفتوت عنده من سر آخر الصلاة ومعه منها التي هي الخليفة
 ووجه الامر بالسر ليس كون ان عمارة الناس حضورا جماعة بعد
 زمان من اولى الزمان وهو قوله في الحجته يقع اهل الزوال التقريبي
 حضورها على القول بتقديم خطبة على الزوال فانه اهل السعي على التفرغ
 لهذه المنقبة فلم يكن الامر في خلاف ظاهره ونهى عن التفتت في غيرها و
 البيع زمانية في النكية وحكم بحجته زمانية ما ذكره عنه كونه من جنس

لان اصل العلم يعلم ان ما عند الله الموكدة بمثل هذه النكية
 لا يفتقر الى ما عند الله بالامور الساطعة والفاضة وهذا ما كيد الله به
 من اخيرة الموضع التفضيل المتعارف الذي يعلم عند علم التوبة
 الصادقة وهو كون الامر من حيث واحد هما حسنات وكف
 يحل هذا الموضع مع ظهور الامر في الوجوب على تقدير عدم الظهور
 في مطلق الامر فبعد الامر للوجوب القرائن الله عليه فاذ ظهر
 الاشارة الى الوجوب فلفظ خبر في هذا الموضع مثل لفظ خبر في
 قوله تعالى فلما عند الله خبر من الله والنجاة وظان ان
 المعصية من ان هذا هو التجار حسا لكن ما عند الله زانية
 احسن لظهور عدم الحس في الله مطلقا وفي التجارة المعاصرة خطية
 والصلوة وترك رعايته رسول الله عليه وآله واقول ايضا
 من حيث الخطا المشافهة في القرآن واربادة محو حكمه في خطية
 فاما العلم بحجته في الامان والاشخاص الا انما احدهما التسلل
 كقول المتن انما في الشئ في العاقل في الخطاب وان خفى في كبر
 ولكن شيوخ الخطايات في عموم الاوقات والاشخاص عديم
 فلهذا التخصيص في الخطايات في هذا الخطاب خلافا لخطايات في
 الغير لعدم التخصيص في لم يدل لميل عليه وهما لا يميل كما
 سئل في ذلك والاشخاص في التخصيص بصلوة الامام او نائبه

تخصيص العام ببل لا يسيل والاعتقالات من جهة كمن اتفقوا
 تراويحهم كذا الله انما هي حقيقة او كمالهم حقيقة في صلوة المعصوم
 انما هي حقيقة الصلاة التي لا يلقى ذكره ثم معاني الاستدلال بالظن
 ومع ذلك يلزم خروج صلوة النائب عن حقيقة والى مثل حقيقة
 في صلوة المعصوم والنائب فهو العبد وحيثما روي في صلوة
 الامل لا يتحقق الاحمال في وجوب صلوة نائبه فيكون مستلزام
 بالاية في صلوة نائبه حقيقة حتى يفرض ان الملائكة لا يدل عليها قوله
 الا انما مثل ان في وجوب صلوة نائبه في صلوة المعصوم ان هذا
 القول لا يفيد شيئا لانهم يظهر من حيث الطهارة وستر العورة و
 الاستقبال في غير ما يخص صلوات المعصوم في الصلوة وظن ان هذا
 الكلام لا وقع له إطلاقا في الدليل اذ دل على وجوب صلوة الصبي
 كغيره في وجوبه في صلوة الصبي والقيده بالقيده والترتيب من
 الخارج والمراعاة ان الله هو الاذان الذي يتعارف منه زوال
 الشمس لا سيما في ان المراهق اضافة اليوم الى حقيقة كونه في الصلاة
 التي صلوة مخصوصة فاذ اخصص الله ان يكون من جهة حقيقة فاستلزام
 الله انهما لا لا صلوة كانت في هذا اليوم فخرجت حينئذ صلوة
 الصبي والعصر فيخرج العصر حيا ثم هو عدم الاذان في الصلاة
 يوم الجمعة وكل من تعذر عليه من بعض الاعذار اطلاق الشهادة في صلوة

الاعتراف بها وجب الاشكال ايضا في تقديره من خاص الوجوب بالعام
 او ناهية يقولون المراد بالنداء ان يكون حقيقة او اذ انما فاقولون
 تخصيصه بقول من في صلوة تخصيصه فان قالوا نقول المراد بالنداء
 هو النداء للصلوة المعصوم او ناهية قلنا هذا تخصيص لا يسيل وصل
 ذكر الله على رسول الله صلى الله عليه وآله في الآية فاستلزام الامل المذكور في
 الجواز ههنا لا شغلا قرينة فاستلزام الامل المذكور الموجودة هناك
 وعدم قرينة اخرى يفيد عدم الاختصاص وحمله على الاستسنة
 من الامة فقط ككل وحمله على الاستسنة منها ومن النائب العبد
 انما الظاهر من كلامه في طلب شي علق على شي فتم المعلق على المأمور
 به فالنداء للصلوة التي علق السعي اليه ذكر الله والسعي اليه ذكر الله
 معلومان للمؤمنين المخلصين فان كان الشيع في صدر النهار
 عند نزول الآية هو طلوع الشمس فالنداء للصلوة من يوم الجمعة متعين
 كما عرفت وان كان هو طلوع الصبح فالنداء لها معلوم للمؤمنين
 انه هو النداء الذي يكون عند زوال الشمس عند شتت وجوب حقيقة
 ونافذة وهذا القدر من تعيين النداء كما في كون الصلوة انفرادي
 لها حقيقة ليس هو للكلام بين المصنفين الثاني والمنافاة الثانية
 في هذه الاوقات مما لا يكون منها صلوة المعصوم فانما يكون
 كون الامم بعدد الامم بعدد من الغائب حتى الى سبق ذكره في الصلاة

او معلوم بقرينة الحال والامور كما جرت ولا سبق للصلاة
 في الآية والاصل عدم القرينة في المسئلة فانها فلا يصح الحكم
 لاحكام في هذا ولا في الصلوة بحيث يحتمل الظاهر انما يقول
 هذا الذكر الذي امر المؤمنين بالبر اليه عند النداء هل هو المصوم
 فقط او هو المصوم والنافع او احدا من المذكورة في
 اول تفسير الآية وانما مع ظهوره لظلاله لا اظهر ان يقول احد
 من الذين وعده الاول المقصود من النص اليه بل هو صلوة الجماعة
 الظاهرة او عسماها فلا يخير ان مثل الثاني في البطان وعنه
 الاول مع لعلها الذي اشرت اليه لزم عدم ندر ارج صلوة
 الناس في المقصود من الصلوة من قوله تعالى اذا نودي للصلاة
 وخرجوا الى ان ترحبوا وان كانت خارجة عن الصلوة المذكورة
 في الآية لئلا يثبت وجوبها بسببه ومع عدم ظهور قول احد بعينه
 فالظن هو الاحتمال الثالث فالظن من الآية هو الامر بالبر اليه
 او خطبة او اليها والما في حكم الواحد وهذا يحتمل لطلب
 السرايا مثلما كانت جمعة لظهور العموم في الجموع على تقدير
 ولو كانت الجمعة مثل الدمار في مثل اذارايت زيد اعطه
 ونيار الكفت مرة واحدة فلك انه لا يقول بياحد ولا اثنين
 ان يقول به ليعتق قرينة كفاية المرة في الدمار في كل حال

وظهر

ولم يظهر في الجملة لاحد لعل عدم قرينة المصومين هو قرينة العموم
 بعد ثبوت العموم يحتاج كل مرتبة من مراتب التخصيص الى دليل فاليه
 على الدليل مثل حبس الجماعة والعقد ووعده الامام والوصف
 يعني عدم جمعيتين في فرخ وعنه ما يدل عليه ليس معتبر بقول
 يشتمل ولا يدل عليه الدليل المعبر فلا يقول بربو الجماعة على
 التخصيص يحتاج الى دليل فان دل عليه هو المطاع لان ظاهر
 الآية لا يدل على الوجوب والاصح الذي هو العدة عندهم قد
 سمعت ما فيه ان يدرك بيا تانت والله تعالى والرواية الموهمة
 سيجي ث. انه تعالى وفضل الاجابة والوجوب عنها لا يلحق با
 رساله ولا يحتاج اليه لان العدة في هذا الباب هي الاخبار
 كثرتها ومراعاة بعضها اما الاجاب فمنها ما رواه محمد بن
 يعقوب في الشرح عنه عن ابي بصير ومحمد بن مسلم في الصحيحين
 فان لم يرد عن رجل فرض في كل سعة ايم من الصلوة
 منها صلوة واجبة على كل مسلم ان يشهد الامانة للمؤمنين و
 الملوك والوفاء للمراء والصبي وجباله لانه عدا ذكره في فرض
 وهو الدلالة على الوجوب الاصطلاحي اظهر من لفظ الوجوب فان
 صلوة الجماعة سائر الصلوات اليومية وعمم الا سبع والمسلم لفظ
 صحيح في العموم واستثنى من سقطت عنهم وذكرهم منهم غير المكلف

٢٠

شارة الى ان هذه الصلوة ليست بارشادها على غاية المباعدة
 في عرفه ان لم يكن في المكلف طمأنينة في فعلها ولم يذكر لها
 وجه التحريم في غير ذلك من البدل وقوله انما هي الصلوة
 وغاية البعد التي لا يتقرب اليها التحريم كقول من اراد الصلوة
 الظاهر في هذه الوجوه لا يجب عليها ان يشهد بحدوثها في المبالغة
 المذكورة في شهودها ولم يتحمل في المحنة وهذا العلم هو الذي
 لا الاستدلال كان وجوبها بعنوان التحريم فان قلت حمل التحريم
 على طمأنينة في الوجوب لكن نقول المقصود وجوبها مع الامام
 او ما ينفذه المبالغة حرمته في موضعها ولا يدل لها على ذلك
 مع احد جهات المطلقا وانما هي في قول من يثبت هذا التحريم
 في اعتبار العدة الزمنية والامام والعدد وغيرهما من شرائط المصلحة
 بين المشت والناحية فيقول من هذا المصوم او الناس في هذا
 الشرط المعقولة في وجوبها قلت في هذا العلم بالعبادة والغير
 يقتضيها الدليل المعبر في تقييده بالامس كالمسألة
 في حرمه في التقيد اعراض كلامه مع هذا المبالغة لا يتقيد لانه
 لم يتركه حينئذ جاريا في زمان التكلم بهذا الكلام الى هذا الزمان
 وتقطع عنه الى ظهور القام والمطهر في العلم بالشرع في احد
 زمانه للشرع وجوب محقق في هذه الآية ويستلزمها بل سماعه

لا يصح

او غير

او من سمع من هذا المصنف او غيره من هذا المصنف او من سمع من هذا المصنف
 عتباره في ذلك الزمان فان قال بعد بتر الطمأنينة كان
 لا يرد له انقطاع الدلالة لانه لا يمكن ان يكون مع صاحب الدلالة
 حجة في عقد من يخطب على محبة من قمت لعدم عدم المانع في هذه
 الزمان كما لا بد ان يكون من الشيعة الذين معه على فعله ان يامرهم بحسن
 امرهم به لا يبدلوا آية ومع هذا يلزم عدم اشتراط وجوب
 التحريم على الامام وهم يتكلمون بغير الاجماع فيه وهذه الدعوى
 وعمت الى ما يلايت بعد في كيف يمكن ذكر هذا الكلام في ايضا
 في علمهم في تقييده امر لا يجوز العقل وكما صرح ان احد انك
 كل اهل بدنه كذا ما عرفت في فرقته حتى يقتضي شخص احد
 لا يجوز احد يكون هذا الكلام قضى وان قالوا له وجوزوا كونه قبل
 خطاب ان قلت كل اهل بدنه يشهد عزمه ان لم يبق بعد
 الاستدلال الا ان كان في جوابه من هذا العلم انما هو صحيح ان لم
 يستثنى غيره ولما استثنى هذا العلم في العلم العام لا يجوز
 ويقتضي بعد في تعاليق كونه من اهل بدنه فلو كان هذا المصنف
 في الناس في عدم الاعراف التي قلنا ان شخص من هذا المصنف
 وهو من اهل البدن يكون في الغيبة مع اهل من شخص من هذا المصنف
 براهين في كيفية تقييده كلام الامام فان قلت قد علم

٢١

في موضع فاعلم ان سئل عن بعض احوال الذي في جماعة من بعض
 صاخرين كما في بعض النسخ ان رطل ودرهم كان هناك
 حدة وبعدها رطل ودرهم لا يوافق في القيمة العزلة الا في حرم حرام
 قلت مع تعاقبهم الامتاع بالرواية والقيمة التي لا يقبل العقل
 ذكرها في تلك الاحتمالات السخيفة التي لا يمكن ان يكون
 بعون دفع الاستدلال بالاجابة الزمارة على الظاهر لا وجه له
 انما تلك الاحتمالات فاق الاستدلال بالاجابة لا ترفع الشك
 من تدوين كتب الفقهاء وخطها في الفاضل المنة ما حاصلا
 يجوز ان يكون صلوة كسجدة الواجب حضور ما هي صلوة الامام او في
 المفارقة لساير الشرائط التي ليس فيها في حقه عدم الخط ما ذكره
 غير الاستصحاب اليقين وانما ذلك الاستدلال بهذه الرواية
 على كونه صلوة كسجدة مثل صلاة وجوه الامام او غيرها او غيرها
 انما من او غيرها او شرطية كسجدة او غيرها او غيرها
 لو ذكر بعد ذلك ما حاصلا من الاستدلال بهذه الرواية في
 الامام او اذ في كسجدة كسجدة الاستدلال بهذه الرواية على عدم
 وجوب السجدة العظمى والجمعة العظمى من طائفة صلواتها وقيل
 لم يستدل بهذه الرواية على كونه صلوة كسجدة من صلوات الامام او اذ
 فظهر من الرواية تدل عليه وقد رددت عدم الدلالة لغيرها لا غيرها

كاف لنا في التخصيص على السبيل وكلامهم ههنا في الغائب الى
 لا تحتاج الى التعليل لكن لما ظهر كونه شبهة لبعض الناطقين في
 صنف من رتبة صنف رتبة على انشئت اليه وهذا عذري في
 تعرض بعض الشبهات الذي لا يقع له عند المحققين في قول العلة زعم
 ان القائلين بالوجوب يستدلوا بحسن كون هذه الصلوة في هذه
 الرواية على جميع خصوصياتها وهذا هو محض الاستدلال بهذه
 الرواية على وجوبها غير ان شرايط الامام او نائبه ما عينه واما
 شرايط العدة والخطية وغيرها انما يستفاد من خبر اخر اذا
 لم يدل هذه الرواية على كيفية كسجدة لا يلزم ان لا يعلم كيفية صلوة
 اهل البيت الزمارة وجوبها لا يتم كيفية كسجدة وجوبها في
 هذه الرواية او استفيد من خبر اخر ولا اطن احد القول
 بحجية كيفية كسجدة كسجدة الوجوه او الحاج ودانته فاعلم ان
 وان كان استفاد من خبر اخر فكذا استفادنا فاقول
 اصدانها لما ظهر من هذه الرواية وجوب صلوة كسجدة المسلمين وجوب
 ليعمل في الصلوة على صلوة الامام او نائبه التوجوبها انما في
 بينا وبينكم واما وجوب حضور صلوة بقيمها العادل فليس كذلك
 لعدم دلالة هذه الرواية على قول كسجدة على كيفية كسجدة
 لا على سائر الرواية على عدمه بل مع اننا نذكرها في كل اسع

عدم اعتبارها بعد ما يتبين ان حث وتثني صلوة على من
 لكل واحد منها افراد فعل واحد من جنس الشئين هو القدر المشترك
 بين الطهر والحجوه وهو وجوب كل من وجب عليه النوع ولو نذر
 هذا الصلوة كونه من سائر الانواع في العموم وتبينها في قوله
 صلوة واحدة لا يرجع اليه الا النوع بل الى الافراد في بعض افراد
 النوع المذكور صلوة واجبة على كل مسلم ان يتيهه اول هذا
 الفرد هو صلوة الامام او نائبه وفيما لم يمسك برالنوع افراد الا
 الافراد الشخصية ليس بوجه حقيقة بالنسبة الى القدر المشترك كذا
 بل هي حقيقة تتحقق في جنس صلوة الامام ونوابه فقط كونهما
 افراد من جنس الشئين كونهما من جنس النوع مثل فردية الافراد
 النوعية من جنس الافراد وتبين كذلك وان ليس لها الصلوة كما
 ظهر وان جنس القدر المشترك بين الطهر والحجوه نوع واحد اجمع فيهما
 وجوبه لبدلته بعد زوال الشمس لم يجمع في غاية العبد لو قلنا
 لا يملك ان يلزم تقدير الافراد لا ينفق الى ذنوب احد الا
 بجنس البحث والاتفاق ونقول بل ينفق لغيره لا يصح في جنس
 من ينفق منها هذا النوع العربي لم لا فان انما يجلها من لطف
 وتبينها فلم يغير من غيرهما عندنا بل من هذا الولاية معنى
 كما فهمه وطرق الولاية تغيرا يظنون عدم الصلوة مع كونها

من لزم اعتبار عدم الصلوة بها بآخرة وتغير الرواية بالظن
 الصلوة بل معين يستلزم قدره لثبات الله تعالى وهذا النوع
 اقول بتغيره لان فهمان كان يطفئ فحجتها الذي انفرد به
 عليها بتغير المقصود وتبينها في قوله ان كان بالقرينة كما
 مقتضى اللغة والجملة وحوا هذه المعنى الى ان الناطق
 مع بعد عن الالزام ومع كون ادراكه ادراكا لا يمكن
 بعنوان الظهور والظن يخرج هذه الرواية مع كونها بالاعتقادات
 الجليلين في الصلوة وان لم يغيرها هذا المعنى فان لم يغيرها
 اللفظ شيئا او فهمه من هذا المقصود وعلى الناحية كفى
 الصلوة بها باجماع المالكين بل من الغاضبين من اصحاب
 اصحاب ابي حنيفة والاول لم يلب لا عنه عن مقصوده
 في قوله فلعله لا يقتضي رب حامل فنية ليس بغيره من انما
 حاد من حفظه ولا يحد ذلك من تلك الاعمال فخرج من
 الاضافات فان قلت ذلك لفظ الغرض من جنس صلوة ثم لا يوجب
 لا بجهة من كونه من جنس الصلوة اما اختلاف اجماع من ر الصلوات في
 كونه وجوبها بغيره وجوب ر الصلوات عين وانما ر الصلوات
 خصه العام الطاهر العيزر بعنوان التعقيب كون وجوبها بغيره بالنسبة
 الى العبد المخلص المسافر والينا في الاستثناء لعل الاستثناء

صلوة الامام على كافى الواجب ذكره وبكأنه الروايات الذين
 يدرجون فيهم بطون من هذا الحديث منهم من قدم ذكرهم قبل
 على عدم التمسك ان كان من عند الروايات المتقدمة ذكره
 والواجب الروايات من غير ما لم يثبت في المقصود من التمسك بها
 الى غير المقصود من فعل منصرف البعض وانه بعد معنى من مبطل
 ما لم يثبت في المقصود ولا لعقل لو كان امثال تلك الروايات
 قد وردت الاستدلال بالروايات لا تقع الا ان غير الاستدلال
 بها فامثال تلك الروايات ليست مقبولة في الاستدلال بالامام
 والروايات غير الاعتقالات البعيدة كافة كالحديث في مقابل
 البراهين بطون ان جعل الامام في العزم والتجديد اساره الى
 نقل لا وجه له في الامام في الحقيقة على ان يكون من شدة الظهور
 قوله اذا كانوا تحت فزاروه والعهود المذكورة في الحديث
 طردان العدا على من يفرقها وجميع كل احد الامم يستحق
 تجوز الترخي واما كذا الاستحباب على كيدات التي عرفتها وطلعت
 ومثل تلك كيدات المستحبات لا ترفع الروايات
 على وجوب العمل بها في السفر والحضر ورضة ذكر السنون ليس
 قد لما مع كونه محمولا على الاستحباب على المشهور ولو كانت
 مستندة على كونه التاكيد الذي استعمل عليه في الحديث في موضع

كثير

كثيرة تجوز امره غاية البعد كما يظهر بانه تأمل في ما ذكرته في
 تفرد الرواية ولا مناسبتين في كيد على الحقيقة وصلة الحقيقة ومع
 عدم التمسك في كيد والتاكيد لا نقول لم يثبت الروايات المستند
 على التاكيد السابق في غير ما لم يثبت في غيره على الاستحباب وهذا
 خارج عن قانون الاستدلال بالابواب فان قيل يجب كون
 الصارفة على العمل على الوجوب قوي قول لا تعرف له لانه
 بين قوة الصارفة ونظر ان عمدة صارفهم لا جامع الذي
 عرفه ضعف وتزيد بيان ان الله تعالى وما يبره روايات
 فلو لم توجد ان يظهر لك حاله ان الله تعالى ومع ظهور ضعف
 احتمال التخيير في قول او مناسب بالضرورة ونقول اذا امر احد
 عبده بامر الله امر الله امر الله الوجوب فاستمر بغيره وعباده
 فقال له المولى ما تشترى التخيير فقال له بامر الله فقال له انما
 امرتك بامر الله فقلت كنت ضا فلا عما امرتك فقال ايها
 المولى ما كنت ضا فلا عنه وخرج وجوبه من ان الامر لك الوجوب
 لما كان احرم العين والتخيير حلت على التخيير فيقال لم اذكر
 في امر اياك غير الله فممن من غير انك التخيير من لا امر فيقال
 حمل الامر على التخيير لا يخرج الى ذكر البديل يجوز للمؤمن ان يحل على
 التخيير ويعين البديل من عنده مناسبتين المذكورين في التخيير

جله ومثله في الخبر والحوط اية الارباب المذوق فان كان كلمات
 العبد المذوق حشنة من جهة الكلام كذلك الا فلا ولعل خطه ما
 ذكرته في هذه الرواية والرواية السابعة في حيل الشبهة
 الصغيفة التي ذكرها في اية تفصيل اية ومنها ما روي في الخبر
 عن زيادة في الصحيح الظاهر لعدم تغير السند في حيل الشبهة
 الذي روي في القصة بل يشاء ان يرفع ذلك كونه الا
 في برسم برسم روي الصدوق في الصحيح في زيادة
 في حيل الشبهة لم يلق في روي الله وفي الفقيه زيادة انما قيل في روي الله
 في الناس في حيل الشبهة اية الحجة فيها وكنش حيل منها صلوة واحدة
 فوضها السبعة جماعة في حيل الشبهة ووضعت في السبعة من الصغرة
 الكبر والمجوز في المسافر والعبد المراه والمريض في الاستسراح كان
 في راس فرحين وجمال لاله انه ذكر في روي الدال في الوجوب
 الاصل في حيل الشبهة موضع واحد في حيل الشبهة في الصلوات في العموم قال
 عند ذكر الحجة في خصوص في قارنها في الصلوات المستمرة وجوبها
 واكم وجوبها بالحكم بوضعتها على اية الاعداد خصوصاً في الصغرة
 والمجوز في حيل الشبهة ولم يذكر الحجة بدلالة شبهة اداة قد اشتركت
 بين الظاهر والحجة فيهما من رفعه في الصلوة الواحدة بقوله في
 الحجة وتصحح فوضها في جماعة ان كانت في غاية السخافة

هناك في ذلك الشبهة اختلاف في حيل الشبهة في الصلوات في حيل
 الوجوب في خصوص في حيل الشبهة في الرواية الا ويا لذكر الفرض في حيل
 انما هي من جهة ذلك في حيل الشبهة في الوجوب المذوق في حيل الشبهة في الرواية
 الا ويا لذكر الفرض المذوق في حيل الشبهة ان كان في حيل الشبهة في حيل
 في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 الا ويا لذكر الفرض المذوق في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 مع عدم ذكرها في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 البنية واخراج اية الاعداد في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 اية حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 المكلفين في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 المذكورة لدلالة الاستشهاد في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 عن حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 الرواية الا ويا لذكر الفرض المذوق في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 اية حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 الحجة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل
 في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل الشبهة في حيل

المشترك فيما لا يشارك اليه الا زمان كما عرفت فاذا ذكرته الوجوه
 ما ذكرته ايضا لا اشاع في بيان وجوب هذه الصلوة والتميم
 الدال على ان الغرض من بيانها كما عرفت في ذيل الرواية الاولى
 قال قلت انما يظهر من الرواية وجوب ثلثين صلوة على كل
 مكلف ما كلف بعض المكلفين حين ما كلف بعض
 او قل لا يؤيد هذا بالسلطان اذا خرج يوما وامر كل واحد
 من خواتمه بصلوات مختلفة فحضر احداهم كثرته لها غرضه ليعلم
 ان في المرسلات ان كل واحد من هؤلاء بصلوات مختلفة فلهذا
 سميت كذا اسم خلات فلهذا سميت ففعل فيما نحن فيه خلات
 والفتون التي امر بها التسعة وغير التسعة يكون احدى منها التسعة
 الظاهر فيه غير ما الحق ولا بعد في ذلك كيف لا يستبعد في
 المسائل المفروضة خلات كل احد من خدمات التي امر بها احد
 مع كل واحد من خدمات التي امر بها غيره واهما يستبعدون
 الاختلاف بين احد الصلوات التي امر بها جماعة وواحد من
 الصلوات التي امر بها آخرون فثبت في الرواية انه يجب على كل مكلف
 من ثلثين صلوة اي هذا العدد في جملة الصلوات
 بخلافها صلوة تجب على المكلفين في التسعة لا في وجوبها
 في التسعة كما في ثبوت الوجوب لانها تفعل كما لا يكون وجوبها

في غير

في غير التسعة مشروط بان يكون الامام او نائبه لا مطلقا فلا يتم
 انقطاع وجوب ما حكم بعدم وجوبه ولا بقا الفردان والذليل
 كذا التجب غير مطلقا العام بعنوان النيابة قلنا ان المتبادر
 خرج من ثلثين صلوة المذكورة هو تسعة وتسعون صلوة وبذلك يجب
 ان يخطئ بهن احدا لا يصرف الصلوات عن محل اللفظ على هذا الذي
 يفهم من غير هذه النسخة ان الاتفاق وما يبين مولد صراط
 لقائه لان افعال كذا كانت لا يباينها من حيث تباينها في الصلوات
 فيما نحن فيه بعزل فتاوى الاختلاف ان في الاربع والثلثين قوله
 وانه يجب كون الراعية السابقة تسعة او تسعة عشر لعدم الاتحاد
 اخذت بالمرجوح اياها نحو قوله صلى الله عليه وآله الاتحاد
 اخذت بما تجلينا في روايات الصلوات المذكورة في الرواية بعد
 خلافة ولقد اجتمعت اظهر من نسخي على غير اعيان التمسك
 اليها في اول الرسالة كون وجوب تسعة غير التسعة مشروط بان
 يكون الامام او نائبه ينفذ ما يلقى بسياق مع كونه سبيحا
 الرواية غير الاشاع كما عرفت قبل انما ذكرته في ذيل الرواية ايضا
 من غير خلاف لثبوت التي تجوز في دلالة هذه الرواية على عدم
 انفسال الرواية المستقرة في القراءة فيها بالجموع العمل فيها
 وفي الامام فيها فتاوى في قراءة الركعة الاولى قبل الركوع وفي

لو فرض صحة الفصح في هذا الخبر لا يبرهن الكل كما لا يخفى على المستبحر
 لما ظهر انما فصل التوبة انما هو الرواية بانفراج جرمها كان المتكلم
 لم يقدره بقوله وجرمها واحد فحليله قنوت واحد في الركعة الاولى
 قبل الركوع لعدم قول واحد به والظاهر ان لفظ الا في ههنا مطلق
 المتنازع وكان بدلا الثاني وفي التسمية التي بعدها انما هو الجواب
 تأييد للموجب لان قوله وجرمها واحد بعد قوله وعلى الامام
 فيها قنوتان نظرا في وقت صلوة وقت الزوال من يوم الجمعة الى
 قنوت واحد بها بعد القسم الاخر فزادى وللاول قنوتان و
 للثاني قنوت واحد ولو لم يجب الجمعة الى الامام المعصوم مما
 تأييد كالمناسبتين وفي صلوة غير الامام قنوت واحد
 او ما يفيد هذا لان بقا بصلوة المنقر بصلوة الامام قنوت واحد
 على غير المراد بالامام هو امام الجماعة في التسمية حيث زعمه افروداي
 المسألة في انما يجب ان لا يركع في صلاة المنقر في مقابل صلوة الامام
 اشارة الى صلوة صلاحية امام الجماعة لا ما في الجمعة وعدم اعتبار
 الامام فيها ومنها ما رواه الصدوق زعمه عن زرارة في الصحيح
 زرارة قلت اخبرني عن الجمعة قلت يجب في صلاة المسلمين
 ولا الجمعة لا قل من غير المسلمين امام الامام فاذا اجمع سبعة
 ولم يكن في الامام عظيمهم خطبهم الظاهر ان هذه الرواية خبر ثقة الرواية

السنة وان كان في لفظ وقاب زعمه نفع اليك انما رواه
 من ثقة فان كانت خبر ثقة الرواية السابقة فمردودا بقوله
 من غير الجمعة انما هو كلام واحد وجوب الجمعة واجب انما هو في
 غير العدة لغيره فيها فقامت وجوبها على سبعة وعدم نفعها
 باقل من خمسة ولما كان في عشرة قنوتهم ههنا واحد بعد من في الامام
 وقوله بعد واحد الامام ومن طهر كغيرهم ههنا هو الامام كما تقدم
 ظهر بقا وقا قنوت اخر عليه ههنا الامام الى بعض السبعة
 الدالة على عدم التعيين وتحقق الصلوة في المقعد غالبا ونفعها
 اجمع سبعة على ما سبق مع تنكير سبعة وتسمية الامام الى بعض السبعة
 الشك في صحة العموم وعدم تنكير المعصوم وقوله كون ههنا
 بعض السبعة سبعة للعدد لا الامام المعصوم خارج عن قانون
 السان هو كان المراد بالامام المعصوم كما ترجمه الفصل التوبة
 من ظهور بطلان المكان المناسب لمزيد قول الامام فاذا اجمع السبعة
 ولم يكن في الامام عظيمهم خطبهم ليكون الامام ههنا الامام السبعة الذين
 امام الامام وغيرهم رجحا اليه وكون هذه الرواية خبر ثقة الرواية
 السابقة واثبتت السابقة فثبتت الشك في الركعة الاولى
 الظاهر في الرواية في خصوص الحكم او ظهر انما هو في هذا خصوص
 اثبتت انما خطبهم الظاهر في الركعة الاولى في خصوص الحكم في غير هذه

51

065

الخطيب مع حاله لانه انما يظهر الرواية فاما انما يقع ذلك في
 يوم كذا والممكن من الخطيب واثبت ان كان المقتضى قاطعاً في
 وجوب الخطيب في المعصوم او ما يثبت في غاية السوء خصوصاً بالنسبة
 الى اصل القول والعراض بدلالة الرواية على كون الحقيقة بالنسبة
 الى الخطيب منوطاً باليقول بالعلمون بوجوب الحقيقة منقطعاً
 ذكر في الرواية انما قد وبان عدم القول به يمكن ان يكون معصوماً
 منهم في خصوص هذا الموضع وجوب الحقيقة فان كان غرض المتعرض
 الزامهم فالتعجب من شرط الحقيقة بوجوب الخطيب فهو غرض ضعف
 وان كان مقصوده لزوم القول بعدم اللائحة لاسباب على القول
 بالوجوب بالازم التخصيص الذي لم يقل به احد فهو لا يطل
 لعدم حصول العلم لما لا بد من قول المعصوم من العلمين بعدم اللائحة
 في تقدير الوجوب فان والى ليس قوي عدم اللائحة فيجب ان
 في هذه الرواية والرواية السابقة في ذكر في قول الرواية
 السابقة ان لم يرد عليه فلا يجد في القول باللائحة قال في
 جملة جملة خبره لانه في الوجوب في تقدير تسليم عدم دلالة
 الحقيقة بخبره في الوجوب في نفسها لا يفرق لانه لم يستدل بحال
 الخبر في معنى الامر الذي في الوجوب في بانها ليست في الامر
 باللائحة المستندة الى الحقيقة بخبره ليس في وجوب بل في استدل لانه هذا

الحق

فيكون معلوم من مجموع مقتضى قيسين كالتعظيم قاطعاً للمركب وبعده
 ذكر في بيان الرواية السابقة لا يحتاج الى تفصيل اذ لا بد من وجوب
 الغافل التبرئة من الاستدلال بهذين الخبرين في الوجوب في القول
 ختاه فلا بد من الروايتين ومنها ما رواه رحمه الله عن ابي
 محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر ع قال من ترك الحقيقة في حق الله
 طبع الله عليه قلبه وهذا لا بد من الطبع في الله اية غاية الشبهة
 لان الطبع الذي يكون بعد تمام القناعة في الله اية غاية العبث
 ونقطتها وانقطعت من الكلمات الدالة على العلم في تخصيصها
 بغير تركها مع المعصوم الذي لا سلطة او معناه في تخصيص غير قرينة
 ومع ذلك هذه التخصيص الذي هو تخصيص كجهد تحقيق من ذلك العلم
 بهذا الكلام اية الان ولا يمكن تحقيقها فيها اية ظهور في المنطق
 في غاية السوء في نفسه ومع ذلك يخرج هذا الكلام الذي قيل عليه
 بهذه المسألة من الاستدلال كما ذكر في خبره وجملة القول بالامام
 او ما يثبت في معصومه في غاية الضعف كما عرفت في شرح
 الرواية السابقة والتخصيص بصلوة احدى ما قد عرفت ضعفه لكن بما
 في التخصيص على ما رواه البرقي في كتابه من بسط الظاهر الصحيح عن
 ابيه عن ابي القاسم قال من ترك الحقيقة في حق الله طبع الله عليه قلبه
 في حق الله طبع الله عليه قلبه في حق الله طبع الله عليه قلبه

٥٤

من هذا لا ينافي ولا يفتقر الى مع عدم ارساله الى تخصيص لفظ الام
 بالمعصوم عن تأسيس الامام كما قد لفظت على غير الامام فانه قد يفتقر
 واما ما قد قيل على كونه مراد من لفظ الامام على لفظ ان الامام في
 هذه الرواية هو الامام كما قد ذكر في الحديث من حيث هو الامام
 في الحقيقة وكيف يلقى هذا التمسك بالدعوى المدعى عليه مقتضاها وجوب
 يجب عند ظهور القامع من بيان عدم تسليم هذه الرواية وما لها ولو
 خرج عدم ظهور الامام في الامم كما قد في التمسك بهذا المقام لكان
 عدم من التمسك بالثبوت في الامم كما قد لان التمسك بالثبوت حكم
 المعصوم في كل جهة مع عدم قضاها في تخصيص الامام بالذات
 لا يفي لعل التمسك بها على متواليات مع المعصوم في الحكم المتناهي
 لا التمسك بها مع التمسك ان كانت واجبة مع التمسك بالثبوت
 كما قد في التمسك بالثبوت متواليات متناهيات انما هي كونه
 كما قيل عليه قوله ترك ترك في الفقه ولفظ ان الحقيقة مع التمسك
 فبذلك لا يحصل من حيث اقامة المعصوم على هذا الحكم والتمسك
 قد استترك صلوحة الحقيقة التي هي المعصوم من التمسك بالثبوت
 في سبب التناقض في بعض مراتب الشبهة فان الفاضل التوفيق في جواب
 رواية ابو بصير محمد بن مسلم المذكورة واجاب عن الرواية التي ذكرها
 او لا يفسد ما مرار العينة واما ما فيها من لا دلالة لها على الجواب

المر

العينة في هذا الدم يميل الى كونها بمثابة التمسك بالثبوت فان
 المدعى عليه ترك العبادات الواجبة لو كانت مندوبة الماسل
 مندوبة الاختيار مما ينبغي على التمسك والاستصحاب بشرع وهو محرم
 ولذا وقع التمسك في ترك الامور المندوبة بالاجماع في مواضع لا
 حتى يكسرها يقع الدم على ترك المستحب غير تعييد التمسك بالثبوت
 كما في قوله عليه السلام في تركه لفرقة فرقة الله تعالى من نار ومن
 منع كسب الاجابة عليه لانه ان كان عليه ويحكي وينبغي كسب
 ترك المندوب بغيره عند فانه محرم بعد تسليم الدلالة في الوجوب
 غاية وجوب الحقيقة التي لم ترك جميعها مع التمسك بالثبوت المدعى اعلم
 من ذلك قال في التمسك بلامه واما وجوب الاجابة الاول الدلالة الى
 من حيث هو الامام اذ انما في الحقيقة بغيره وقد عرفت ضعف قوله
 عليه السلام على قوله عليه السلام بالتمسك بالثبوت مع التمسك بالثبوت
 والتمسك بالثبوت يدل على التقديرين على حدة هذا التمسك وعلى
 كسب ثبوتها ولا قال بحرمته هذا التمسك ووجود ترك جميعها
 او واحدة فخرج ترك التمسك بغيره كواحدة وخصها بالثبوت
 بالذات كما هو بغير اختصاصها بهذا المراتبة من الشبهة لا بالكون كما
 ذكره مجلس مثل هذا التمسك يدعي ترك المندوب لا وجه له في قول
 ذكر في بيان حكم الجواب والفرق في قواستباب التمسك بالثبوت

ونسب اليها كذا مثل الطبع الذي يمتنع ان يكون له الكفاية ولم
 يخرج منها الوجوب في تلك المكان اذ عوينا ان الوجوب لا يمتنع في
 لفظه ليعتبر في نفسه من الوجوب في نفسه فلهذا لا يمتنع
 فيما يلفظ فيتم الوجوب في السبيل لا في الامور المذكورة على مثل
 ولا في الدال على الوجوب في غيره واما هذه الكلمات فادع
 قانون الاضاف وادع التولية والخوف على السؤال فيخصيص عموم
 من يخصهم التهاون والاستخفاف بالبرهان لا وجه له وفي قوله
 بل كذا يقع الدم على القول والرواية ان هذه الرواية تدل على ان
 احدهما مرجحان الفرق واستحقاق الثواب به وانها حرة في ذلك
 واستحقاق العقاب بسببه والاول لما كان مذكورا في عموم ما يلي
 على حصول الثواب في فعل ما يقع ثوابه بكونه لا يستحق به الثواب
 لا يخرج من رتبة معتبرة والرواية المتقدمة على ما يلاحظ بانها
 لا يكون سببا لتأسيس حكم فاعمل بالثانية والرواية التي تلا منا
 فيها صحة معتبرة فلانما سبق بين الروايتين واليهما لم يلاحظ
 من الرواية التي تلا منا فيها اذ يفرق بين الرواية التي تقتضي بها ثوابه
 لا يصح حكم تترتبها على ترك المسعى لو فرض ان كان ترك المسعى لا ينافي
 استتمت عليها الرواية التي تقتضي بها على ترك المسعى واليهما لم يلاحظ
 الرواية التي تلا منا فيها وعندها ما استعمل في ذم ترك المسعى لا يستحق

تخلفا على الوجوب مع كون ذم تركه قربة واضحه في الدلالة على
 الوجوب فان قلت لعمدة الصارف من جعلها على الوجوب قلت
 فان عرفت ذلك لا يروى ان كلا مناهما على مطلوبنا ومن قوله الصافي
 تحريم مطلوبنا لانه كان القربة على وجه يصح بها صرف الرواية
 مقتضاها ونقول بل لم يحصل الخوف فيك الطبع في تركه فثبت مع
 متواليات واما ما نحن عليه من كمال الاضافات في كل الاضاف
 انما هي في كل تلك الاضافات من تركه استعمل في مثل هذه المسائل
 من غير صواب ان تترك اليها في اول الرسالة ولا انما يحصل في الاضاف
 لذكر المومنين الذين ادعوا التحية المذكورة وربما يؤيد احتمال
 الاستحباب ما نقل عن المحقق من ان قال في فضيلة الطهارة الجاهل مع
 عند فخره لا المحبة وعلله ولا بما ثبت من فضيلة الصلوة في
 الجاهل مع ذمها ما روي في محله من ان تركه تركه تركه تركه
 من الطهارة على فخره من كلام المحقق في المراد بالتحية في طهارة
 والمراد تركها تركه فانه طهارة المحبة في المسجد جامع والركن لكلام
 عنده احتمال انما اوصاف الطهارة لا يمكن الاستدلال بالرواية
 المذكورة صحيحة فوط كذا فانه الطهارة الجاهل مع تركه تركه تركه
 في تركه الاستحباب قول بعد ظهور سخافة احتمال الاستحباب في ذكره
 لا يحصل له قوة بعد التحقيق غيره به يحصل قوة شبهة عدم وجهه

وتصوره على ذلك ترك التبريد الدال على كونه فلفته في ذلك الزمان
 مع عدم تحقق المصداق على الرغم من ان قلت تركه على العكس عن
 سئل على الملك بعد وفاته بغيره انما ايدى جعفر على نيل هذا التبريد
 بل الظاهر التبريد البالغ وغيره ما عساه بالفرقة ولو كان ظاهرا
 في الوجوب العيني لكن عدم التبريد في الدلالة على عدم الوجوب الظاهر
 مرفوض الاول الظاهر عما لا يخرج الا ظهوره في تقديره في الاول الظاهر
 ووجوبه على مقتضى ما يمكن رجاءه ان يكون على الملك ما ذكره في هذا
 الكلام او هو من جملة مع عدمه فتمثل ان يكون المقام بيان وجوبه
 او وجوبه بتجريد عدمه بعد استعمال الفرض في الواجب بخبر
 خصوصا عند سبق الوجوب العيني قلت تركه على الملك في غير هذه
 شيئا ياسب هذا التبريد بعد سواه قيل الوجوب عساه اما لا وكان
 الاول بعد فانه ان تركه لم يكن بالمتباعد عنها وان لم يكن له
 كونه عدمه كان اقامة التبريد على التبريد له بسببها رغم سقوطها
 في كمال الثاني بوجه التفتيش وعدم الاكتفاء بالزعم التبريد
 ما قد يصح الاعتناء به وسئل قد ايسر بعد ان على الملك وجوبه
 من ان يوضح التبريد الزائد والتبريد بالان لم كان لا يخرج فظهر له
 على التبريد سبيلها ان عدم الوجوب بغيره بالظاهرة المذكورة
 فلا يجوز حرف الفرض على ظاهره بعد التبريد وكونه على الملك خصوصا

بوجوبه ان يجب هذا اذا نال من غير ما جزم في صلواته كانت الروايات
 العامة في ذلك ما لم يدرج فيها كونه في الروايات العامة التي لا
 خلاف في ربح فيها شبهة هذه الرواية الى السابقين مع هذا الامر
 اكثر الناس من كفاية الاذن في الوجوب ان لم يكن الاذن سلطانا
 بل بما اوجز بعضهم الاتفاق لكن قول بعضهم بان كان كونه في الاذن
 علم يمنع من ان ينعى عدم ثبوت الجماع بعد تسليم كون الفرض في
 الوجوب الظاهر لا يحجب دعاه مقتضاها ان يكون على الملك ما ذكره فانها
 الكلام في التبريد انما هو ترك ما في الفرض قبله الفرض عند الضرورة
 وان كانت اوجه لكل المتبادر من الفرض كونه في الفرض خصوصا
 لا كونهما وجهه بامتناع الفرض كايضا المتتابع في غير الوجوب
 التبريد الفرض مع عدم ذكر البديل في غاية السعة وحق الوجوب
 لا ينعى السعة فظهر لزم الوجوب بدلالة هذه الرواية على الوجوب
 التبريد في وجوبه على ما يقتضيه ما يظهر منها والقول في هذا خصوص
 الاذن بوجوب الملك وكون صلواته عظيما او كون صلواته رتبة
 الى امر على الملك واتباعه بالحققة بما عليه الملك في غاية السعة
 ولا ينعى في دفع دلائل الروايات على الوجوب قبل الاذن كما اكد
 اليه وما يؤيد ارادة الاستصحاب ما رواه الشيخ في هذه
 قال حسن ابو عبد الله على صلواته تحققت لم يرد ان شبه

فقد تقرر عليك فقال انما عرفت عدم وجه التاخير في تركه
 الملك المذكور في رواية عدم رد اذ لو كان له اوقافها الوجوه
 منها واقفا مما لا يحتاج اليه حتى يصلو الى جهة الطاعة في تركه وربما
 في الظاهر لفظ الحق في الاستحباب في نفسه ولهذا ذكر هذه الرواية
 بعض العلماء الكلام لا يستحب ترك المستحب عن امرك
 واداه ليس بعد الفعل بانه وان فهم الاستحباب في تركه
 فحصل من الظاهر ان تركها لا يشترك فيها على بعض مراتب المشقة
 فمن الصادق عارضا على قامة الحق في تركها على قامة
 وان شئت على المشقة او تركها له على المشقة العارضا على
 عدم الوجوب في تركها بعد ترك رد اذ التبع لوجوب القول لا
 يظهر من هذه الرواية عدم فهم رد اذ عارضا على الوجوب
 وعدم اقامته لوجوبه في موضع كمالها فيه وحسنه صلواته
 في تركها في الكوفة وحسنه عليها انما كان ما ظهر عليه ما يسمع
 ضارضا روايا عن ابي جعفر ع منكم الحق في تركه بل عدم بوجه
 طرق عبد الملك او بقاء نوع التهمة له بعد بوجه عنه فلا يخرج عدم
 الاستحباب الى الحق ما فرغ عبد الظاهر من الحق في الحق في الحق
 هو طلب امر مع تأكيد لا الطلب انما لا غنى في تركها في الاحكام
 ولفظ حتى لا يدل على بوجه تأكيد الا من تقرر ان قامة الصادق

حجة

الحق مع ظهور قوة المانع بسببه اليه فلهذا اقام لغرض عليك
 فاشارة الى قوة المانع بسببه لرد اذ عارضا بالمال لقامة
 الحق عند عدم قوة المانع لفظ حشمتها مما رنا
 يتجلى في الوجوب في الاستحباب في فهم صاحب الرسالة القارة
 التي اشرت اليها في هذه الرسالة دلالة عدم العمل بها في تمام في هذه
 الرواية وعدم العمل بها في عدم اخراج عبد الملك عن المحذور في
 الرواية انما تقرر على الاستحباب في فهم ضعيف لا مكان استناد
 ترك عبد الملك الى السبب كما اشرت اليه في رواية عدم العمل
 الترك في موضع مكان الاقامة في العلم من طرفة رسول الله عليه
 عليه واداه بسببه الظاهر من عليهم السلام العاطف والفظاط فقط من
 انحر من المذهب هو الوجوب فلا تغرر فيجب صاحب الرسالة القارة
 والعاطف التوبة من الاستدلال بالرواية في الوجوب الظن
 بزيادة ترك ما عارض عبد الملك بسبب تركه اياه مع مكان فعله
 او على الملك ولو فرض عدم وجوبها لعميل في التجوز ما من
 الغضلة عن مرتبتها وحمل هذه الرواية على ترك رد اذ على المشقة
 خلاف ظاهر لفظ عدم لان مراد رد اذ من قوله بعد عليك الاتمام
 بايد عارضا في صلواته المحقة ولا دخل للصلوة مع الحق في هذا
 المقام فالظاهر قوله عارضا عند عدم مراد اذ اقامته في حق

٢٠

في الكلام المنقول لا توجب الاستحباب لانه لا يبيده وان قيل اجاب بانه
 قول محمداً اذا كان امام عادل القول بالوجوب باذنه فليس بعدا
 يستدل به الوجوب بآراء الخلفاء عن غير زينة في الصحيح اية
 عليه السلام قال اذا كانوا سبعة لم يحق فليصلوا في جماعة وليس
 البراءة العامة وليست كما هي قوس او عصا لم تفتحه بين الخطيئة
 ونحوها فمادة وقعت في الركعة الاولى منها قبل الركوع الظاهر
 لغير الجمع في فصول المسلمين او القوم او ما يفيد معناه وما يورثه
 مؤلفه فضل من غير الملك عدم ذكر المرح مع ارادة ما ذكره ليس
 بعيدا سيما انه الى الامان والارادة الى جماعة يكون فيها
 السلطان وانما يتحقق في غاية العبد لا امر فانه اجماعا
 كما نواستبعد مع عدم ذكر البدل في دليل ظاهر في تعيينها لكن
 الاستدلال بهذه الروايات الوجوب ليس كذلك لانها لا توجب
 الوجوب بل ليتوكل على قوس او عصا نعم يدل على عدم تحرر الوجوب
 باذنه وهذا مطلق الصواب اما الاستدلال بها في خصوص الاستحباب
 الذي هو الوجوب تحصيله لا يمكن لانه مطلق الرجال الى الوجوب
 والاستحباب في اعادة الوجوب من قوله فليصلوا بدون ذكر البدل و
 بالامر لم يوجب في البراءة العامة الاستحباب بل ليس بعد الشروع الا
 بغيره فوجبات الامر احتيايا والامر من المستحق في الاداء المعاصرة

لوجباته بالجملة لا يمكن الاستدلال بهذه الروايات في خصوص الوجوب
 الاستحباب للفصل الثالث فيما يتعلق بعدم الوجوب في السفر
 بحجته او بالتحريم لكل واحد منهما لبيان الاول والاجماع وانما في
 الاجماع اما الاجماع على التحريم فتعمل العلامة في المنسوبة بشرط الحقيقة
 الامام لم يدل اية المعصوم عندنا او اذنه انما يستلزم الامام الوفاة
 منه وبه علمنا اجمع لان عبارة منعه في اتفاق العلماء انما هي
 كما شئت غير قول المعصوم لنفسه تنقح جميع العلماء على امره اطل وقول
 محمد بن الحنفية لا خلاف بين الصحابة ان من شرط الحقيقة الامام
 او من قبله الامام للصورة وانما الظاهر اربع علامات في التمييز بين
 من يخرج منه ومن لا يخرج من غير الاربع بحيث لا يسل فلا يخرج للعلوم
 بالخطيئة واجبار الامام لا تزل لا وجوب على ولا عمل لا يرد الخلف
 بين الاحكام في ان شرط الحقيقة اجماع الامام او من قبله وقد عرفت
 ان اتفاقهم كما شئت عن قول المعصوم ويؤيد قولها قول السيد الطباطبائي
 في نقل عنه في الفقه المالك حيث قال والاجماع ان لا يصلي الجمعة
 الا بسلطان وامام الزمان لانها اذ هيست مع هذه الوجوه تعقدت
 وجازت باجماع واذا لم يكن فيها اذن السلطان لم تقطع عن حجتها
 واذا لم يكن فيها اذن السلطان لم تقطع عن حجتها
 ولا يوجبها ولا يوجبها في غير ذلك من غير حجتها
 ولا يوجبها في غير ذلك من غير حجتها

انهم فانه يحصل اليقين من ان هذه الرواية لا يمكن ان يكون
 بياناً عن تلك الرواية بل انما هي نقل عن غيره من الروايات
 الا انها في هذا الموضع قد خرجت عن سلك الرواية بل قد خرجت
 حقيقة عن مذهبها في غير هذا الموضع فانما هي سبقة في كل
 والحق في اقل من الامم وقاينة في جميعها حتى وان كان
 في غير واحد من الامم ورواها الشيخ في غير ما كان في
 سهل لا يتغير المقصود وطالبه لا يفرق بين الرواية بل في اعتبار
 الامم في السلطة في الحقيقة لظهور كون الامم في هذه الرواية كذلك
 بالقرينة الوافقة في نظر لان الاستدلال بهذه الرواية في حق
 لا يخفى له لان الوجوب في اقل من اثبات لا يترك بل في الوجوب
 العيني في غاية ما يتوهم من هذه الرواية بشرط الوجوب الذي فيهم
 اطلاقاً بالمعصوم انما استلزم اعتبارها فيها لا يلحق التوهم بهذه
 الرواية وانما لو قلنا باعتبار المعصوم في وجوبها بهذه الرواية
 يترتب اعتبارها في اقل من اقل من السبقة باسناد واحد
 ولم يعمل به احد ولا يمكن ان يقول به القائلان قد ثبت اعتبار
 السبقة ووجوبها كما هو ظاهر الرواية بل لم يعمل به احد في كل القول
 بهذه الظاهر في الرواية في غير هذا الموضع يقتضيه الدليل والادل
 قائم في السنة لظهور عدم الاحتجاج الى العلم بل لا انظر في هذا

ولا يجوز ان يحدما هو ذكره كونه لا يدل على عدم اعتبار
 حضور الامم في حذف الدليل من ظاهره فيما وجب الدليل لا وجب
 صرفه من ظاهره فيما لا يدل على عدم اعتبار السبقة الباقية في الرواية
 تنجية العدة المعتمدة في وجوبها ولكن اعتبارها في السلطة
 فلذلك ما منعنا من بيان العدة والاشارة الى اعتبار السلطة
 فان حصل كل السبقة الشارة الى العدة سبقي ذكرهم في الرفع المنفعة
 فكيف يمكن ان يقال في هذا الرواية انما هو اعتبار عددتهم
 الحقيقة مع ظهورها في قوله بحجبة الحقيقة على سبقة فخر المولى ولا
 حجة على اقل منهم في افادة هذا المعنى فذكر التهمة مستدركه
 فيما يليق من حيث الاستدراك الى كلامه عما جاز في
 ذلك قلت في ما ذكرته من صحة هذه الرواية بحجبة القيمة
 عند حضور خصوص الامم المعصومين في هذه الرواية في غير الرواية
 ولا يخرج غايته البعد وعدم قبول سبقة مستقيمة اذ في هذه السبقة
 من الرواية والادلة في عدم اعتبارها في حضور غير الامم
 في غير الرواية في غير هذا الموضع في كل سبقة في غير مخرج صلوة
 النائب غير الوجوب في القول بكون الامم في المصنفين او ما فيه
 الذي لا يراه بدلالة السنة الباقية على السلطة او الامارة لكون الغالب
 في اثبات الامارة وفروج الافراد النادرة لا يقتضيه اذ ثبت

ليس لغيره الاستدراك انما يلزم ان كان المقدم من الرواية
 محض العدم او كونه من شدة الى ان لم يستدركه العدد بان يستدل
 حق الامم المعصوم الذين سقا دناة العادة في هذه السنة فلهذا اعتبرنا
 العدد في المحقة التي هي محقة من جهة انما كان في موضع تقديرها هو
 ليس على غيره فيه بخلاف عليه رودة اذ جاز ان يفتقد من جهة انما
 ليس على غيره لا يفتقد من جهة انما كان في الامم لا يمكن
 اقرب مما ذكره ليس العدم ليس قول المفيدة في الاشرف
 في محقة المحقة باب عدم جميع في المحقة وعدم جميع في محقة
 عدل الامم اول في المستوعب والمقوي لا فائدة المحقة في
 صفة العباد ب عدم جميع في العبد ب عدم جميع في محقة
 الامم و فائدة المحقة والمدم على عليه اول في المقوي لا فائدة
 المحقة است في اياما ذكره في المحقة الاستدلال بهذه الرواية
 المحقة او عدم الوجوب لا وجه له في العباد منع لانه لا اجابا للمحقة
 سابقا على وجوب المحقة الاستدلال بهذه الرواية على وجهها او
 عدم وجوبها عينا ولعمري ان العالم باني اقا حير في جواب
 من قال بغير التفتيش والاستدلال في هذه الرواية على محقة
 كيف يمكن الاستدلال بهذه الرواية الحق لله على شئ ومنها ما ورد
 في الحقيقة كما ذكره في كلام على الحسين عليه السلام في غاية الموضوع

الى السند المنقول في اولها لا يفتقر حكم كونها من جهة في غاية المحقة
 العبد اللهم من هذا المقام مطلقا بك وجهها بك موضوعا لك
 في الدرر في هذا التي اختصاصهم بها قد ابرزوا وجه الدلالة
 ان الدائم في خلفا بك في اختصاصهم بمقام المحقة و اقامه المحقة
 بالاثبات والافتقار عدم دخل غير الدائم في اختصاصهم بها كما
 ايفاء مع قول الفاعل عدم رادة القول والاعتراف لم يفتقد من جهة
 الفاعل في الدائم في اختصاصهم بها بعد الاعتراف
 التفتيش في غاية الظهور في كون المراد وكل ما عنيها هو العلم بغيرهم
 فادراك ان هذا المقام يخصها بالاثبات وكيف يمكن القول بوجوب
 اقامتها مع كل عاقل كخطيب ومع كل فاعل في اقامتها بوجوب
 الاختصاص وعين مع احد القولين وفيه نظر اما اولها فياخص
 بوجوبها مع التفتيش بالاتفاق بينها وبينهم هو منافي لظن الاختصاص
 واما ثانيا فياخص بوجوبها العبد على قول من يفتقر على التفتيش
 بوجه المحقة واما ثانيا فياخص بوجوبها رادة الاختصاص بغير موضع
 حضورهم كما ذكرته في على الرواية بك بقية ليس لفظ هذا
 هنا الى المقام المعبر الذي في التفتيش من امره انما هو الطغيان
 وهذا لا يفتقد من جهة اقرب من جعل لفظ هذا ان رة الى طبيعة
 تمام المحقة العبد واذ لو حفظ عدم الاحتجاج الى التكلف بسبب

من صلواته على من لم يصل مع الامام المازني المعصوم في صلاة الجمعة والارادة
 ان يقولوا بجماعة واحدة فليست صلاته بجماعة واحدة بل هي جماعة
 الامام هو والاقارب معه والاولى كعثمان والثاني اربع و
 التثنية في صلاة الجمعة من صلواته على من لم يصل مع الامام
 ركعتين هو المصطفى وقيل ان لا يركع الا ايام من المعصومين في مقام
 الجماعة وايضا ارادة التعميم المذكور في قوله من صلواته في صلاة
 السجدة في قوله لا يصح كونها قرينة لانه التعميم في كل صلاة
 وحده في مقابل قوله مع الامام قوله في صلاة الجمعة ايام الجماعة
 من لفظ الامام في التعميم يدل على ان كل صلاة مع الامام كغيرها من الروايات
 والآثار الوجوبية بخلاف قوله وان صلواته في صلاة الجمعة ايام
 ركعتين وان كان الامام جماعة فالحال كما هو في المتعارفين في ذلك الا ان
 فاشادنا على ذلك في قوله وان صلواته بجماعة واحدة وان صلواته
 جماعة يحصل العبد على الافراد الذين كان من صلواته في صلاة
 الجمعة قوله وان صلواته بجماعة واحدة في ما ذكرته هذا من غير ان
 نسخ الكافي في صلاة الجمعة في النسخ التهذيب وبعض النسخ في صلاة
 صلاة الجمعة والصلوة الامام في صلاة الظهر في ارادة الامام جماعة
 لفظ الامام كما اودت البرهان كما يقتضيه ظاهر المعاني في مطلق
 الجماعة في اقامة الجمعة كان الراوي عالما بعد العلم الكافي بل في غير صلاة

لا يحيط بنفسه معصوم المعصوم في قوله ان كان الامام يحيط بنفسه على
 هذا التفسير قوله ان الامام يحيط بالركعات وان صلواته
 الجماعة جماعة فقولوا وان صلواته بجماعة واحدة في صلاة الجمعة
 والارادة ان هذه الرواية كانت في صلاة الكافي وقوله لفظه في غير
 النسخ من قوله في صلاة الجمعة بلفظ فليست ركعات الاول الذي
 كلامه على لفظ اربع ركعات الثانية الذي من كلامه ان في صلاة
 كلامه الاول الذي هو قوله وان صلواته بجماعة واحدة في صلاة
 بعض النسخ في صلاة الكافي وان كانت الرواية مع هذه التعميم
 ايضا والله على العباد حليم ما ينبغي من الدليل على كون التفسير المذكور
 بعد كونه من كلام الشيخ وخروج الاسلوب عن اسلوب كلامه في
 الرواية كما يعرف من تتبع كلامه ومع شهادة بعض نسخ الكافي
 واهل البيت كما لا يخفى على ما ذكرته يدل على نسخ الفقيه لعدم استعمالها
 في لفظه وان صلواته بجماعة واحدة لا وجه لاسقاط هذا اللفظ لانه
 كان من الروايات على القدر ان ذكر الرواية وترك تفسير الراوي وهذا اللفظ
 من غير تفسيره واما رواة العلامة في التهذيب فيقولون ان نقل الصدوق
 في رواية لفظه في صلاة الجمعة بلفظ بجماعة واحدة في صلاة
 الظهر في صلاة الكافي ان كان اصل الصلاة بعد زوال يوم الجمعة في صلاة
 ظهر في صلاة الجمعة الرواية من لفظ لائل الحجة في غير رواية لائل الحجة

لو كان سنده معتبرا كان من دلائل الوجوب فلا محل لبيان فوضه
 موثقة به وجوب لفظه بخطبه كلام الرازي في تخصيص الامام با
 المعصوم القول بطور حكم الذي ليس الا في تقييد من المعصوم
 الذي لا يصفه بغير ذلك فلا يغيره بانه وكيف يليه استنباط
 المعصوم وانما من لفظ الامام او من لفظ خطيب الذي لم يظفر بغيره
 باحد مما ذكره عرفا وعدم استنباط كون الامام هو امام الجماعة من
 مقتضى المنعقد به درهما سنده على كونه ما يدور المصدق في رده
 في العيون عن الفضل في حيث وان على بعض الحكماء ان قال
 فان قال قائل صارت معصية الحق اذ كانت مع الامام غير واد
 كانت في الامام تعين في ركعتين فذلك عاجل كلام ومنها ان الامام
 يجب له الخطبة وهم منتظرون للمعصية فمن سخط للمعصية فهو في
 المعصية في حكم التمام ومنها ان المعصية مع الامام اتم واجل العمل
 فغيره وعدله وفصله بعد كلام قال ما فان قال قائل يجب
 الخطبة قبل الان اجمعه شهد عام فادرك كون الامام بسبب عظمتهم و
 رتبته هذه الطائفة في رتبته من المعصية في تقييدهم ما اراد في
 منكم رتبته ورتبهم في غيرهم ما ورد في بعض الافاق من الازوال
 التي لم فيها الميزة المنعقدة بغير هذه الرواية في العمل الصالح
 قال في رواية العمل بعد كلام فيسفي على ضرورة محرم الناس

في غير يوم الجمعة في الدنيا بين بطلان هذه المعصية فان قال قائل حكمت
 خطبة من قبل ان يكون واحدة للشهادة والتحية والتقديس بعد غسل و
 الاخر المحراب والاعذار والانداد والدعاء وما يريه العلم
 من بركه ونزله في الصلح والقبول وجعل الدلالة امور منها لتبين
 الصلوة مع الامام ثم يقر بعلمه لا يبدل على حسب العلم امام
 اجمعه لا اتفاق كونهما والامام من جهة واحدة اربابا لم يكن له
 الحق في تقييد لغيره لم يتفق كون الامام عاملا يستند اليه في الصلوات
 ولا في القول القائلون بوجوب الخطبة عند اعتباره في امام اجمعه وهذه
 العبارة قرينة على كون الامام في مواضع اخرى من هذه الرواية وفي
 روايات اخرى في الامام المعصوم في جميع الاستدلال بوجود الامام
 في الروايات المتعلقة بالجمعة في استناد المعصوم في اجمعه ومنها
 رواية بخطبة التذكرة في قوله وفيه من على الرازي في حديثهم في يوم
 اية آخر الفوائد لا ترقى فيهم على المصالح في غير يومها مصالحة
 التي تين حتى يقيم عليها ولا تظاير في غيرهم ما ورد في السطحة
 او الامارة وعلوه وعدم كون غيره في فعل كل حال بخطبة ولعل القول
 ان اجمعه شهادتهم في يوم بيده لئلا ومنها قوله في سفي على غيره
 لما في ذلك يكون مراده من السفي على ما ذكره في الامور غير الامام
 في السفي على اجمعه في الامام مع التقديرين من كل على عدم كونهم

انما هي في الامامة المحقة بغير شك كبريتها كما ظهر في المكالمات ما عرفت
 من جهة الرواية الصحيحة واستدل العلامة ببراءة في شتى المطالبات
 من طريق اخبار جده روات الشيخ وانه عن تواتره في الحسن قال كان اوصاف
 لقول لا يكون كخطبة المحمدي وصوره كتحسين على اقل من خمسة رهط الام
 واربعه وباروا في الحسن من محمد بن مسلم ثم سأل عن الخبر فقال
 ان ان واقعة تخرج الامام بعد الاذان فقصيد المنيب فخطب ولا الناس
 ما دام الامام على المنبر ثم يجلس على قدر ما يقرأ في جوارحه ثم يقوم
 فقصيد يجلسه ثم ينزل فخطب بالناس ثم يقرأ بهذه الركعة الاولى ما وجد
 وفي الثانية ما لم يفتن ودرجاء رواته عن سماعه الموقوف انفا ولم
 يذكر وجه الدلالة والظاهر ان وجهها احتمال الروايات المذكورة
 في الامام المذكور في المحضر فانما استدل المعصوم في المحضر
 الروايات صحيحة الرواية الاولى التي استدل بها في المحضر
 التي رويها في الامام وقد عرفت ضعف الاستدلال بهذه الرواية
 عند نقل كلام العلامة وانه في النواحي انما اظهره في موضوع التمسك
 بها فقامت جميع التصانيف غير المتني بخلافه قال فيه ولا يقال
 ان الحق في نهج الاستدلال الذي اقامه عليه في ادل من يرجع عنه
 عند كمال الضعف ظاهر له حتى يظهر لهم البطلان وقد استدل صاحب الرسالة
 الفارسية على عدم الوجوب بما رواه العلامة في المذكور في السيرة

المذكور والمقداد في ذكر العرفان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 له بعد قد افترض عليكم المحقة في تركها في جودته او بعد موته وله
 امام عادل استخفافا بها او جودها فلما جمع الله عليه والاباكة
 له في امره الا والصلوة له الا ولا زكاة له الا ولا حج له الا ولا
 لا صوم له الا ولا ربه حتى يتوب بهذه النقل صاحب الرسالة
 المذكورة وفي المذكورة نقل عن العامة الاصحاح بهذه الرواية
 على عدم شرط العادلة في السلطان بزيادة او جوارحه قوله
 او عادل ولم ينقل كل الروايات وهذه الزيادة نقل بعض هذه
 الروايات المستفيضة ايضا وفي الذكر نقل صاحب الرسالة
 بزيادة لفظها بعد استخفافا ولها بعد جودها وليس عند كثير من
 ونقل الشيخ زين القدر الدين هذه الرواية بدون ذكر الامام
 عادل او جوارحه حكم بامتناع هذه الرواية من اخبار العامة
 وبانه نقل القدر الدين في نقل الكل عليه وجه الدلالة الرواية
 على اعتبار الامام المعصوم في الاحتجاج بهذا التواتر في غاية الضعف
 اما ان لا يفتكرونها حاشية القرينة استعمالها على لفظ او حاشية
 فان قلت قد اشترت الرواية من العامة وانما حكم بها الشيخ
 زين الدين ولفظ او جوارحه ليس في كثير من كتب حاشية والظاهر عدم
 كونه من رسول الله صلى الله عليه وآله فاسقط واستدل البابا بغير كل

ولما عاد الى صياحه زيا وانه مع لفظ او جاز فظنا راي بعض
 على الشقة اماره عدم الصدور من رسول الله صلى الله عليه وآله في لفظ
 او جاز فظنا فوجه بالسقوط ويقتضيه هذا الاحتياط ما نقله الشيخ زين
 الدين في دلائلنا من ان لفظهم جهل اعادة الامام المعصوم عنهم قوله
 ولما عاد عاد لعدم تحقق الامام بهذا المعنى في زمانه صافا لفظهم
 الامام المعصوم هو الامام كما عاين في الفاسق وليس تقيده بقوله
 امام عادل بسبب علمه صلى الله عليه وآله بان حديث المحرفون عدم
 من فاق الحق الامامة والاشهاد به واما ما نقله فلا لولا كان
 المراد من الامام ههنا هو الامام المعصوم وكان معتبرا في وجوبها
 للزم عدم وجوب امامه الثاني لا يقول به احد واما ما ذهب
 فلا لولا سلمنا اعادة الامام المعصوم وعدم منافاة جهته
 بشر لقول هذه الرواية انما يدل على اختصاص ترك التحصيل مع المعصوم
 بسبب التمسك بالاعتقاد لا يدل على جواز تركها بعده وتوهم
 صاحب الرسالة ههنا شبه بوجه توهم الفاسق التوجه في رواية
 ترك التحصيل في جميع متواليات طبع الله على قلبه ههنا يدل
 على حرمته ترك جميع متواليات لا على حرمته ترك واحدة بل توهم
 صاحب الرسالة انه قد مر فيهم من ترك التحصيل عنون رسول الله
 الا في حقه بقوله علموا ان محمدا لم يخلق من عظم النور لم يمتدحوا اليه

فانه التوجه في سببها لا سيما في ذلك عظم الغرض بان حرف
 التاكيد وذكر لفظ افترض المذهب دلالة على الوجوب الاصطلاحي
 من لفظ الوجوب وحكم يستمراد وجوبها في حوتها من عدمه
 بعد فاته الذرير على عدم اعتبارها بالامام المعصوم لعدم تحقق الامام
 بهذا المعنى في زمانه صافا لفظهم ولما عاد عاد لاشارة اليه
 عدم وجوبها مع غير العادل استصا ما ذكر على تركها وان كان
 بسبب عدم هذه الفريضة سهلا او انكارا فمنها لعل في تركها
 القيين لتبع التعيم لان التمسك انما يترتب على احد الامر الا ترى
 لغيره اجماعا يعلم ضرورة تركها في الامام الدنيا ومنظره اليه لا يترك
 القدرة عليه بل لا يكون تركه لغيره في الواقع الا لعدم تركه تحصيله
 سهلا على اعتبارها وانه في تحصيل الضرر وقت الحاجة
 او لا كما ركنه ضرورة واد تترك التمسك في النكار فاما على
 التمسك ولا يطرأ الا غلب الا بالاقار ورجحانها لبعض
 الامارات ايضا ومنه من الطلق العظم من تركه من قبل الفقيه
 متعلقا باحد وجهي في المدرسه وكنت لغوه كثيرا لفسده
 فقه في يوم الايام من شاهد انما ثبت تركه لضعفه ولا
 تركها مع القدرة اذ لا تقتضي تركها اياها معصية فخرج
 الى التوجه على وجوبها على ما كان تركها ههنا فانه في تمامه

المسبب عليه ذكره الاخبار الدالة على المسبوقية بل على الوجوب لا
 النسخ عن العمل الظاهر فلو انشأ من الوجوب التحريم في المطلق فظهر
 لان الاجماع انما يكون حجة اذا لم يظهر حيث لا يتصل بخلاف وقد ظهر
 عند نقل كلام الفقهاء بل انما انكسر جهات عبارة الفقهاء بل
 خلاف اذ هو عليه الاجماع لا يتم اذ لا يرد هذا الفقه على المتفق
 المحتمل وعند غير الاجماع غير هذا المحتمل اذ كتم الاجماع لا يوافق
 عنه فلا يحصل لنا العلم بخص الاجماع الكاشف عن قول المعصوم
 لاقتضائ الاجماع عبارة السجف فاختلاف العلامة في المحتمل
 السجف في الذكر كلف اذ انتم لها عبارة المعصوم في الكتابين اذ
 الصلاح والى الصريح ويزيد في قوله فان الكليين طاب ثواب
 وجوب الجمع في الاعادة الترتيل على وجوبها ولم نقل ما يتوهم
 ولا في خلافه وطريقة الترتيل في الاعادة الترتيل في الاعادة
 ولا في الاعادة العارضة كما يعرف المستمع لكلامه في قوله حسنة
 رزاقه فان كان الوجه في قوله لا يكون خطبة واحدة فيكون
 على ان كل خمسة يهبط الامام وارتفع لا يخطب في كل خمسة اذ هو
 اجماعهم في كل خمسة اذ هو رواية الدرر ووجوبها مع المعصوم لانه
 نقل حجة رزاقه الدالة على ان كل خمسة يهبط الامام لانه في الرواية
 هي انما هو الامام في العبادة الترتيب فيها اجماعه وظهر ان الامام في

لا يصح

ال

التي يفتي فيها اجماعهم اذ لم يجمعه ولا يفرق احد غيره ما لم يدق فيه
 على عدم اذاعة الغير ولا في غيرهما وكنت فيهم اذ اذاعة المعصوم
 ولا يصح المحتمل في الرواية فيكون الخطبة واجبة في الثانية
 انما يجمعه لانه صحيح محمد بن ابي بصير رزاقه المعصومين في
 الباب الدال على عموم الوجوب ظاهر لكل احد لا يترك الاعادة
 ولا في الاعادة رزاقه في هذا فربما يكون في جملة اذاعة
 الكليين في خمسين وجوب اجمعه ووجوبها مع الامام المعصوم
 الذي يظهر من هذه الحجة احتمالا لا يوافق الاجماع اذ اذاعة
 طاب ثواب المعصوم على ان كل خمسة يهبط الامام لا يكون حجة وان
 لم يظهر الا في الرواية ولم تشهد القرينة على اجماعه في الاعادة وفي
 الاجماع وذكره في مقام الاجماع فلا يظهر لنا بخص الاجماع
 ليس اجماعا فيها وما قلنا من الاجتهاد في خص الاجماع لم
 يكتسب اجماعا محتملا فيكون حجة فيما رايينا الاجتهاد فيه من اخذ
 ضعف عن بعض الاحكام في كل اجماع غير المظهر فيه الاجتهاد فيه
 ما ليس من نقل خبر حقه وقد ظهر هذا المحتمل على وجه يهبط عند نقل
 كلام الفقهاء وجملة هذه السطحة في الالسط في رواية الاخبار
 والاجماع فترك رعاية هذا الاجماع ليس حجة بل بحجة الاعادة
 عليه وترك مقتضى ظاهر الآية وصرح بعض الاخبار في بعض ما

لفظ الاجماع معارضاً لكلها فان تأملت ذكر حق الناطق عرق عديم
 صلاحه المعارضه بضر او احد صحيحاً صريحاً لولم يظهر حيث لا يما كونه
 انما والى ليست مما لا يمكن التمسك بها الكفاية الطائورية التمسك
 استتمها راجعاً في هذه الا زمان لم يدفع ظهورها في الوجوب كما
 يظهر بالتأمل فيها والاسباب راجعاً بحسب ما عليها عند معارضة عوى
 معارضة الا جماع لو كانت اقرب منها وقد عرفت سابقاً كونها ضعيف
 من جهة واحدة فكيف لا الايدى حيث لا يوجد وعمول الجماع لا يثبت
 غير قول المعصوم كما ظهر لك لم يثبت اتفاق القدماء في عدم الوجوب
 بل ولا الشهادة بينهم الشهادة من المتأخرين بل لا يمكن حجة في اتفاقهم
 فقط فكيف الشهادة بينهم فقط في الرواية انما تظهر حجة الشهادة بين
 الامم بل غير خطية الذين هم صريحاً في عدم الصداق ولا
 دل على حجة الشهادة من المتأخرين بل ولا من المتقدمين الذين لم يماروا
 الامم في سنة من سنة الرواية من اصحاب الصادق وهو شهرة
 الغيبة من المتأخرين ولو فرضنا عدم ظهور ضعف ما في الشهادة التي
 اعترف بها القائلون لوجوبها انما هي شهرة الغيبة من المتأخرين و
 قد عرفت ما لها والدليل الثاني في الاخبار وقد مر ما حاله
 الفارسية لا يماروا الشيخ في المصباح غير ان في الصحيح انما
 قال انما لا يجب ليرحل ان لا يخرج من الدنيا حتى تمت له ولومرة واحدة وان

ليس في جمعة في جماعته على الوجوب التحيز وجه الدلالة لفظ لا حب الطائفة
 الاستحباب ومقارنته المتعة ونظيرة وجوازها فيكون الرواية
 حيث لا يرد جواز السلطنة المعصوم وتبينها في حب ان لا يخرج
 المخرج من الدنيا حتى يدرك سلطنة الامم وتتمتع بلا خوف لو كان
 مرة واحدة وان يصلي الجميع مع صلها الله شرط به انما
 هذا المعنى لفظية مما عدا كما هو في الاستحباب لا ادراك اقول لفظية
 ومقارنته المتعة ليس كما اظهر من الاستحباب لكن يمكن ان يكون شهرة
 الى الصلوة مع المحل الغير بحسب الظاهر او لم يكن المتعة موجهة والطلب
 مرة قرينة فلا وجه لكونها مقارنته للمتعة لا للجمعة ومن الغرائب انه
 تفضل عند ذكر جهات الاشادة الى رجا السلطنة عدم بخلية
 لفظ مرة في الجملة لفظ الية ليس لفظ مرة بناء على الاحتمال الاول
 متعلق بها حسب ما في الثانية باعدها وهو جواز عند ذكر جهات السلطنة
 عدم رعايتها احب الدلائل في الاستحباب كما ذكره اولاً بل اذ
 المتعة التي تتجمع مع الوجوب المستحب وانما الغلبة فيها رعايتها اذ
 المتعة العام لفظ احب ليركون في الجملة في المتعة لكونها راجحة
 مع جواز التمسك في الجملة لكونها راجحة مع التمسك غير ان لا يولد
 كون مقارنته للمتعة تفضل مرة وعدم مقارنته للجمعة حيث لا يولد
 خلافاً في الاستحباب والوجوب لفظ ان هذه الاحتمال ليس العبد

فاجاز الله ذلك الفرضين الوافلين احد من جنس كذا وقام عليه فاضله
 ولم يرض رسول الله لاصح غير الركنين منهما لما فرض الله وحسب لنا
 الزعم تلك الاما وجبا ولم يرض لاحد من جنس تلك الاما ولم يرض
 ان يرض لم يرض رسول الله فوافق امر رسول الله امر الله وحسب
 ليس في امر الله وحسب وجب على العباد تسليمه كما تسلموا بقرآنك وما
 وجه الدلائل مثل رواية زائدة مع زيادة تحصر في قوله لا يجوز ان يكن
 الا في سورة قوله ولم يرض رسول الله الى آخر الرواية الى ان يحكم
 عدم حواز تركها الركنين اللتين صحتها رسول الله لاصح الاما فما
 واكد هذا الوجه لعله لم يسجد احد الا في رواية واحدة حدثت
 القائلين لا يجب الجمع بين وجوب ترك الركنين لم يرض في
 حوازه في امثال هذه الازمان وفي نظر لانه باي معنى يحلوا في
 من زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في نظر لانه لا يرضى
 مطلوبه فاما ان يكون المطا زيا دنها في غير الجملة المحقة في نظر من وجبا
 عن الزيادة بالاشهاد في زمانهم او حتى زيادتها في محله او زيا
 في الاصل او زيادتها في جميع الصور او زيادتها في جميع الصور
 لم يتحقق في غير المطا وجوب الجملة او استحبابها ففعل الثلثة الاله
 لا يدل على قصودهم وعلى الرابع لا يستلزم الاكتفاء باستثناء صلوة
 المس قبل صلوة السطو الى العادل او ما يظن بها الاستحباب اليه والعد

كهاست

بالسنة في استثناء صلواتها وعدم الاكتفاء بها في صلواتها فليس
 الظاهر ان يخرج صلوة المس فليس في كل صلوة مس في كل صلوة مس
 من واحد من الاحتمالات الثلاثة الاول كيف يخرج من صلوات الرواية
 في هذه الاحتمالات والقول بان في كل صلوة مس في كل صلوة مس في كل صلوة مس
 السبيل في كل صلوة مس في كل صلوة مس في كل صلوة مس في كل صلوة مس
 ما ذكرته ولو بدأ بالثلاثة الاول استلزام هذه الرواية ان يكون السابعة
 من صلواتها في كل صلوة مس في كل صلوة مس في كل صلوة مس في كل صلوة مس
 كون في كل صلوة مس في كل صلوة مس في كل صلوة مس في كل صلوة مس
 فافقه الجملة مثل ما قد سار الايام ايضا ويؤكد الاحتمال الاول ما ذكره
 في الاسناد في الصدوق في مسند الطائفة الهندية عن زيارته في
 الصحيح في حقه ما قد سار الايام ايضا فرض الله الصلوة في كل صلوة مس
 الى ان يرضى عما قد سار الايام ايضا فرض الله الصلوة في كل صلوة مس
 صلوة في كل صلوة مس في كل صلوة مس في كل صلوة مس في كل صلوة مس
 وسط الصلوات اليها صلوة العبداته وصالوة العبد في كل صلوة مس
 ما قلنا على الصلوات والصلوة في كل صلوة مس في كل صلوة مس في كل صلوة مس
 فان في كل صلوة مس في كل صلوة مس في كل صلوة مس في كل صلوة مس
 وتركها على ما هي في السور وخبرها صانف للمعتمدين والاعوان
 الركنان اللذان احصاهما ابن حجر في الجمع للقيام كان الخطيبين الايام

قول الرواية هو ما ذكرته وهي لا تدل على المطلوب من وجهين الأول أن فيها
 ذكره لا يخرج إلى دفع ما يشترط في الرواية وهو ما يظن أنه أقيمت
 صلوة يوم الجمعة في جماعة لا يسكت وجوبها في غيرها من الأيام
 في أمه الدرس يقتضي ترك الجماعة حتى لا يتوجه الاختلاف في الأحاديث
 البينات هذه هي ذلك منها حتى يرد إليه القول في المسألة الثانية
 رحمه الله حيث قال أنا وضعنا الركعتين الأولى والثانية في جماعة
 يوم الجمعة كانا نخطب في الصلاة فسمعنا صوت من يقول في جماعة فليسكنها
 ركعتي الصلوة الطويلة والأيام حيث حكم بها فاستأنس بغيرت
 إذا صلى في جماعة فليست أربع ركعات إذا صلى في جماعة فليست
 طلبة الجمعة هذه الصلوة جماعة حتى تكون المقام مقام السكينة والوقار
 ضعيفا ولا يظن أن بعضهم إذا أرادوا الخطب إلا أنهم سبوا من أرادوا
 يراهم في ذلك الإمام في صلوة يوم الجمعة في جماعة كونه يوم
 الجماعة لا يختلف في دخول صلوة الناس في جماعة بل لا يراهم في صلاة
 لفظة صارت في الرواية المعصية كما ظهر لك في شرح رواية سماه الله تعالى
 المشايخ الشك في أنهم جعلوا في الرواية بالإمام من غير
 الإمام المعصوم عند هذا وأما الجماعة كما هو مقتضى قوله في الصلاة فليست
 لا يمكن جعل فرضها في يوم الجمعة على كل من يصلي فيها في أي مكان من الأوقات
 وأما ما روي في رواية الأربع لا اتفاق في وجوب الجمعة إذا كان

منه وبين جعل إقامة الصلاة سلطان أو نائبه أو غيره من غير سلطان
 الإمام كما عدا كما هو مقتضى المقام بل في الكلام على ما يقتضي من صلوة يوم الجمعة
 قيس الصلوة مع الإمام الجماعة والصلوة منفردة ليس بركعتين بل ركعة واحدة
 وكونه في الصلاة أو في ركعتيها أو في ركعتيها أو في ركعتيها أو في ركعتيها
 يقول في رواية العنبرين وإن قيل بقيم الأربع عند خروج وقتها فليس
 هذه الرواية ولا يقتضي التمسك بها في ذكر المنفردة في مقابل الإمام
 الذي يخطب لأنه لا يعدم اعتبار الجماعة في الإمام كما هو مقتضى قوله
 لا قد ارسلني إلى خطبة يوم طاهر في أي جماعة لا ترى لما قوله
 المكان الخطبة مع الإمام الدال على حقيقة الجماعة الإمام كما هو مقتضى قوله
 لا قد ارسلني إلى خطبة يوم طاهر في أي جماعة لا ترى لما قوله
 فظهر من مقتضى هذه الرواية الصحيحة المعقولة هو الوجوب العيني كما ذكرته
 أنا وظنر ولا سيما في حوزة الأنوار مطلقا ما شرحه في التفسير في
 خروج الوقت للجماعة إلى الأوقات وليس لم يكن باقية العادل بها وما
 منه وما في الركعتين العادل أو أذنه شرط في وجوب الجمعة
 بل هو للسلطان العادل بالاتفاق ولا يستحب له أن يخطب في الصلاة
 ونسب الجماعة هي ما يظن من كلام بعض الشافعية من أن الجمعة لا تشرع
 أحرم في وجوب الجمعة ولا نظر لنا أن نسلمنا اشتراط أحداهما في
 عند ظهور السلطان المطلق والجماعة لا تشرع إنما هو عند ظهوره لا مطلقا

قال استصحابنا لنتبين الشرط الشرطي وهو باق في المقنع انما هو
 لا الشرط باحد هاهنا فلو كان هو لم يبق في تلك عندك الفاعل
 بالوجوب في الغيبة يستصحب الوجوب الثاني في الظهور انهم يقولون
 الوجوب الثاني في الظهور انهم يقولون انما هو الوجوب مع ادهما ولم يتبع
 انما المقنع هو متحقق ادهما لا الوجوب في تقدير التحقق ومع ذلك
 نعم في حجة الاجماع عند اهل الحق انما يجب العلم بدخول المعنى في
 الاجماع الذي ادهما بعضهم من حيث الاستنباط عن الاستدلال في وقت
 عدم لانه على اهل الشرط ان يتبين في الاجماع البعض الاقوي لم يكن
 وعوايه ما يشتهر من بعض الاول عند من هم كقول الدعوى البطلان
 ما يشتهر من جهتها ويصنف وقد عرفت قوة هذا الكلام عند تحقق كلام الحقيقة
 طاب ثراهم فظهر ان سبب الاجماع يمكن ان يكون ما يشتهر من كلامهم
 من ادهما وما على الماخذه وهو يبين ويعرف الناقص من الوجوب انهم
 لم يتبين في كثر من الغائبين بالوجوب الذي ينشأ عن الاجماع لم يكن الذي
 عن هذا القول على ظاهرها انما هو ان لم يكن كل الكل كما في الجملة له وحي
 مستطوع كغيره المستبين في الناقص لكن لا يمار استظهار عدم استظهارها
 على كل الوقوف والبرود اعني عدم الوجوب ظهورا اكثر من وجوده والوجوب
 كما يظهر باننا لم نذكر في اول الرسالة على الاجماع الذي يظهر حقيقة
 اجماع وادعى الوجوب ليس في الغائبين المستبين لهم بوجه غير الذي

المراد

المركب بالنبذة الى وجه التاكيد يستدل الفاعل التوابع على عدم الوجوب
 كما هو معلوم ان كان وجوبها عينيا غير مشروط بالامام ما او ثانيا في التواتر
 التواتر الذي اعني على نقله ولا يجب ان لا بالخيار الا اجماعا لعدم حصول
 الظن بها وهو شرط في جواز العمل بحسب راي الاحاد ووجه العلم ان
 شرطه اكثر منها في احسين سعيد وبعضها في زيادة وانما لم يرد
 الا في الخارج السليمة في ان عدمه هو لا في غيره التواتر وفيه نظر اما اولها
 فينا لنقص ما به لو كان وجوبها مشروطا باحد هاهنا لتواتر التواتر والاول
 في تقدير عدم النقل يدل على عدمه واما ثانيا فلان عدم حصول الظن
 انما هو بوجه من حصول الاجماع على عدمه باهم عبارات لظن بها
 تخص الاجماع الذي يظهر منه دخول المعصوم فيه وقد ظهر عند نقلها
 دلالتها على الاجماع الذي يصح الاعتماد عليه لظهور كونه جهتها ومن
 بعض الناقصين جهتها استنادا والاخرون على نقل الاولين واما ثانيا
 فلان لو سلمنا عدم ظهور حكم الاجماع جهتها واولا لظهور جهتها
 جهتها وعلى الوجه الاعتماد عليه لم يحصل وجود الخلف لانه انهم يحسون
 به من الاجماع بوجود مخالفة واحدة في غير جهة واهمنا لم يظهر
 الشهادة من القدما فيكسب الاجماع وبإي وجه يمكن اجراء الحكم
 تحقيق مع عبارة المعينة التي بين ما نقل عن ابي الصلاح واليه
 الغرض وظهر عبارة الشيخ في بعض النسخ ان بعض الوجوب في المركبات

٧٨

بعض النسخ عدم وجهات عبارة الغلاة في الخلف والتهذيب
غير واحد من نسخ الجواب بظهور عبارة الصدوق في بعض النسخ
وعبارة نسخة السلام فيه واما ما راجع الى ظهور كلامه في
متن قوله والحق التواتر ولا يحل التواتر قبل المسامحة الله
فان قول متوفاه داعي غير مخصص وجوب الجمع دون شرطها
بل المسامحة الفرعية التواتر في الوجود ونسخة كثيرة جدا في نسخة
في المسامحة المذكورة ثبت التواتر بنقل غيرهم او بعضهم غيرهم
فان قلت عدم حصول التواتر في نسخة فكيف يجوز لبعض العلماء
الروايات الواردة في وجوب الجمع او غيره متواترة مع نسخ
الروايات الواردة في ظهور المسامحة في نسخة عنوانه عليهم السلام
معتقودهم بالتواتر في الاصل المتفق له في كتب المسامحة وان
كان الله لم يوجب التواتر لكن كل الحق في الدال عليه في
كتبهم متواتر في القين بل لا يوجب كون الاصل في نسخة
في معاصره هم وهم بعد فهم فيقولون مسامحة في النقل فيقولون
كما هو ظاهر علماء السعة وعدم نقل المسامحة فلا نقل في نسخة
بان الحكم الذي رواه الروايات الواردة عليه في كتب السعة يبين
في نسخة واحدة ان كان الروايات الواردة على امر في نسخة
المسماحة متواترة في كل القطع بل نقل بعد السيس في نسخة

الكلام يتضح كذا روايات الدالة على الوجوب متواترة بل في بيان
مقتضى من يقول متواتر ما او متواتر كما لم يظهر نقلها في نسخة
المسماحة طاب ثابهم وربما يستدل بعدم وجودها على غير الامام
او اذنه بان له لو كانت وجهية عينيه لغيرها لوجب الاجتماع في
عادل واحد من نسخ في بعض الصور ومما راجع في نسخة في نسخة في
بعضها والله باطل لو جاز احد هاهنا العدا له انما يظهر من الطين
في نسخة كان الباطل مخالفا له في ما كان المحكوم بالعدا له امساك
الناس اليه بالحدود والامام في نسخة في قوله لا يوجب اجتماع
المواعظ وتكرارها في نسخة تاركها لعارض الدينونة في نسخة
بحيث يطين السامعون له ذلك ولعبه اطمان امانه كما عتق
باعتبارهم ورسومه في قلوبهم بما هو لا بأس لها اظهر عليه
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
مرضاة الله تعالى وانه لا يدعو اليه كل مسنة ما اراده الا طلب
الافوة وخلص نفسه واجتماعه على في الافوة وظل ان اكثر
الماضي لا يغيرهم من نظره لعمد الاغراض الباطلة في نسخة في نسخة
المذكورة في نسخة لا يمكن تاركها وظل ان السبع لا يطين
امامهم في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

ضعيف لان قد امكنه ان يثبت كنهه فيكون هو كانه في الفداد
 وكله كنهه في الفداد وان كانا صفا فليس هو كانه في الفداد
 قد يكون بعض كنهه لكن يقول الا في مقامه ويطبقون كنهه في الفداد
 غاية التعظيم واما التعظيم هو ان كانا كنهه في الفداد
 وان كانا كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 عند هذا كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 وكذا ان كانا كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 التفصيل بان كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 والاقوال الاخبار في التقيد موضع تحقق المانع عن العمل الظاهر اما
 يصح لو كانت موافقة لواقعهم واما ليست كذلك فاما كنهه في الفداد
 كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 والبرهان ما قلناه ان كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 ان كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 الا كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 تحت عينه كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 في احد لروايت عن الشرط كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 وعليه يثبت صحة واستحسان الرواية الا في غير هذا من حيث هو كنهه في الفداد

تنقذ ثبوت كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 احداهم قال كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 الا ان كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 ما يوافق قول المتنقذ لان كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 ولم يذكر ان كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 واما يوسف فلم يذكر كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 بعض العامة كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 في كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 نقل المذهب المستنور فيهم وتحميل ايضا ان يكون التقيد متيقضا
 لقول الدال في وجوبها اما بيان العدد الذي يعتبر في كنهه في الفداد
 فلا يكون في التقيد حجة اليه لثبوت الاقوال فيه وتوسيع الاجتهاد
 عندهم فيه بحيث انهم يجمعون اللفظ الدال في الوجوب في
 كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 بعض التقيد في كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 واما اجتهاد عدم الوجوب فلم يكن صحيحا عندهم فثبت كون العدد في
 كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 لعدم الاشتمال على كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد او كنهه في الفداد
 التقيد في الظاهر وجوبها وان اشتمل الامر الوارد في كنهه في الفداد او كنهه في الفداد

او كنهه في الفداد

العفو والرحمة وقد يحصل من بين الدليلين ان كان من هذا
 دخل تحت هذا السبب وانه في الاثر الكبري هذه الوضعية
 من غير ان لا يثبتها عنها ولم كان سلبا فقد حصل تحت قول النصارى
 وقول الائمة انما واجبه على كل مسلم ومحم كان عاقلا فله دخل
 تحت تهديده قولنا ومن فعل ذلك ليخالف الائمة عنها فلو كان
 بها محذورون وقولهم تركها على هذا الوجه طبع الله قلبه لان
 من موصوفه لمن يعقل لتركها على علم فاقترن بلفظ واحدة من هذه
 واشتبه اسمهم بهذه الاسماء اعلم الايمان او الاسلام او
 وادخل تحت حقيقة ما والتمس فيها العا ان ثبت لغوه باليد
 فتح الذلة وسنة العفة وقيل صاحب المداك طاب ثراه في كل
 قول المحقق في الفصل الاول في صلوة الجمعة لعقل الامة و
 الروايات الواردة في وجوب هذه الاضاحية الطرية والجمعة
 الدلائل وجوب الجمعة على كل مسلم عدا ما استثنى لعقني في
 العذر او لا يشار فيها بالتحريم فيها وبين فردا او خصوصاً قوله
 من ترك الجمعة فليس مني واليات طبع الله قلبه فانه لو كان
 تركها المبدل لم يحسن هذا الاطلاق وليس فيها دلالة على
 حضور الامام عا او انا به لوجوب الطهارة قوله عا فان كان لهم
 يخطب جمعوا قوله فاداء جمع سبعة ولم يخافوا منهم خطبهم

عفا

خطا وكما سيجرى تحقيقه انما الله تعالى قال من تركه من بعد ما
 اترعتها في هذه المسئلة بعد ان اوردوها ورواهما في الاخبار وم
 ما قال في بعض النسخ من ان الله تعالى اذا سمع الى قول العفو
 والرحمة قال في كل قول المحقق في الجمعة لا يجب الا بوط الا
 السلطان العدل او من نصبه بعين من سننهم واجواب عنه ومنها
 امر ان سبب السبب عليها الاول في اللفظ هذه المسئلة ليست
 فان كلامه في المتقدم من قال عز ذكره في الشوط في كل كلام المحقق
 في الاسراف وكلامه في الصلاة والجمعة كذا في كتابه المسمر
 في هذه المسئلة من قال بعنفه وهو كان في في الدلالة على
 الوجوب وعدم التوقف على الامام او انا به فثبت ذلك في هذه
 المسئلة لاجل اية في غير عوار الاجماع فيها غير جدي كما اتفق لهم
 في كثير من النسخ في كل طاب ثراه عبارة جدي التي فيها في المدا
 في حاشية الاستبصار وفيه وقيل الشيخ حسن في هذه
 وما تحتم فلهذا ذات صلوة الجمعة الى اخر كلامه في كل طاب ثراه
 تامة في وجوبها وعدم حوازا حجة في تركها وقال العالم في
 في الاثر في شرح الاية لعقل اقول العفو في صلوة
 الجمعة الترتيبية النظر وجهها مضيقا في زمان العفو من غير شرط
 وجوب الناب العام او لوجود الامام الناب في زمانه

مع العذر و عدم الدليل على ذلك ظاهر الآية والآخبار السابقة
والقول ان الوجوب المتيقن على الحقيقة خلاف اللاحق غير صحيح
اما اولاً فلعدم تحقق هذه في كل مثل هذه الدعوى قد ظهر خلاف
حتى في حديثه واما ثانياً فلما جازمهم بها رتبة النهاية واما
ثالثاً فلان المذكور في بيان تحقق اللاحق على معنى الشرح والتحقيق
لا يدل على المدعى هو واضح وكذلك جازم الوجوب الشرح
في الشرح من الدين و لعله وغيرهم ولا يحتاج الى نقل عما لم
وقال الفاضل التوفيق قد نقل رساله في الوجوب ونسب اليه
الشبهة الثانية من الملة والدين الظاهر انه مختاره في اول مسنده
ثم رجع عنه في كتيبة الاخرى كانت النسبة صحيحة وفي غاية الضعف
وفي غاية العقل وادارة التدليس بالشبهة الى اجماع الذين يصدقون
على امانته وعلل بانته مائة ظلال في فائده هو غاية العقل
اما اولاً فلان كون الرسالة منه رتبة متواترة بين امة الوجوب
وشبهة طوق في عقيدة من تواتر ما وجب عليه في شريعة العلماء
المحققين الذين كانوا في زمانه حتى يظهر له الواقع فانه ان
استعلامهم بانه شقة فلا يجوز تركه في مثل هذه الكيفية القائل
بها بالاحكام والاعتناء واما ثانياً فلانه كان المدرك عند اول
النجح السقلى الصحيحة وصرح صاحب المدرك بكون العبارة التي نقلتها

من عبارة بعده رتبة المكن الشبهة لو قلنا بعد التواتر مع عبارة
صاحب المدرك موجهة للقطع كونهما منه واما ثالثاً فلان بعض
اولاد زين الملة والدين كان في هذه السلا ولم يسئل عنه بآلية
او بواسطة حتى يري الرسالة بخط المصداقين بوجه كونهما منه
رتبة حتى يرتفع هذا التوهم الذي اتهم به لا يليق واما رابع
فكشفتها رتبة في غير التصانيف المروى عنهم كونها مرفوعة عنها حيث
لم يبق الربيب بن نكر ووجهها الذين هم رتبة باب الفضل والتميز
لكشف خفي عليه وبعدها حتى فلم لم يعيشت حتى يظهر له حتى لما جازم
فلا رتبة بعده وحوز كونهما شبيهة في عقيدة رتبة حين البقية غير لائق
عدم الوجوب في حقه غير متحقق فاقام في الرسالة بعد علم
الاشتمال اليه او الى مسنده بل هذا الايهام الناظر في كلام
جملتهم كونهما افكاره رتبة في زمان عدم نفي افكاره و
هم هذه الكلمات كلمات شعبة لا يليق بآلية الديانات
واما سادساً فلانه بعد تجوز كونهما منه بحسب الرجوع الى تاريخ
التي لفت حتى لا يشبهة كماله لم يكن هذا اشكالا لان ظاهر الشرح
من الملة والدين في ذكر تاريخ تمام تصانيفه وذكر رتبة بآلية باب
الامر بامر و قد تم القسم الاول من كتاب تاريخ الاسلام هو
قسم العبادات و به تم الجزء الاول من هذا التعليق على مصنف العبد

انفتحة الى حقول الله ورحمة وشفاعة منه وائمة من الدين
 بن محمد الشامي العالي حسن الله معاملته وشفاعة وفتح منه
 يوم الاربعاء الثالث عشر من شهر رمضان سنة احدى وخمسين
 تسع مائة الهجرة النبوية الطاهرة صلوات الله عليه وعليهم اجمعين
 وكتبه في آخر شرح المعتمد في غير تسويد بولغا الفقير الى الله تعالى
 ورحمة من الدين بن محمد الشامي العالي عالمنا الفضل وفتح
 عن غرضه في زلالة وجوده وكرمه على ضيق الحال تراكم الحال
 المرجحة تشوش البالي خاتمة ليلة السبت في احدى العشر من
 شهر صفر الالف سنة سبع وخمسين وتسعمائة وكتب في آخر الرسالة
 المذكورة في غير تسويد بالهذه الفقير الى حقول الله تعالى من الدين
 بن محمد الشامي العالي عن شهر ربيع الاول المشطر سنة
 اثنين وستين وتسعمائة هجرة حاد امصليا سلم تسعة اذ
 السيد طفي في زجاليه ترجمه السيد الثاني طاب ثراه في
 اجل النشيع في قسطنطينية سنة ست وستين وتسعمائة رضى الله
 عنه وارضاه اعلم ثم موضع هذه العبارات كالفضل الاول
 لكن المنقول لما كان كافي لم اصح ايد نقله فقلت ههنا وما نقله
 لكن لما لاحظت عبارة الفاضل التوسل بهببت لم نقله في المعتمد
 في قوله كثره سهوه وتكون المحرم على الحيا والوجوب في عقلة عن

الواضحات التي لم يكن محل الزلة فقلت بعد كلام الشيخ من الكلام
 صاحب المدارك لا سيما له على الشهادة فيكون رسالة الوجوب
 وبعد نقل كلامها انجز الكلام ان نقل كل بعض العلماء الكلام وفتح
 النسخة التي ظهرت لك الفاية الثانية في عدم عتبات الفقهاء في
 صلواته بوجهه واما قول العلامة في التذكرة حيث قال بل للفقهاء
 الموزن حال العتبة التي يمكن من الاتباع وتخليق صلواته بوجهه المطبق
 عندنا في عدم الوجوب لانها في الشرط وهو ظهور الاذن في
 الامام وهو صلواته في استحباب اقامة الجمعة والمسبورة في كتاب
 الفقه والامام لم يخصص الفقهاء بالتذكية في تعيين العتبات
 وكذا عبارته في النهاية حيث قال اما في حال العتبة فالأقوى انه
 يجوز لفقهاء المسلمين اقامتها وكذا في عبارة المختلف حيث
 قال في جواز الخصم فانما نقول بوجهه فان الفقهاء المأمور بوضوب
 من قبل الامام وليس كان اشعارهم بالعبادة منعتهم عن ذلك
 في كلام السيد في الدرر حيث قال في العتبة فيجب الفقهاء الاعتراف
 وتجوز عن الظاهر وعبارته في الذكر حيث ذكر في التعليق الاول للوزن
 ذكره طوار بوجهه في العتبة قوله ولان الفقهاء حال العتبة يباينون
 ما هو اعظم من ذلك ان اشعرت بقول بعض عتبات الفقهاء هو
 فمغير لقوله بان الاعتماد على الثاني وليس في عتبات الفقهاء صلواته

كل

قد كان في سنة خيبر هو عدل في الظن فالوجه انه لا يجوز ان يعلم
 فسق الايمان بل لا بد ان يعلم فسقه من جهة قوله ولا تركوا الايمان
 ظنوا ولم يتركوا هذا الكتاب ايها غيبا الملكة في الامم والمعاينة
 في جوار الاسام ومعلوم قوله لا يجوز ان يعلم فسق الايمان به جواز
 الايمان بل لا بد من الفسق فظهر في هذا الكتاب ان الفسق لا يكتفى
 بحسب الظن فالتسليم في محبت جامة الهامة ولا فصل الا في
 من تقي بدنية وامانة فان كان في غير موقوف بدنية او كان
 مخالفا لثبته بدينك صليت نفسك ولم تقه به ولا فصل غف
 الفاسق ومن كان موافقا لثبته الاثبات في اول كلام
 اعمال الظن ان يشاهد رويته ايد على امره انشد في حكمه عليها
 لثبته اعد ذلك الشبهة في محبت الجماعة من كتاب الذكرى
 بتعيين غيبا والعدالة في الامم الا في استراط العمل بعداته
 بالمعاشرة الباطنة او سبهاة عدلين او شهادتها او بالامر بالتعوي
 في حسن الظن وخالف بها في ثبوت احداهما فكل من المسلمين
 مع العباد ان لا يظن منه ما يظن به هو قول في محبت الله
 قال ابن حنبل في السنة في حوز العمل في حسن الظن وهو قول في
 الاحباب لعرض الاطلاع على العالم وقد روي في السنة في سنة عشر
 اذا كان الرجل لا تعرفه فزم فلا تقرب واعنه لصلوته ويكفر بكون

اقدام

اقدامهم عندهم لا تعرفه وقد روي في غيبا عن رجل عن الصادق
 لا يصل القاء والمجهول المجاهر بالفسق ولم يكن يتقصد افعده الصبح
 في المجاهرين لفظ المجهول في مفهوم المجاهر بالفسق وقامت في محبة
 البيان بعد العدالة بالشيء وبالمعاشرة الباطنة وطلوة
 عدلين خلفه ولا يكتفى الاسلام في معرفة العدالة خلاف لابن حنبل
 ولا النعمان في حسن الظن على الاقوي وقوله الشهادة في سنة في
 الله وهي ملكة نفسانية باعته على ملازمة التقوى الى العقب
 بالواجبات وترك المنهيات الكبيرة مطلقا والصغيرة مع الهمار
 عليها وملازمة المرأة التي في محاسن العادات وحبسها بها
 وبما في غير المحاجة ولو ذن بحسب النفس وذات الله لم يعلم
 بالحبس الشفاعة في التكرار الطلوع في التحقن والطبع في الحلف
 فاما وليها في حلالها وبها وليها عنها واقعة العدلين بر في
 الصلوة بحيث يعلم كونها للمية تركية فظهر في محبت العبادات
 في سنة الاطلاع على العدالة الذي يجوز الا في سنة اقول الى حوز الحكم
 يكون كل عمل عادلا لا يظن حلالا في كل ذنب اليه في محبة وانها لا
 محبة الله وهو الظاهر في عارة العلانية في الكفاية في ثبوتها
 الملكة في العدالة والمعاشرة او سبهاة العدلين في اقدانها في العلم
 بها وهو مقتضى كلام السيد في طاب ثروة وكلام السيد الاول في

مطلع

اقدام

مراد ابن الحجة صلوات الله عليه هو الايمان فلا يدل الروايتان على خلاف
 هذا بل مفهومهما العسوق في غاية الظهور في مذاهب واما في الرواية
 الاولى فاعتبار ذلك لان الروايتان بالامانة انما يحصل بالكلية فليس
 يحتاج العلم بالعدالة المعاصرة او احدهما ختمها نظره اليه هذه الرواية
 ولو رويته ليدور في نوع ما يدل لئلا يوصل الامام فيها او في
 تقيته بحسب تلك يحصل العلم بعدم تصاف الامام باحدى الخصيتين
 فيكون الاقتداء به وعلوهم لعدم العمل به وعلوهم في استعجال
 هذا العلم في كل الموارد الذي يكون الاقتداء فيه وكونه مطلوبا
 بحسب تلك الحقيقة الكليات المطلقة الواردة في صلوات الجماعة
 الذي عدم قدر العلم بكون الاقتداء المتقوا بالمعاصرة او احدهما
 ختمها فان قلت لئلا يكون ذلك العمل هو الروايتان فالظاهر الشبهة
 في روايتها وان كان ذلك الروايات لا توافقا لغير هذا فالحديث
 دعاهما لغيره وافقهما في التمسك بحسب تلك التمسك في عدم اعتبار
 ازيج حرم الحديث واما كثرة منها ما رواه الصدوق عن ابيه
 الحسين انه قال لا يؤمن بحرف المساء ولا يؤمن بالمساء ولا يؤمن بالسنين
 من ذلك فام قوما عاخرين فاذا اتم الكثرين منهم فاعلموا به فمقدم
 فامهم ورواوه في ما ذكره حشمتي في ما في ذلك وغيره انما
 الصواعق او الكاظم لم تكن في مصابيحها كما ذكره الشيخ النجاشي في الامام

علم الخبر والظاهر الصدوق في بعض كونه من طريق الغير احدهما ولا يملكه
 والظاهر الصدوق في كونه من طريق كونه من طريق كونه من طريق كونه
 الموثق وان اشتمل سنة الصدوق في السنة التي علم حكم من كونه
 ما ذكره بقوله وسالني عن خبره اخاه موسى جعفر عن ابي امام احمد فان
 ولم يقدم احد من اهل القوم فان اصله علم الامام لم يقدم من
 فليتم به ما في سندها وقد وصلوا منها ما رواه علي بن ابي عبد الله
 انه سئل عن رجل اتم قوما وحدثهم بكونه فمات قال يقولون ولا اخر
 فيقعد بالكنة ويظنون الميت فلقم فمات فمات فمات فمات فمات فمات
 الاخيران صحيحان واما مع روايته داود الذي صدقه التمسك
 في ما بعده انه ولو كان من سبل العدالة او امره فيها شديدا
 لم يحسب الا لانه اعدمهم وعضهم في كونه رجلا آخر كما يعرفه الراعي
 وعبارة ومنها ما رواه الجوهري في كتابه في بيان من رواه الصدوق
 في نوادر محمد بن ابي عمير ان الصواعق كانت في رجل صلي القوم فخرجوا
 من عنده حتى قد ساءلوا فاذا ايوه او فخر في قال في علمه عادة
 وسند ابي محمد بن ابي عمير صحيح واما زيارته وان كان صحيحا لكن
 ضعيف كالتقيد بالتحقيق والتمسك بالصدق وروايت محمد بن ابي عمير
 الصحيحة موصولة بروايت زيارته ومنها ما رواه الكليني عن ابن ابي
 الحسن بن ابي عمير عن ابي جعفر بن ابي عبد الله في قوم قد خرجوا من عنده

12

92

مع المسلمين الا في علة و ظهور ما ذكره غاية الصعوبة فكيف يمكن استيفاء
 هذه الروايات مع استيفاء الروايات التي استدللت بها على التشديد
 امر العدة ان قلت من طهر من الاستمامة لا يراى ان الجماعة في موضع يحصل
 حصول المانع و علة ما غرضه الجماعة ما يحضر الجماعة و لعل هذا الظاهر كاف في
 الحكم بالعدالة لزم لمن اهل منه كافيا كما هو ظاهر الروايات التي استدل
 بها على عدم التشديد في امر العدة فان قلت انما تدل هذه الروايات
 الكفاية بحسب الظاهر من المواظبة على الجماعة في الحكم بالعدالة التي تقتل
 بالشهادة ولا يلزم حكم بها لصحة الايتام بعند الامامة قلت نعم
 ظهور القول بخلاف العدة المعقبة في احدى ما مع العدة المعقبة
 في الاقويدي على ثبوت العدالة في الامامة انما قوله عتق كرم على
 المسلمين لا دلالة له على عادلا في الامامة لم يحرم طلبة دار الفضيلة
 الجماعة بالايتمام به التفتيش عن عدالة التي بها يحوز الايتام به و قد ان هذا
 ليس كسب محوما ولم يحرم على المسلمين تركه و اظهره عدالة و قد
 كون علة التفتيش و وجوب تركه و اظهره العدالة انما هو في قول
 الشهادة لا في الاعمال و عليه الامامة في غاية العبد لو قلنا بالامانة
 و انما لا يقول به احد و يدل على ما ذكرته من دالة العبارة على
 عموم العدالة بالنسبة الى متعلقها عبارات اقوى من هذه الروايات لا تغفل و قد
 لو لم يقل بعدم خلاف العدالة في الشهادة و الامامة و يجوز انما لا

انما يدل على عدم التشديد في امر العدة المعقبة في الامامة انما هي الكفاية
 و غيرها و المباعدة التامة و التأكيد البالغ في الجماعة و عدم تعرض
 بيان حيثما حوز الايتام باعدا المعاصرة او احدا حجتا
 مع توفيقه و انما يلحق اطلاق التأكيدات التي يظهر من الاخبار و عدم
 تعرض البيان مع تعرض الاطلاع لعدالة شخص او غيره و هل ايت
 وقوع مثل تلك التأكيدات التي يظهر من كلامهم على امر الجماعة مع
 عدم كفايتها الا انما دخل الناس في ما ذكره من المواضع لتعذر الاطلاع
 عدالة الامامة في الكثرة الموردة في امر الجماعة بان يكون موقفا على تعدد
 التحصيل في الاوقات و اطلاق التأكيد فيه و لم يبين توقفه عليه
 المسئلة هذه العمومات الدالة على الامر بالمواظبة على الجماعة و مذمة
 تاركها و انما على عدم نداء العدالة و الاطلاع عليها فان قلت الروايات
 المنقولة مستندة على مذمة بالجمعة بالنسبة الى تارك الجماعة مع الجماعة
 ليست واجبة مذمة لا يلحق بسبب ترك المستحبات و يدل استحبابها
 ما رواه الكليني بسند الى حماد بن احمد بن الحسن بن ابراهيم بن ابي بصير
 صحيح لعدم تصرفه لوجود محمد بن اسمعيل بن ابي بصير بن الفضل بن ابي
 عن حماد بن ابي ذر و الفضل قال قلنا له الصلوة في جماعة فرضية هي
 فقه الصلوات فرضية ليس الا اجتماع بمفرود في الصلوات كلها و لكنها
 سنة و تركها رغبة عنها و غير جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلوة له نصير له

في قلبه لا يصفى بغيره الرواية الثانية عليها وجه سوال الفاضل
 طه غايه المبالغة في استحبابها غير ان الرواية الاولى وانما لم الوجبة لظن
 فلهذا اتفقت في السؤال عن كونها فريضة ولم يذكر فيه الاستحباب فاحتمل
 بسبب عدم الفرض بقوله ليس الاضمار لموضوع الصلوات كلها وهذه
 في غاية الظهور بل دفع الايجاب الكلي كما لا يخفى على المستبح فلا ينافي في
 المحقق والظاهر عدم اندراج محققه السؤال لان محل السؤال بالنية النية
 انما هو وجوبها وعدمه لا وجوب استحبابها كما هو ظاهر فاشا ولا يخفى
 استحبابه وجهه بوجوب استحبابه في صلوة اخره في قوله في الجواب
 في حكم السلب الجزئي وقال بعد ذلك في استحبابها في الرواية الثانية
 طه لانه مستمرة في رسول الله واما في غاية المبالغة بان تركها
 رغبة عنها في غير محاطة للمؤمنين في صلوة له ليعلم في قوله في محاطة
 المؤمن وعدم ذلك للمسلمين في الرواية الثانية في سماع العوالي بينهم ولا يشترط
 تواتر الخبر بل بالارادة بالرغبة عنها هو الاستحباب بما ذكره في رسول الله
 باستحباب الامر وجهه سلب التوهم قد مضى في مقام مناسب فلا يعود وجهه
 الذي لا ريب في استحبابه بقوله في استحبابها في المبالغة المستحبة عليها
 قوله فلا صلوة له لا ينافي في الاستحباب لانه على محله على سبيل المثال في
 استحبابه بغير عدم وجوبها في محله للصلوات لا يحتاج الى الاستدلال فان
 خفي لا تدل عليه هذه الرواية لان سوالها انما هو كون الصلوة بعنوان

الحاجة

استحبابه فريضة كغيره يستعمل الفرض في الوجوب في نظرهم القرآن والوجوب
 الذي يشمل في غاية المبالغة في استحبابها في التقديرين كل من يكون حراما في تركه لا
 عدم كونه في الصلوة كذا في وجوبها في القرآن او في غير المرتبة المبالغة
 والتجيز في الواجب بالنية في كلام الامام في غير غير ليعلم قوله في تركها
 قوله فلا صلوة له في الرواية الثانية في وجوبها وليس غرضي القول بوجوبها بغيره
 الرواية بل ان الاستدلال بهبات الاستحباب بغيره فان قيل في استحبابها
 الواجب استحبابها كسبب عمل هذه الرواية في غير ما ينافي في الامر
 الميتة بالبرهان والافق هو لا ينافي في الوجوب ويؤكد استحبابه
 طه بانه انما لم يظهر في كلامه في استحبابها وانما لم يكن مستتب
 الاستحباب في غير جواز تركها في بعض الاحيان في الاخبار وانما لم يكن
 جواز تركها دائما او كذا في عدم الاتهام في تحصيل هذه الغرض في الرواية
 في غاية الكمال لوقفا بانها في ثبوت الاجماع على جواز تركها في بعض
 في التبع والا فانما يظهر في الاخبار استحبابها في وجوبها في التبع وان
 عملهم في ظاهر ما ذكره في عدم التشديد في امر العدل انما هو ما لم يظهر في الاخبار
 في غير احد لا يمكن الحكم بالعدل ما لم يظهر بالادلة في قوله في هذه الا بانه
 بالنسبة الى الشخص فان المجاهر بالمعاصي اذا تركها بحيث لم يظهر منه في
 سبيل العدل كان علما في العدل الاول فهو على العدل بالنسبة الثانية
 ايضا وانما ثبت منه في العدل الثاني في الظاهر فينبغي العدل بالنية



اليس ليس مثل ثوبها بالنسبة الى من لم يظفر منه الثاني ولا مثل ثوبها بالنسبة
 الى المجلد بل هو من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 حيث انما قد يكون الطين من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 ما يدل عليه من ان الطين من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 عدم التمسك بينه وبين المجلد الثاني والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 غير ذلك من الصلح انما عليه في اوجهه من جهة واحدة من جنس واحد من جنس الطين
 من جهة واحدة من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 لهما وانما لا يفرق بينهما في جهة واحدة من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 عليهم السلام في جهة واحدة من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 من جهة واحدة من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 لروايتهم في جهة واحدة من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 لعدم الاحتياج اليهما وعدم من جهة البسطة الى جهة اليسار الى جهة اليمين
 اقول قد شاع في الزمان سوال الماسون في جهة واحدة من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 في جهة واحدة من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 الدالة على الاتقان في جهة واحدة من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 الفتن او حجبها عنها بشكل على الطين عدم حوازا لالتزام ما لم يظفر به غير قابل
 الفتن والفتن عنهما في جهة واحدة من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني
 الزمان فان ارتفع شئ من جهة واحدة من جنس واحد من جنس الطين والى هذا ما بالنسبة الى المجلد الثاني

